www.ibtesama.com

كتاب العربي

د. جازم البلاوي

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر

مجلة الابتسامة
www.ibtesama.com

الكتاب الحادي عشر
١٥ ابريل ١٩٨٦

www.ibtesama.com

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

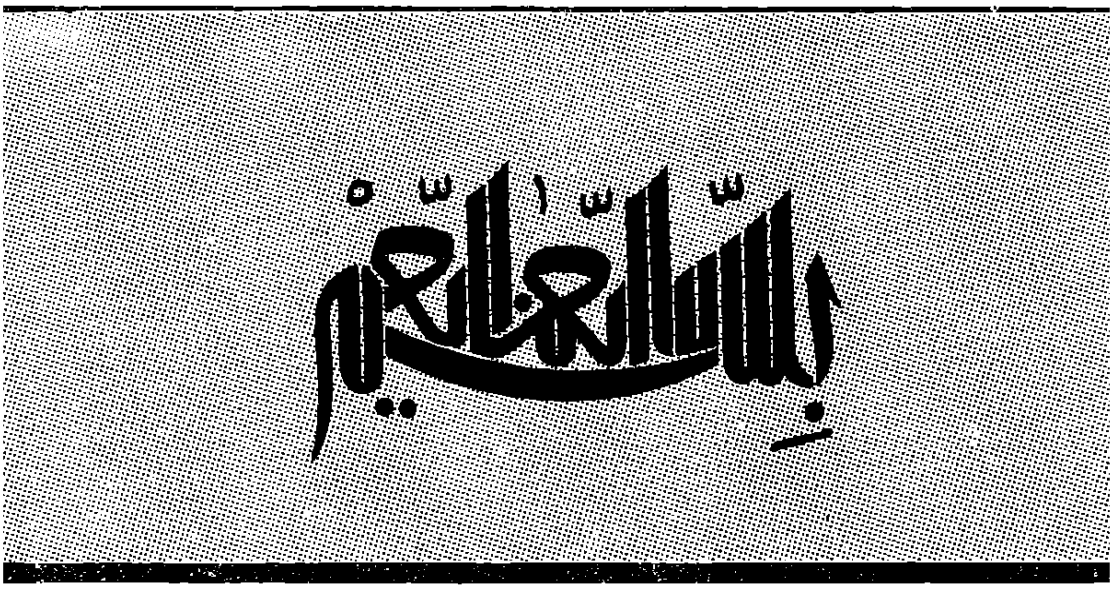

www.ibtesama.com

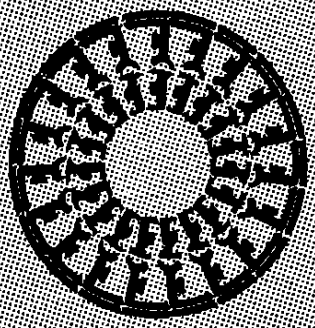

كتاب العربي

مرآة العقل العربي

رئيس التحرير :

الدكتور محمد الرميحي

هذه السلسلة :

- تصدر عن مجلة العربي.
- مؤقتاً فصلياً.
- تقدم مجموعة من المقالات والموضوعات لكاتب واحد أو موضوعاً واحداً تتناوله عدة أقلام.

السعر

الكويت ٢٥٠ فلسا ، العراق ٢٥٠ فلسا ، السعودية ٥ ريالات ، الأردن ٢٥٠ فلسا ، سوريا ٣ ليرات ، لبنان ٣ ليرات ، مصر ٢٥٠ مليما ، السودان ٢٥٠ مليما ، المغرب ٥ دراهم ، قطر ٥ ريالات ، الامارات ٥ دراهم ، سلطنة عمان ١/٢ ريال ، اليمن الشمالي ٣ ريالات يمني(ش) ، اليمن الجنوبي ٣٠٠ فلس يمني (ج) ، ليبيا ٣٥٠ درهما ، تونس ٤٠٠ مليم ، الجزائر ٤ دنانير ، البحرين ٣٠٠ فلس ، بريطانيا ١ جنيه ، فرنسا ١٥ فرنكا ، اوروبا ٢ دولار / أو جنيه استرليني واحد ، أمريكا ٢ دولار .

www.ibtesama.com

د. حازم الببلاوي

نظرات في

الواقع الاقتصادي المعاصر

● كتاب العربي ●
● سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي ●

الكتاب الحادي عشر
١٥ ابريل ١٩٨٦

www.ibtesama.com

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

تقديم

بقلم : الدكتور محمد الرميحي

الإقتصاد العربي بين النقل والإبتكار !

نحن ـ العرب ـ جزء من العالم الثالث ، تاريخنا يختلف عن الامم المتقدمة وكذلك اقتصادنا ، ومنذ أن قرأت وأنا على مقاعد الدراسة ما قرره أستاذنا في مادة الاقتصاد وهي مجموعة من فقرات مطولة من كتاب آدم سميث : الذي عرف عالميا بجزئيه بعد ذلك « بثروة الامم » ، أقول منذ ذلك الوقت وفكرة نقل ما توصل اليه الغرب أو الشرق من نظريات اقتصادية ومحاولة تطبيقها على واقعنا قد أحاطت بها الشكوك في نظري .

ان الموضوع الاقتصادي هو موضوع اجتماعي سياسي تاريخي قبل كل شيء وليس هناك اقتصاد مجرد عن بيئة المجتمع الذي ينطلق منه ويتعايش فيه ، والاقتصادي الجيد هو الملم ليس فقط بالنظريات الاقتصادية بل بالتاريخ ، وتاريخ شعبه الذى يبحث في اقتصاده بوجه خاص .

www.ibtesama.com

لقد أطلق أحد الكتاب على كتاب آدم سميث السابق ذكره (أنه تاريخ ونقد لجميع الحضارات الاوروبية) وقد ناقش سميث في الكتاب الذي أصبح انجيل الاقتصاديين الغربيين لفترة طويلة ، موضوع تقسيم العمل ، ثم عرج على دراسة نشأة النقود وفائدتها وأسعار السلع وأجور العمال ، وقيمة الفضة ، والفرق بين العمل المنتج وغير المنتج ، وقام بتحليلات واسعة لنقد السياسة التجارية والاستعمارية للامم الاوروبية ، ونشأة الجيوش ونموها وتاريخ التعليم في العصور الوسطى ونقد الجامعات في عصره . . . الخ . . .

المراد هنا اعطاء صورة سريعة لما هو مطلوب من الاقتصادي حتى يصل الى مسلمات اقتصادية لها معنى في مجتمعه .

وفي فترة النقل والتأثر خلال هذا القرن ، نقل كثير من اقتصادييننا ومنظرينا الاداريين والسياسيين وغيرهم ما وقع تحت أيديهم من فكر غربي ، وكان للنقل باعه الطويل وتأثيره في الموضوع الاقتصادي .

فان كانت الوجهة هي التصنيع فلا ضير من الدعوة اليه مع الاخذ بعين الاعتبار للواقع الموضوعي للبلاد المدروسة . وأذكر أن أحد الاساتذة في القاهرة وهو أستاذ

www.ibtesama.com

اجتماع تخرج من بريطانيا ، كان يطرح علينا سؤالا في نهاية العام ، مفاده : علق على الجملة الآتية : مصر هبة النيل !

ومن يتورط في خطأ شرح ذلك دون الحديث عن التصنيع وأهميته لا يظفر بغير صفر في الامتحان ! على أساس أن من يقول غير ذلك فهو يؤيد دعوة الاستعمار التي تريد أن تبقى مصر سجينة للزراعة فقط ! وأنا بدوري لا أشك لحظة في مدى صدق عاطفة الاستاذ وتوجهه الوطني ، ولكن المنهج الذي وطد نفسه على الاخذ به يوصلنا الى نفس النتيجة وهي الانبهار بالمنهج الغربي في بلدان اهتمت أساسا بالزراعة والصناعة معا في نفس الوقت .

واذا تحدث بعض اقتصادينا عن الاندماج الاقتصادي برزت أمامهم تجارب أوروبا الغربية أو بعض الامم الاخرى .

وأصبحنا نتحدث عن قيام القوى العفوية في السوق بالدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية ، في الوقت الذي يعني لنا الاندماج الاقتصادي خلق ظروف جديدة للنمو والتطور .

انها السيطرة الايديولجية الثقافية التي تمارسها الدول الغربية المتقدمة على شعوب العالم وترتبط ارتباطا وثيقا بالسيطرة الاقتصادية .

www.ibtesama.com

لذلك يجب أن نحذر كل الحذر في استخدام مفاهيم اقتصادية صيغت لاقتصاديات أخرى ونابعة من خلفيات تاريخية مختلفة .

فالحديث عن أن أي تراكم رأسمالي عظيم يحدث التنمية المرجوة ، هو حديث قاصر عن الحقيقة ، وقد أثبتت التجربة العربية ذلك ، فهناك مقومات أخرى للتنمية لاتقوم بدونها ، حتى لو خرقنا الارض عرضا وطولا ، كالتعليم والتطور الانساني ، وهذا أيضا لن يحدث دون بعد زمني يتأهل فيه جيل كامل لهذا الفعل الحضاري ، كما أن المقارنات الاحصائية الصماء لاتعني شيئا كثيرا ان لم يكن لها بعد اجتماعي وانساني ، وتجربتنا العربية أكبر برهان على ذلك .

فان قلنا ان بلدا ما ينعم سكانه بدخل مرتفع ، فان هذا قد يعني المبالغ الاجمالية والتي قد تكون مكدسة في أحد الجوانب ، ولايعني مستوى الحياة المرغوب المتوازن . . وهكذا !

ومن ذلك كله جاء اهتمامنا بتقديم مقالات الدكتور حازم الببلاوي في هذا الكتاب ، فالمرجو منها ألا تكون تنظيرا في الفراغ أو رجما بالغيب ، ولعل قارئنا يستشف ما بها من خطط اقتصادية تعود بالجدوى على أمتنا العربية فيما

www.ibtesama.com

يلائم طبيعتها ويوائم قدراتها ويبصر بواقعها ، حتى لا تضل سبيلها ، وحتى تمتلك زمام اقتصادها وتوجهه الى تحقيق مصالح البلاد والعباد في تكامل متناسق بين أقطار وطننا العربي ، ولعل موضوع « فقراء بالنفط وفقراء بغيره » من أكثر الموضوعات اشعاعا بهذا الامل المضيء وأشدها ايحاء بما يستطيع العرب أن ينجزوه في نطاق ثرواتهم وامكاناتهم ، ولا نكاد نفتقد تلك الروح البناءة في سائر موضوعات هذا الكتاب .

وقد كتبت بأسلوب مشوق كي يفهمها القاريء العادي من أجل تقديم حلول أفضل للواقع العربي .

ونحن نقدمها لقرائنا كاضافة جديدة الى مكتبتهم ، من خلال كتاب « العربي » الذي نحرص أن يكون ممتعا ومفيدا .

محمد الرميحي

www.ibtesama.com

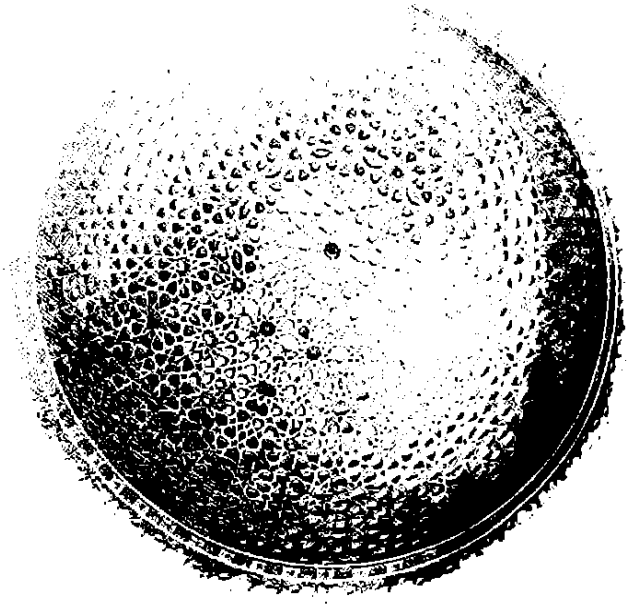

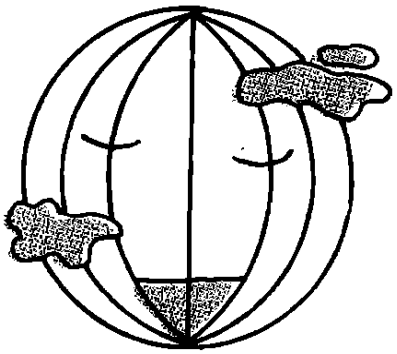

www.ibtesama.com

الفصل الأول

نظرات في واقعنا الاقتصادي المعاصر

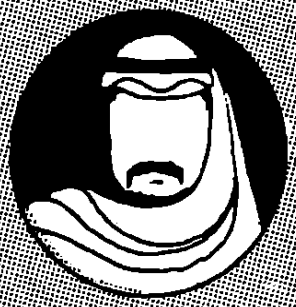

www.ibtesama.com

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

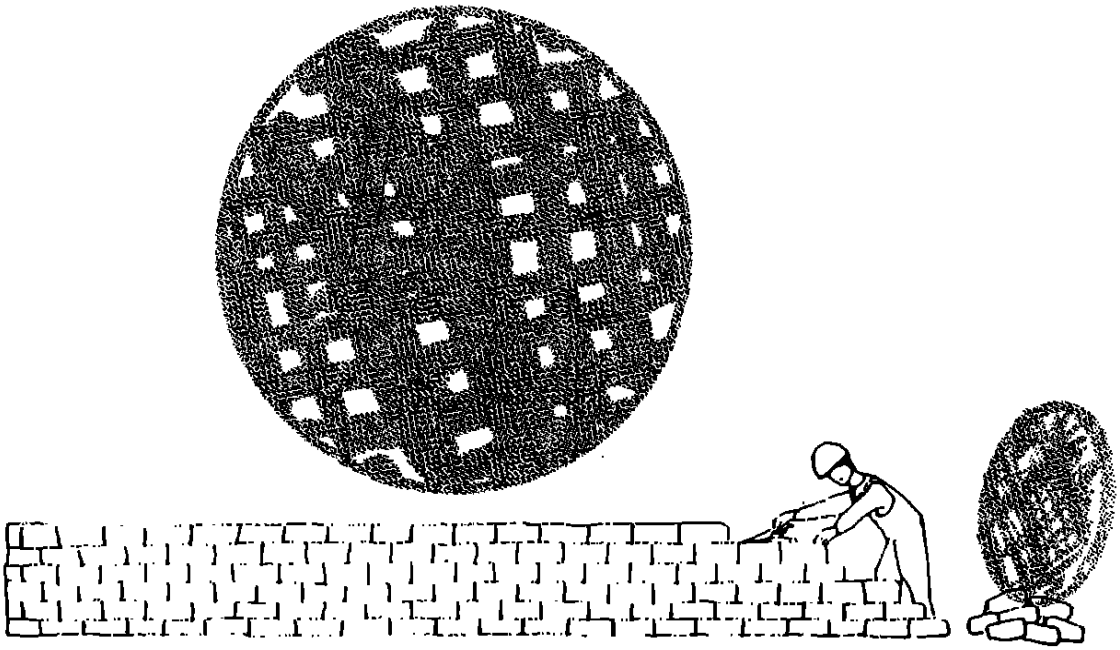

www.ibtesama.com

نحو نظام اقتصادي عربي جديد

يبدو لنا أن التعاون العربي هو حقيقة قومية لا تحتاج الى تبرير ، والحق أنه كذلك ، فالانتماء العربي لم يعد ، الآن ، محلا للاثبات والبرهان .

ومع ذلك ، فقد يكون من المناسب أن نؤكد أنه تتوافر للدول العربية ـ ربما أكثر من أية مجموعة أخرى في العالم ـ ظروف تجعلها قادرة على تحقيق شكل جديد للعلاقات الاقتصادية يكون له تأثير رائد لخلق نظام جديد في العالم كله .

فلا بد لوجود « نظام » من توافر عناصره الأساسية ، وهذه العناصر تتضمن مكونات سياسية تحدد أهداف المجتمع ووسائل تنفيذها ، ومكونات اقتصادية تشير الى الموارد المتاحة وشكل توزيعها ومكونات اجتماعية وثقافية تبين القيم السائدة ، وبقدر ما يتوافر من هذه المكونات بقدر ما يتحقق للنظام من وجود وفاعلية .

وتتوافر للدول العربية هذه المكونات بدرجات متفاوتة ، ولذلك فان امكانيات قيام نظام عربي تعتبر كبيرة .

وبصرف النظر عن اعتراضات بعض أعضاء مدرسة الرفاهية الاقتصادية عن امكانية المقارنة في المنافع والتضحيات ، فان أحدا لا يجادل في أن ادارة الموارد العالمية لمصلحة جميع الشعوب سوف تؤدي الى مزيد من الرفاهية العامة .

العربي العدد ٢١٥ أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٦

www.ibtesama.com

وان تضحيات الاقلية تعوضها وتكافئها مكاسب الاغلبية ، وهذا أمر معقول طالما أن الأفق المكاني لهذا التبادل بين التضحيات والمكاسب متفق عليه ، فالمواطن الامريكي في كاليفورنيا يقبل استخدام جزء من حصيلة الضرائب التي يدفعها لتعويض اعصار شديد خرب أجزاء في الساحل الشرقي مثلا ، ولكنه يتساءل وربما يثور إن استخدمت هذه الضرائب لتحسين مستوى المعيشة في زائير أو سيرلنكا مثلا ، كذلك فقد كان الانتماء الحضاري بين الولايات المتحدة وبين أوروبا هو أحد الأسباب التي سهلت على المواطن الامريكي قبول مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية لانقاذ أوروبا .

والأمة العربية يتوافر لها هذا الانتماء الحضاري والقومي ، وليس هنا مجال للتدليل على وجود هذا الانتماء ، وربما يكون التساؤل المقبول عن مدى نضوج هذا الانتماء بالدرجة التي تسمح ببعض التضحيات لأجزاء من الأمة العربية لمصلحة أجزاء أخرى ، ورغم مشروعية هذا التساؤل عن مدى تغلغل الانتماء الحضاري القومي ، فانه مما لا شك فيه أن الدول العربية تكاد تمثل حالة متميزة بين شعوب الارض من حيث وجود درجة من الانتماء القومي والحضاري قد لا تتوافر في أية منطقة أخرى من العالم ، ومن هذه الزاوية فان المنطقة العربية مؤهلة أكثر من غيرها للبحث عن نظام اقتصادي جديد ، هذا عن الافق المكاني ، فماذا عن الأفق الزمني ؟

لماذا يقبل فرد أن يضحي لمصلحة فرد آخر ، اذا لم يكن هناك احتمال في تحقيق مصلحة للطرفين في خلال أفق زمني معقول ؟ وبالاستناد الى نفس المثال السابق ، فان الولايات المتحدة الامريكية لم تكتف بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا ، ولكنها قدمت دعما اقتصاديا لليابان رغم الاختلاف الحضاري بينهما ، هنا نجد أن الحساب الاقتصادي يجعل تبادل الموارد عبر أفق زمني معقول ومقبول من الطرفين أمرا مطلوبا ، فاليابان دولة ذات امكانات بشرية وتنظيمية هائلة ، ومع استثمارات مكثفة يمكن أن تقف على قدميها بسرعة وتؤدي خدمات للاقتصاد الامريكي في وقت معقول ، ومن هذه الزاوية يمكن أن نفسر أسباب تركز حركات رؤوس الأموال فيما بين الدول الصناعية المتقدمة ، وندرتها بينها وبين الدول النامية (باستثناء دول البترول) والدول العربية رغم الاختلاف الظاهري في ظروفها الاقتصادية ، تواجه جميعا نفس المشكلة الزمنية

www.ibtesama.com

مما يفرض عليها نفس الأفق الزمني لقراراتها الاقتصادية ، فيبدو للناظر أن الدول العربية تنقسم الى مجموعتين : مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية ، الاولى تتمتع بموارد مالية هائلة تضع بعضها على رأس قائمة الاغنياء ، في حين أن الثانية تعاني مشاكل الفقر ويكاد ينحرف بعضها الى مجموعة أقل الدول حظا ، ومع ذلك فان هذه وتلك دول متخلفة ، الاولى متخلفة وغنية بالنفط . والثانية متخلفة وفقيرة بغيره . ومشكلة الدول النفطية هي بناء هياكل اقتصادية قادرة للاستمرار بعد مرحلة النفط .

الاختبارات الحاسمة :

. . . . . .

ومن هنا فان كلا من المجموعتين ينظر الى المستقبل ورهانه الأساسي يرتبط بمدى قدرته على توفير ظروف اقتصادية سليمة في المستقبل بصرف النظر عن أوضاع الحاضر ، واذا كانت الدول النفطية تملك في الوقت الحالي أكثر من خيار (خيار عربي وخيار غير عربي) لامتلاك المستقبل ، فانها شأن الدول غير النفطية مضطرة الى اتخاذ قراراتها الاقتصادية من خلال أفق زمني رحب وبعيد ، وهي في هذا تلتقي بالدول غير النفطية .

فأما عن الموارد المالية ، فقد أصبح من الحديث المعاد الاشارة الى عائدات النفط ، وهي ليست دخلا بالمعنى الاقتصادي بل هي تحويل لثروة في باطن الارض الى ثروة مالية وهي من هذه الناحية ثروة قابلة للنفاد ما لم تستغل في تغيير ظروف الانتاج تغييرا هيكليا ، ومع ذلك فانه لا ينبغي المبالغة في قيمة هذه الثروة المالية ، فرغم كثرة الصياح عن الأموال العربية فان الدخل السنوي للدول الصناعية يجاوز ٢٠٠٠ بليون دولار والزيادة السنوية في دخلها تقدر بحوالي ١٠٠ بليون دولار ، وحين حققت الدول المصدرة للنفط (العربية وغير العربية) دخلا حوالي ١١٠ بليون دولار سنة ١٩٧٥ قامت الدنيا ولم تقعد ، فالأموال العربية محدودة ومتواضعة والفترة الزمنية قصيرة .

الا أن هذه الثروة المالية المتواضعة قادرة اذا ما أحسن استخدامها أن تبدأ في تحويلات هيكلية أساسية للاقتصاد العربي .

www.ibtesama.com

غير أن الفرصة العربية الحقيقية لا تقتصر على توافر الامكانات المالية وانما ترتكز على ما يتحقق لها من تراث حضاري قادر على تقديم شيء جديد . وفي هذه الحدود فان القدرة على خلق مجتمع جديد مبني على نظرة جديدة للتنمية تمثل أهم الامكانات العربية الحقيقية .

ان الفترة الزمنية التي أتيحت فيها الفرصة لتشكيل نظام عربي فترة قصيرة والانجازات التي تحققت ليست بالضآلة التي نتصورها .

فبعد أكثر من ثلاثة قرون من الاحتلال العثماني ، بدأ التمهيد للبعث العربي ، ومنذ الحرب العالمية الثانية فقط بدأ العمل الحقيقي من أجل انشاء النظام العربي ، أي أن الفترة التي أتيحت فعلا لانشاء نظام عربي على أشلاء الاستعمار العثماني والبريطاني والفرنسي لم تجاوز الثلاثين عاما ، وقد كانت فترة الخمسينيات هي فترة اتمام الاستقلال السياسي لمعظم الدول العربية ، وفي الستينيات ـ وقد تحقق الاستقلال للدول العربية ـ عاشت المنطقة العربية تجارب الوحدة بانجازاتها واحباطاتها ، وفي ١٩٦٧ انهزمت الأمة العربية في آمالها في حرب يونيو التعيسة ، ومنذ ذلك التاريخ وقد بدأت محاولات ازالة الهزيمة ورأب الصدع العربي ، وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لحظة التضامن العربي الأكيد . وبدأ العالم يفكر جديا في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد .

وهكذا يتضح أن الفترة المتاحة لم تكن طويلة وأن العقبات كانت كبيرة ، وكل هذا لايمنع من أن نعترف بأن ما أنجز غير كاف وأن الأمر يحتاج الى وقفة واعادة نظر .

وعندما نتحدث عن النظام الاقتصادي العربي القائم فاننا نقتصر على العلاقات التي تحكم مجموع الدول العربية أو التي تتجه الى هذه النزعة ، على أن هذا لايمنع من وجود علاقات متميزة ثنائية أو لبعض المجموعات العربية ، بعضها مؤقت وبعضها له طابع أكثر استمرارا ، فهناك العديد من الاتفاقات الثنائية والبروتوكولات التجارية ، كذلك فانه داخل المجموعة العربية بدأت تنشأ بعض التجمعات الاقليمية (دول الخليج ، دول المغرب ، دول المواجهة . .) . وهذه المجموعات الجزئية تستجيب لظروفها الخاصة (جغرافية سياسية ، عسكرية . .) الا أن لها آثارا اقتصادية مهمة ، مثل انشاء

www.ibtesama.com

البنوك ولجان الاندماج الاقتصادي (بنك الخليج الدولي ، لجنة الاندماج الاقتصادي لدول المغرب) .

مراحل التنسيق العربي :

ففي مرحلة أولى اتجهت الجهود لازالة العقبات القانونية والجمركية والادارية لانتقال السلع وعناصر الانتاج ، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق في هذا الاطار ، وفي مرحلة ثانية تركز الجهد على القيام بأعمال مشتركة محددة ، وهناك مرحلة ثالثة أقل وضوحا ، وان كانت أكثر أهمية وخطورة ، وهي تنطوي على الاعتراف بوجود مسؤولية عربية لمواجهة بعض الحاجات .

وقد أوضحت التجربة أن الحواجز بين الدول العربية أعمق من ذلك ، فالبنيان الاقتصادي يختلف فيما بين الدول العربية من حيث درجة النمو الاقتصادي ودرجة اندماجها في السوق الدولية من ناحية ، كما تختلف فلسفة التنظيم الاجتماعي والايدلوجية السائدة من ناحية أخرى ، ولذلك فان المحاولات التي بذلت في هذا السبيل لم تحقق الغرض المقصود منها ، إما لصعوبة الاتفاق على تحقيق هذا التوحيد في الاطار التنظيمي نظرا لهذه الاختلافات الهيكلية ، وإما لعدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها عن طريق أو آخر .

واذا نظرنا الى أثر هذه الاتفاقات على تيار العلاقات الاقتصادية نجده محدودا جدا فلا زالت التجارة بين الدول العربية صغيرة جدا ولا تكاد تجاوز ٨٪ بالنسبة لمعظم الدول ، وتبلغ التجارة داخل مجموعة الدول العربية حوالي دولارين فقط بالنسبة لكل ألف دولار من اجمالي التجارة العالمية .

وبالنسبة لانتقالات رؤوس الاموال ، فقد ظلت هي الأخرى محدودة ، وكانت أهم هذه الانتقالات لاعتبارات سياسية وليس نتيجة لما خلقته هذه الاتفاقات من مناخ ملائم لانتقالات رؤوس الأموال الخاصة .

ولعله مما يدعو للغرابة هو أن الاهتمام في هذه المرحلة كان موجها لازالة الحواجز وتشجيع تبادل السلع وانتقالات رؤوس الأموال بين الدول العربية ، في حين ان انتقالات عنصر العمل حظيت بمجرد الانتباه ، واتفاقية تنقل الايدي العاملة بين الدول الاعضاء في مجلس الوحدة لم يصدق عليها من قبل أية دولة من

www.ibtesama.com

الدول المستوردة للعمالة سوى العراق ، وعلى العكس ، فان انتقالات العمل بين أجزاء الأمة العربية ربما كانت أهم ظاهرة من ظواهر التكامل الاقتصادي ، فقد بلغ عدد العمال الوافدين في دول الخليج مثلا نسبا عالية تقارب عدد السكان الوطنيين ، وفي الدول الاخرى أيضا كانت هناك أعداد كبيرة من الفنيين والعمال المهرة وخاصة في ميدان التعليم والصحة والانشاءات المستوردة من الدول المجاورة ، وعلى ذلك ، فعلى عكس ما اتجهت اليه سياسة التعاون الاقتصادي ، كانت انتقالات عنصر العمل ـ الذي حظي بأقل قدر من العناية والتنظيم ـ هي أهم مظاهر التعاون الاقتصادي العربي في الفترة الماضية .

المشروعات العربية المشتركة :

وفي مرحلة تالية اتجه العمل العربي الى القيام بجهد مشترك لتحقيق هدف محدد ، وأهم صور هذه المرحلة هو القيام بمشروعات عربية مشتركة ، سواء اشترك فيها كل الدول العربية أو معظمها (مثل الصندوق العربي أو العديد من شركات الاستثمار العربية المشتركة) أو بين عدد محدود من الدول العربية لاستغلال مشترك ، وفي هذه المرحلة تمت مجاوزة العمل لاعتبارات تغيير النظم والاطارات المساندة الى تحقيق أهداف محدودة مع الاتفاق على كافة التفصيلات سواء من حيث كيفية تنفيذ المشروع أو من حيث توزيع الاعباء والمزايا .

وينبغي أن نشير هنا الى أن هناك أسلوبا جديدا في العلاقات الاقتصادية العربية وهو أسلوب لم يتقنن بعد . ويبدو أن الالتجاء اليه لا زال اجراء استثنائيا ، ومع ذلك فان هذا الأسلوب غني بالآمال ، ونقصد بذلك ما تقرر في مؤتمرات القمة من قيام الدول العربية القادرة بتحمل بعض الاعباء المالية الناتجة عن الحروب العربية ، سواء بالدعم الذي تقرر لدول المواجهة في أثر هزيمة ١٩٦٧ (مؤتمر القمة في الخرطوم أغسطس ١٩٦٧) أو لتحمل بعض نفقات التسليح والتعمير (مؤتمر القمة في الرباط ١٩٧٤) .

وأهمية هذا الأسلوب هو أنه يخلق سابقة جديدة تعترف بمقتضاها الدول العربية بأن هناك حاجات عربية تهم الأمة العربية في مجموعها ، ومن ثم فان تمويلها يتم عن طريق مجموع الدول العربية على أساس القدرة على الدفع

www.ibtesama.com

بصرف النظر عن الفائدة المتحققة ، وهذا تطور مهم جدا لأنه يشير الى بداية ظهور فكرة لنظام اقتصادي عربي جديد .

فما الخطوات الممكن اقتراحها بعد ذلك ؟ هناك مثلا :

- الحاجة الى ميزانية عربية .
- خلق نظام قانوني عربي للمعاملات .
- ابراز مكان خاص للعمل العربي .

انشاء ميزانية عربية :

أخذ التعاون العربي في ميدان التمويل حتى الآن عدة صور : القروض والمنح وتخصيص رأسمال معين لغرض محدود ، والقروض قد تكون تجارية أو انمائية ومن ثم تتضمن بعض عناصر المساعدة والمنح ، وتختلف المنح عن القروض في أنها - كما هو معروف - لا ترد ، أما تخصيص رأسمال لغرض معين فيحدث عندما تقوم الدول العربية بانشاء مشروع مشترك لمصلحة جماعية مثل الشركات العربية المشتركة والصندوق العربي أو مؤسسة ضمان الاستثمار .

وفي جميع الأحوال فان المبدأ الذي تقوم عليه هذه الاشكال للتمويل هو عدم الالتزام بالاستمرار في تحمل الاعباء ، على الاقل من الناحية القانونية ، وان كان من الناحية العملية تتكرر القروض والمنح سنة بعد أخرى ، ومع ذلك فاننا نلمح تطورا جديدا في هذا الميدان ، وهو تطور غير ملحوظ ، ونحن نعلق عليه أكبر الآمال ، ونقصد بذلك قرارات مؤتمر القمة بالخرطوم (أغسطس ١٩٦٧) من تقرير الدعم المالي لدول المواجهة من الدول العربية القادرة ، وهو دعم سنوي مستمر طالما أن أسبابه لم تزل ، فما هو الجديد والمهم في هذا التطور ؟

لقد تقرر بهذا الاجراء مبدأ مهم وكبير ، مبدأ على قدر كبير من الخطورة ، وهذا المبدأ هو أن هناك حاجات عربية تهم الوطن العربي في مجموعه ، ومن ثم يجب أن تمول هذه الحاجات على أساس عربي بصرف النظر عما قد يبدو مَن المستفيد المباشر أو من يتحمل العبء مباشرة ، فنحن هنا بصدد تطور مماثل كما حدث في المالية العامة داخل الدولة الواحدة وحيث تحولت بعض الحاجات الخاصة الى حاجات عامة تمول من الميزانية العامة وعلى أساس مبدأ

www.ibtesama.com

القدرة التمويلية وليس المنفعة المباشرة .

ففي داخل كل دولة يمكن التمييز بين الحاجات الفردية من ناحية والحاجات الاستحقاقية من ناحية أخرى ، فأما الحاجات الفردية فانه يمكن لجهاز الثمن وللمالية الخاصة أن تقوم باشباعها ، واشباع هذه الحاجات يقتصر على صاحبها ومن ثم فانه يقبل أن يمولها من ماليته الخاصة ، أما الحاجات الاجتماعية والحاجات الاستحقاقية فان جهاز الثمن والمالية الخاصة لا تصلح لتمويلها لأنها بحسب طبيعتها أو بحسب تقدير المجتمع تحقق منافع وأعباء لايمكن حصرها في القائمين بها ومن ثم لابد أن تقوم الدولة بتوفيرها عن طريق مواردها السيادية (الضرائب بصفة أساسية) ، وفيما يتعلق بكيفية تجميع الموارد السيادية للدولة ، فانه بعد تردد في الفكر الاقتصادي استقر الأمر على أن تحصل هذه الموارد من الافراد بحسب قدرتهم التمويلية وبصرف النظر عن مدى انتفاعهم مباشرة بهذه الخدمات ، وبعبارة أخرى هذه خدمات أساسية وضرورية ويجب توفيرها لكل دولة ، ويتم التمويل عن طريق ضرائب تدفع من القادر وليس من المستفيد .

وقد توسعت هذه الحاجات العامة من متطلبات الأمن والدفاع والعدالة لتشمل العديد من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

كل هذا من المبادىء الاولية المستقرة في المالية العامة ، وتساؤلنا هنا ، هل نحن بصدد تطور مماثل بحيث نعاصر نشوء مالية عربية لتمويل الحاجات العربية ، هذا ما نعتقده ، كما نعتقد بضرورة متابعة هذا التطور .

ضرورة التمويل المشترك :

فتفسير قرارات مؤتمر القمة بالدعم السنوي لدول المواجهة هو أن الدول العربية المجتمعة قررت أن الدفاع العربي ليس حاجة فردية لكل دولة وانما هو حاجة عربية ينبغي توافرها للامة العربية في مجموعها ، ومن هذه الزاوية فان منافع هذه الحاجة لايمكن حصرها في دولة دون أخرى ، وبالمثل فان تحمل أعبائها يجب أن يقع على عاتق الامة العربية ، وتوزع هذه الاعباء بحسب القدرة التمويلية . ولذلك فان التزام الدول النفطية بهذا الدعم انما هو صورة

www.ibtesama.com

بدائية لنوع من الضرائب العربية بحسب القدرة المالية لتمويل حاجة عربية ، وبذلك فانه يمكن أن نقول إننا بصدد ظاهرة جديدة هي ظهور ميزانية عربية سنوية لتمويل حاجات عربية على أساس القدرة التمويلية .

والحق أن هذه ليست المرة الأولى التي تظهر فيها فكرة الميزانية العربية لتمويل حاجات عربية فهناك أمثلة أخرى ، من ذلك مثلا أن المنظمات العربية (غير المؤسسات التي تنشأ برأسمال محدد) تمول على أساس ميزانيات سنوية (الجامعة العربية ومنظماتها) وهذه الميزانيات تمول بعض النفقات التي تعتبرها الدول العربية حاجات عربية .

على أنه في الظروف الحالية وفي ضوء التمسك بالسيادات الوطنية ـ بالرغم من شعارات الوحدة ـ فان الحاجات العربية المرشحة للتمويل عربيا يجب أن يتوافر لها نوع من الالحاح في المصلحة والمنفعة لكافة الدول العربية ـ كما هو شأن الدفاع ـ وأن تبتعد قدر الامكان عن المجالات التي يمكن أن تتأثر بالاوضاع السياسية لكل دولة أو ما قد ينشأ من حساسيات بينها .

ان التعليم يعتبر من المجالات الرئيسية المرشحة لكي تموَّل عربيا فالتعليم هو الاداة الرئيسية لخلق انسان جديد ، فضلا عما يؤدي اليه من تأكيد وتثبيت للوحدة القومية العربية ، ويجب في هذا الصدد الاشارة الى أن ما أنفقته الدول العربية منفردة في الماضي على التعليم ، كان مصدرا للمنافع لكافة الدول العربية .

على أن مشاكل التعليم في الوطن العربي من الضخامة والخطورة بما يصعب معه مواجهتها مباشرة على أساس ميزانية عربية ، ولذلك فقد يكون التدرج في هذا الميدان أمرا مطلوبا بحيث توضع خطة مرحلية للوصول بعد فترة معقولة الى تحقيق هذا الهدف .

على أن الاعتراف بوجود حاجات عربية تحتاج الى تمويل عربي لايمثل الا المرحلة السهلة من المشكلة ، وتثور الصعوبات عندما نبدأ مناقشة كيفية توزيع الاعباء المالية لتمويل هذه الحاجات العربية .

من المستقر في المالية العامة داخل كل دولة الآن أن الاسهام في تحمل النفقات العامة لا يرتبط بفكرة المنفعة ، وانما يتوقف على القدرة التمويلية للممول ، ومع ذلك فان تحديد هذه القدرة التمويلية داخل كل دولة يخضع

www.ibtesama.com

للسلطة السياسية ، بما تتمتع به من الزام في حدود الايدلوجية السائدة والمصالح المتعارضة ، أما فيما بين الدول العربية وحيث لا توجد سلطة سياسية عليا فانه من الصعب الاتفاق على قواعد مقبولة لتوزيع الاعباء حسب القدرة التمويلية ، فاذا كان من الواضح أن هناك فارقا شاسعا في مستويات الدخول الفردية فيما بين الدول العربية وخاصة بين المجموعة النفطية والمجموعة غير النفطية ، فان وجهات النظر يمكن أن تختلف حول تفسير هذه الفروق ومدى علاقتها بالقدرة التمويلية ، والسبب في ذلك يرجع الى أن الدخول النفطية بطبيعتها تعتبر موارد قابلة للنفاد ومن ثم فلا ينبغي أن تعامل معاملة الدخول العادية .

وبطبيعة الاحوال فان سياسة تمويل الحاجات العربية لا يمكن أن يقدر لها النجاح اذا هي اقتصرت على طلب التمويل من الدول النفطية ، بل الواجب أن تتم مساهمة جادة وحقيقية من جانب الدول الاخرى أيضا ، ويعتبر هذا تطبيقا لفكرة الاعتماد الذاتي التي أشرنا الى ضرورتها في كافة مجهودات التنمية ، وينبغي أن نشير الى أن ما يهم هنا ليس في كيفية توفير التمويل بقدر ما هو في الاعتراف بوجود هذه الحاجات العربية وفي ضرورة تمويلها على أساس عربي .

وأخيرا فانه لا يمكن التهوين من المسائل الفنية المطلوب دراستها للأخذ بمثل هذه الميزانية العربية . والمطلوب هو البداية والتدرج سواء من ناحية تحديد الحاجات أو من ناحية مدى الاشتراك في "تمويل ، فأية سياسة واقعية لابد وأن تبدأ بجرعات مقبولة : تحديد عدد قليل من الحاجات العربية ، الاشتراك بنسبة معينة من التمويل على أساس عربي وتكملة الباقي بالميزانيات المحلية .

نظام قانوني للمعاملات :

لاجدال في أن توحيد الاطار القانوني الذي تتم فيه المعاملات فيما بين الدول العربية وازالة كافة أسباب الغموض حوله ، من شأنه أن يساعد على تدعيم هذه المعاملات وتنميتها ، والملاحظ أن قوانين المعاملات الداخلية في معظم البلاد العربية تتشابه الى حد بعيد ، فهي خليط ، بدرجات متفاوتة ، من التشريعات اللاتينية والشريعة الاسلامية . والقانون المدني والتجاري في معظم هذه الدول متقارب الى حد بعيد ، وهناك جهود فقهية كبيرة لتحقيق التشابه في

www.ibtesama.com

الحلول القانونية ، وقد ساعد على ذلك تبادل الخبرات بين هذه الدول في مجال القضاء وفي مجال تدريس القانون .

والى جانب هذه القوانين الداخلية للمعاملات فان معظم الدول العربية ، وخاصة المستوردة لرؤوس الأموال ، قد أصدرت قوانين خاصة لمعاملة الاستثمارات الاجنبية ، وبعض نصوص هذه القوانين تمنح معاملة تفضيلية خاصة للاستثمارات العربية ، وهناك أوجه كبيرة للتشابه في هذه القوانين أيضا .

وأخيرا فقد تزايدت المشروعات المشتركة التي تعقد بين عدد من الدول العربية والتي تنظمها اتفاقات دولية تحدد الاحكام التي تسري على هذه المشروعات ، وقد بذل مجلس الوحدة الاقتصادية جهدا في هذا الصدد ، وأنشئت عدة شركات تخضع لاتفاقيات متماثلة ، وبذلك فانه يمكن القول بأن ثمة قواعد موضوعية في سبيل التكوين لتنظيم عمل هذه الشركات المشتركة .

وتبذل عدة جهود للتنسيق التشريعي بين الدول العربية ، ويتناول ذلك ميادين متعددة : توحيد قانون معاملة الاستثمارات الاجنبية ، التنسيق في ميدان الضرائب ، محاولة الوصول الى تعريفة جمركية موحدة (أهم أهداف مجلس الوحدة الاقتصادية) . ولم تحقق بعد هذه الجهود الآمال المعقودة عليها .

ورغم ذلك فلا زالت هناك مجالات كثيرة للمعاملات العربية التي تخضع لقواعد قانونية وطنية متعددة ، وتقوم قواعد الاسناد الوطنية (في القانون الدولي الخاص) بتحديد القانون الواجب التطبيق في كل حالة ، وفي كثير من الأحوال تختلف هذه القواعد الوطنية للاسناد ويتوقف القانون الواجب التطبيق على القاضي الذي يرفع أمامه النزاع ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اضطراب .

وعلى ذلك فان المعاملات العربية تخضع لعديد من النظم القانونية ، بعضها يخضع لأحكام الاتفاقات الدولية (كما في حالة العديد من الشركات المشتركة المنشأة باتفاقية دولية) ، والبعض يخضع للقوانين الوطنية لمعاملة الاستثمارات الاجنبية ، والبعض الآخر يخضع للقوانين الوطنية العادية .

وتتراوح القواعد المتفرقة التى تحكم المعاملات العربية بين القواعد السائدة في القوانين الوطنية أو في المعاملات الدولية (في حالة الاتفاقات الدولية) ، ولذلك فانه قد يكون من المنطقي البدء في اعداد مجموعة متكاملة من

www.ibtesama.com

القواعد الموضوعية للمعاملات للدول العربية تحترم المبادىء العامة في القوانين الوطنية وتراعي حاجات المعاملات الدولية .

وبطبيعة الاحوال فان مثل هذا التنظيم الموحد من شأنه أن يحقق مزيدا من الوضوح والمرونة في المعاملات العربية حيث يعرف مقدما مجموع القواعد القانونية واجبة التطبيق فضلا عن أن ذلك قد يكون خطوة عملية في سبيل التوحيد القانوني في البلاد العربية وهو أحد الأسس الحقيقية للاندماج الاقتصادي .

تنظيم حقوق العمل العربية :

اقتصر الاهتمام العربي حتى الآن على تنظيم العلاقات الاقتصادية بحركات السلع (التجارة) وانتقالات رؤوس الأموال ، وكان حظ العمل من العناية هامشيا .

ومع ذلك فانه في حالة الدول العربية تكاد تكون انتقالات عنصر العمل هي أهم مظهر من مظاهر التعاون الاقتصادي ، ولذلك فانه من الغريب ألا يلقى هذا الجانب للعلاقات الاقتصادية الرعاية الواجبة .

ومن الطبيعي أن نتوقع بعض العقبات ولكن من الطبيعي أيضا أن تفسح القوانين العربية مكانا خاصا للعمل العربي يضعه في مرتبة تختلف عن مرتبة العمل الاجنبي .

وفي ظل الأوضاع الحالية للدول العربية فان أي تنظيم لحقوق العمل العربي ، ينبغي أن يراعى التوفيق بين أمرين : الاول هو حماية النظام السياسي القائم في كل دولة وعدم تعكير صفو الامن السياسي والاجتماعي الموجود ، والآخر هو توفير حماية لحقوق العمل العربي في الاستقرار طالما أن وجوده لا يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي القائم .

فرغم أن الحضارة العربية التي سادت المنطقة لعدة قرون قد عرفت ممالك متعددة لكل منها حدوده السياسية ، فقد كان الفرد في أي مكان منها ، يتمتع بكافة الحقوق طالما أنه ينتمي الى « دار الاسلام » .

www.ibtesama.com

فـالجنسية فكـرة مستوردة أضيفت الى تقـاليدنـا في التفرقـة بـين « دار الاسلام » و « دار الحرب » وفي هذه الفكرة العربية لا تتغـير حقوق المـواطن بالانتقال من دولة عربية الى دولة أخرى وان كان النظام السياسي الموجود قد يختلف بين هذه الدول ، ولذلك فان تراثنا في هذا الميدان كان يفرق بين امكان اختلاف النظم السياسية وبين المساواة في الحق العربي داخل كل وحدة سياسية .

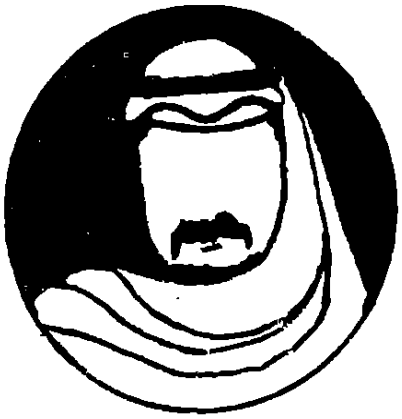

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

فقـراء بالنفط وفقـراء بغـيره !

رغم كل التقدم الذي حققه العالم ، فلايزال الفقراء يمثلون الكثرة الغالبة من السكان ومع ذلك فان حقيقة الفقراء هي أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الاولى . فاذا كان ظاهر الامور كثيرا ما يكون مضللا ، فانه هنا أكثر خداعا .

لقد بدأنا نسمع منذ ثورة النفط عام ١٩٧٣ عن أغنياء النفط ، وهم في الحقيقة فقراء ، فالفقراء عموما لا يحسنون التصرف في مواردهم ، ودول النفط ليست بشكل عام أفضل حالا من دول عدم النفط ، اذا كانت الدول الفقيرة غير النفطية لا تحصل من مواردها الطبيعية والبشرية على أفضل ما يمكن ، بحيث تتركها في الحقيقة دون مستوى الاستخدام الامثل ، فان الدول النفطية ترهق مواردها النفطية بما يؤدي الى اهلاكها وتتجاوز في استخدامها واستهلاكها .

ان ما يسمى بدخول النفط العالية والتي تضعها على قمة مستوى الدخول في العالم ، ليست سوى أكذوبة أخرى ، فالدول النفطية لا تحصل على دخل وانما تأكل ثروتها .

فاستخراج النفط ليس انتاجا ، وانما هو تحويل لشكل من أشكال الثروة الى شكل آخر ، هو تحويل لثروة في باطن الارض الى ثروة نقدية وورقية ، وهذا ليس دخلا لانه لايكاد يضيف شيئا جديدا ، أو هو يضيف اضافة يسيرة جدا .

العربي العدد ٢٧١ يونيو - حزيران ١٩٨١

www.ibtesama.com

الدخل هو ايراد دائم متجدد يمكن الحصول عليه بشكل مستمر مع بقاء الثروة أو الطاقة الانتاجية على ما هي عليه ، الدخل اضافة صافية الى موارد الفرد أو الدولة ، والدول النفطية لاتعرف شيئا من ذلك ، فهي تكسب موارد نقدية وورقية وتخسر في نفس الوقت موردا طبيعيا . فيكفي أن نتذكر أن الدول النفطية تستهلك خلال فترة تتراوح بين ٣٠ ـ ١٠٠ سنة المورد الاقتصادي الاساسي أو الوحيد لها ، جيل أو عدة أجيال تقتطع لنفسها الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من هذا المورد الطبيعي . قارن ذلك مثلا بمورد طبيعي آخر مثل النيل في مصر والسودان ، حيث يقدم على مر العصور منذ الازل وحتى الابد الزرع والصيد والنقل والطاقة . . . الخ ، فكم كانت تبلغ القيمة الاقتصادية المتراكمة لكل هذه الخدمات فيما لو أمكن تركيز هذه المنافع الابدية الى ثروة نقدية تباع مرة واحدة خلال ثلاثين أو مائة عام .

نفطيون وفقراء !

. . . . . .

واذا كانت الدول النفطية لاتخرج في حقيقتها عن الدول الفقيرة غير النفطية فانها قد تواجه مشاكل أكثر صعوبة ، فظاهر الامر يشير الى انها دول غنية مما يجعلها كالاغنياء وتتكاسل عن الاعداد للمستقبل . . فمشكلة الدول النفطية أنها ترهن المستقبل كله لحاضر قد يستمر جيلا أو جيلين ، وهو حاضر مشرق ومزدهر بما قد ينسيها الاعداد للمستقبل ، وقد يكون مستقبل الفقراء ممن يملكون النفط وممن يعوزهم ، هو في عمل مشترك متكامل .

لعله من الصعب حصر أهداف الدول الاقتصادية في عدد محدود من الاهداف ولكن الامر في ظروف الدول النفطية يبدو أكثر سهولة ، فهذه الدول تعتمد في الغالب على مورد ناضب وهو النفط ، ولذلك فانه يبدو أن من أهم أهداف سياستها الاقتصادية هو حفظ هذه الثروة والعمل على استمرارها لاطول فترة ممكنة ، وحفظ الثروة لايعني فقط الاحتفاظ بها دائما في باطن الارض أو حتى ضرورة تقليل الانتاج الى أدنى الحدود .

ولكنه يعني أن تعمل هذه الدول على تحديد طاقاتها الانتاجية بشكل مستمر ، وهو ما يعني في حالة الانتاج النفطي وتحويله الى ثروة نقدية ، محاولة

www.ibtesama.com

الاحتفاظ بالقيمة الحقيقية لهذه الثروة النقدية والمالية ، ولـذلك فـان سياسـة الاستثمار للاموال النفطية تعتبر جزءا مكملا لسياسة الحماية والاحتفاظ بالثروة النفطية ، فالاموال النفطية هي بديل للنفط ، وحماية هذه الاموال تتطلب سياسة استثمارية قادرة على الاحتفاظ في المستقبل بالقيمة الحقيقية لهذه الاموال ،

وفي أوضـاع الاقتصاد العـالمي المعاصـر واحتياجـاته للنفط من نـاحية ومحدودية الطاقة الاستيعابية لـلاستثمار المحـلي في الدول النفـطية من نـاحية أخرى ، فان الاستثمار الخارجي لاموال النفط يعتبر أمـرا ضروريـا لافكاك منه ، فالاقتصاد العالمي الحديث يقوم على الاستخدام المكثف للطاقة ، ونحن نعيش الان عصر الطاقة البترولية حيث تبلغ نسبة البتـرول في استخدامـات الطاقة ما بين ٧٠ ـ ٧٥٪ من الطاقة المستخدمة عالميا .

وفي مثل هذه الظروف فان أي تخفيض جذري في حجم انتاج البترول لن يقتصر على اقتصاديات الدول النفطية بل لابد وأن ينعكس على الاقتصاد العالمي بالكساد ، وربما قد يهدد سلامة العلاقات الاقتصادية الدولية واستقرارهـا ، ولذلك فان الدول النفطية تواجه ضغوطا دولية تفرض عليها ضرورة الانتاج في حدود معينة من النفط بصرف النظر عن الاحتيـاجات المـالية الـداخلية لهـذه الدول ، ومقاومة هذه الاحتياجات الدولية سيكون له بالضرورة مضـاعفات اقتصادية عالمية بل وقد يحمل مخاطر سياسية وعسـكرية غير محدودة .

وبالمقابل فان قدرة الدول النفطية على الاستثمار المحلي المنتج تبدو محدودة في كثير من هذه الـدول بالنـظر الى نقص عدد السكـان وعدم تـوافر المـوارد الاخرى ، ولذلك فانه يبدو أن قدَر الدول النفطية هو أن تستمر في الوقت الحالي في انتـاج كميات من النفط تفـوق حاجتهـا المحلية لـلانفاق عـلى الاستهلاك والاستثمار . وهذا ما يؤدي الى ظهور ما يسمى بالفوائض الماليـة النفطيـة ، ويفرض على تلك الدول ضرورة استثمارها في الخارج ، وهنا تثـور مشكلة استثمار هذه الفوائض بما يحمي قيمتها في المستقبل .

وعندما يتعلق الامر بحسن استثمار الفوائض المالية النفطية فان هناك عدة حقائق لابد من مراعاتها ، الحقيقة الاولى هي أن الفوائض المالية النفطية ليست ظاهرة اقتصادية جزئية وانما هي تعكس تغييرا هيكليـا في الاقتصاد العـالمي ، فحجم الفوائض المالية النفطية من الاهمية على الاقتصاد العالمي بحيث يستوجب

www.ibtesama.com

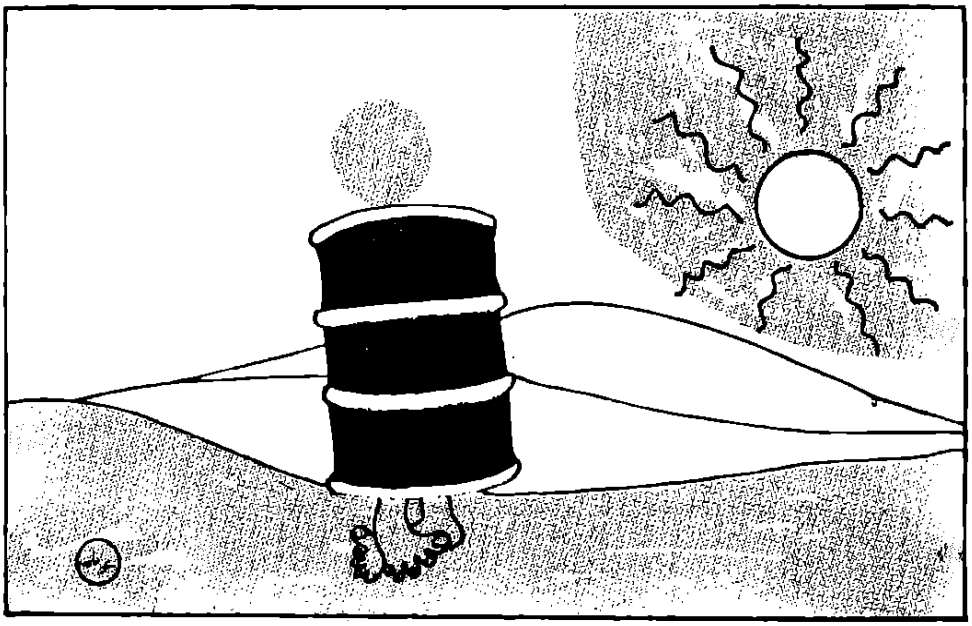

نظرة شاملة لاوضاع الاقتصاد العالمي ولا تكفي فيه الحلول الجزئية ، ويكفي لبيان ذلك أن ندرك أن حجم هذه الفوائض المالية النفطية عام ١٩٧٤ كان حوالي ٦٠ بليون دولار وهو ما يمثل أكثر من نصف الصادرات الامريكية وثلث الاستثمارات الخاصة فيها لنفس السنة ، واذا كانت هذه الفوائض قد اتجهت الى التناقص بعد ذلك حتى وصلت الى أدنى مستوى في عام ١٩٧٨ ، فانها ارتفعت من جديد في عام ١٩٧٩ ، وبلغت في عام ١٩٨٠ حوالى ١٢٠ بليون دولار محتفظة بنفس النسبة السابقة بالنسبة للصادرات والاستثمارات الامريكية . وظاهرة بهذا الحجم في الاقتصاد العالمي ليست بالظاهرة الصغيرة أو المحلية ، وانما هي ظاهرة مهمة في الاقتصاد العالمي وتمثل تغييرا أساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية .

زيادة وهمية وصورية :

الحقيقة الثانية الجديرة بالاعتبار هي أنه على مستوى الاقتصاد العالمي ، فان ظهور الفوائض المالية النفطية انما يمثل زيادة في المدخرات العالمية التي تقوم بها الدول النفطية ، فارتفاع الاسعار ومن ثم دخول الدول النفطية انما يعني في

www.ibtesama.com

نهاية الامر اعادة توزيع الدخل العالمي لمصلحة الدول النفطية ، ويرتبط بذلك زيادة في قدرة هذه الدول على الادخار ، فالفوائض المالية النفطية انما هي مدخرات الدول النفطية والتي لم تجد لها استخداما في الاقتصاديات المحلية لتلك الدول .

والحقيقة الثالثة هي أن النظرية الاقتصادية تعلمنا أن الادخار لابد أن يتساوى مع الاستثمار الحقيقي نتيجة لتوافر مزيد من المدخرات ، فان القوى الاقتصادية لابد وأن تتدخل لكي تحيل الزيادة في المدخرات الى زيادة وهمية وصورية .

وبناء على ما تقدم فان سياسة الاحتفاظ بالقيمة للفوائض المالية النفطية تقتضي من الدول النفطية أن تسعى لكي تتحول هذه الفوائض المالية النفطية الى زيادة حقيقية في الاستثمارات في العالم ، وهذا يتطلب سياسات بعيدة النظر تختلف عن النظرة الجزئية للمستثمر الفرد . الفوائض المالية النفطية تغيير هيكلي في علاقات الادخار العالمي يتطلب تغييرا هيكليا في الاستثمار العالمي ، والنظرة الجزئية الفردية للاستثمار ليست فقط غير كافية بل هي في نهاية الأمر ضارة وتؤدي الى عكس المقصود منها ، وترتبط هذه المسألة بعلاقة الدول النفطية بكل من الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة غير النفطية .

وقد يبدو للوهلة الاولى أن فرص الاستثمار الحقيقية انما تتوافر في الدول الصناعية المتقدمة ، فهذه الدول تبدو وكأنها الشريك الاقتصادي الطبيعي للدول النفطية ، ليس فقط لانها المشترى الاساسي للنفط والمصدر الاول للسلع الزراعية والصناعية والتكنولوجية ، بل لانه يتوافر لها أسواق مالية متطورة وقدرات ادارية وفنية كبيرة وأسواق واسعة مما يجعلها أقدر على استيعاب استثمارات أموال النفط بكفاية أكبر ، وعلى العكس فانه يبدو للوهلة الاولى أن الدول الفقيرة غير النفطية غير قادرة على توفير فرص مماثلة للاستثمار المنتج ، فهي تعاني من نقص وقصور شديدين في البنيات الاساسية وفي الخبرات وفي النظم والمؤسسات المالية والادارية ، هذه الدول تستحق ولاشك معونات انمائية ولكنها تبدو وكأنها غير مؤهلة للاستثمار المنتج .

وهذه أمثلة أخرى للتعارض بين ظاهر الامور وحقيقتها ، أو بين النظرة الجزئية والنظرة الكلية الشاملة ، وهي قضية كثيرا ما نشاهدها ، والتاريخ مليء

www.ibtesama.com

بالامثلة التي تؤكدها ، ولعل أبرز أمثلتها التاريخية المعروفة ما عرف عن التجار في القرنين السادس والسابع عشر ، ففني الفرد وثروته كانا يقاسان بما لديه من ذهب، والتاجر الاكثر ثراء هو الاكثر ذهبا، وهو أمر صحيح وينطبق على كل واحد من التجار ، وقد انتهى التجاريون في ذلك الوقت الى أن الدولة تصبح أكثر ثراء وغنى اذا زاد ما لديها من ذهب وفضة وهو أمر غير صحيح . وقد حاولت اسبانيا أن تزيد قوتها بزيادة ما لديها من ذهب وفضة ، وكانت النتيجة أن أصبحت بريطانيا أقوى دولة لانها غيرت من جهازها الانتاجي ، وكانت هزيمة (الارمادا) تعبيرا عن هزيمة النظرة الجزئية والفردية وانتصارا للنظرة الانتاجية البعيدة النظرة .

وتعتبر تجربة استثمار الفوائض المالية خلال السنوات الماضية غنية بالفوائد والعظات ، فرغم أن الدول النفطية قد قدمت معونات سخية للدول النامية ، فانها قد عمدت بشكل عام الى استثمار الجزء الاكبر من الفوائض المالية في الدول الصناعية المتقدمة ، فماذا كانت النتيجة ؟

. . وزاد التضخم العالمي :

رغم توافر الموارد المالية النفطية للاستثمار في الدول الصناعية ، فان نسبة الاستثمار في هذه الدول لم تزد بعد عام ١٩٧٤ ، بل على العكس فان كافة التقارير الاقتصادية كانت تشير الى انخفاض معدل الاستثمار في الدول الصناعية ، وكاد يصبح من العبارات المكررة أن تلوم تقارير صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الانخفاض المستمر في الدول الصناعية .

وبدلا من أن تؤدي الموارد المالية المتوافرة نتيجة لاموال النفط الى تزايد الاستثمارات الحقيقية فانها قد قامت بتمويل اصدارات مالية متعددة ، فزاد حجم الاصول المالية من كل نوع دون أن تزيد في نفس الوقت الاستثمارات الحقيقية ، وتشمل الاصول المالية أنواعا متعددة من صور المديونية يصعب حصرها وتمتد من النقود وأشباه النقود الى غير ذلك من صور المديونية ، ويكفي أن نشير على سبيل المثال الى ازدياد حجم ما سمي باليوروماركت من أقل من ٥٠٠ مليون دولار في أوائل الستينيات الى ما يجاوز التريليون (التريليون ألف

www.ibtesama.com

بليون) دولار في ١٩٧٩ .

كذلك زادت مديونية الدول النامية من أقل من ٧٥ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ما يجاوز ٣٠٠ بليون دولار في ١٩٨٠ ، وقل مثل ذلك في معظم المديونيات بصورها المختلفة .

ومعنى ذلك أن وفرة المدخرات المالية النفطية بدلا من أن تزيد فرص الاستثمار الحقيقي انما استخدمت في تمويل توظيفات مالية .

وهكذا أدى استخدام الفوائض المالية النفطية في الدول الصناعية المتقدمة الى نوع من التوظيف المالى بدلا من الاستثمار المنتج ، فلم يقابل الزيادة في مدخرات دول النفط زيادة حقيقية في استثمارات العالم ، وانما قابلها زيادة في حجم الاصدارات المالية مع بقاء الطاقة الانتاجية في العالم على نفس نمطها السابق ، وقد انعكس ذلك على قيمة الفوائض المالية ذاتها اذ أنه حرك قوى اقتصادية أدت الى تفاقم التضخم ومن ثم تآكلت الفوائض المالية ذاتها ، فازدياد حجم الاصول المالية في العالم مع بقاء حجم الاستثمارات الحقيقية في العالم على نمطه السابق دون تغيير انما يعني خلق ظروف مناسبة لارتفاع الاسعار .

ولبيان ذلك لابد من فهم العلاقة بين الاستثمارات العينية وبين الاصول المالية .

الاستثمارات العينية هي الاضافة الى الطاقة الانتاجية ، أما الاصول المالية فهي ديون على هذه الطاقة الانتاجية ، ومن ثم تستحق عائدا ، وعلى ذلك فان زيادة حجم الاصول المالية دون تغيير في حجم الاعباء التي تُدفع لاصحاب هذه الاصول المالية ، هذا مايؤدي الى ضرورة ارتفاع الاسعار حتى يمكن توفير عوائد مناسبة لاصحاب الاصول المالية .

وعلى ذلك فقد لوحظ بعد زيادة الفوائض المالية النفطية وتوافر الموارد المالية ارتفاع في أسعار الفائدة وفي عوائد الاصول المالية بصفة عامة دون أن يرتبط بذلك زيادة حقيقية في الاضافة الى الطاقة الانتاجية ، ومن غير الممكن الوفاء بهذه الفوائد والعوائد المتزايدة دون ارتفاع في أسعار الانتاج ، وهكذا تفاقم التضخم العالمي ، وهو ما أدى الى تحويل مدخرات الدول النفطية إلى مدخرات اسمية تتآكل قيمتها الحقيقية بشكل مستمر ، ولذلك لم يكن غريبا أن تستمر الفوائض النفطية في التناقص من معدلها في ١٩٧٤ (٦٠ بليون دولار)

www.ibtesama.com

الى أقل من ١٠ بلايين دولار في ١٩٧٨ ، واذا كانت الفوائض قد ارتفعت بعد ذلك ، فان هذا يعود الى أسباب خارجية مرتبطة بارتفاع أسعار النفط في إثر ثورة ايران .

ولكن كيف نربط بين هذا الذي تم وبين استخدام الفوائض المالية النفطية في الدول الصناعية المتقدمة بدلا من الدول النامية الفقيرة ؟

فرص في الدول الفقيرة :

ان عدم استجابة الاستثمارات الحقيقية بالزيادة نتيجة لاستخدام الفوائض المالية النفطية في الدول الصناعية انما يرجع الى اعتبار متعلق بأوضاع هذه الاقتصاديات ، فلا يكفي أن تتوافر الموارد المالية حتى تتحول الى استثمارات حقيقية ، بل لابد من توافر طلب جديد على انتاج هذه الاستثمارات ، وهذا ما يتطلب تعديلا جوهريا في هيكل الطلب في الدول المتقدمة ، وهو أمر لم يحدث ولا يتوقع أن يحدث قبل تغيير جوهري في أوضاعها الاقتصادية ، فالدول الصناعية المتقدمة غير قادرة على زيادة الاستثمارات العينية بشكل جذري في ظل أوضاعها الحالية ، ومجرد توافر التمويل من الدول النفطية لايكفي لتعديل هيكل اقتصادياتها . وهنا يمكن أن تمثل الدول النامية الفقيرة الدور الاساسي لتقديم الطلب المتزايد الممكن لزيادة حجم الاستثمارات في العالم فالدول النامية الفقيرة تعرف مجالات ضخمة تحتاج الى استثمارات كبيرة ويعوزها التمويل ، الطلب اللازم لزيادة الاستثمارات الحقيقية يقوم في الدول النامية متى توافر التمويل لها ، أما الدول الصناعية المتقدمة فان كل ما تقدمه هو زيادة في الاصدارات المالية .

وهكذا يبدو وجه الغرابة ، الدول الصناعية المتقدمة بكل امكاناتها وأسواقها لا تستطيع أن تقدم للدول النفطية سوى فرصة لزيادة الاصدارات المالية ومن ثم التضخم ، وهو أمر لابد أن يؤدي في النهاية الى تآكل الفوائض المالية النفطية ذاتها ، أما الدول النامية الفقيرة فهي بكل نقائصها تستطيع أن تقدم فرصا لزيادة الاستثمار الحقيقي ومن ثم تحويل مدخرات الدول النفطية الى زيادة حقيقية في الاستثمار بما يحمي قيمتها الحقيقية في المستقبل .

www.ibtesama.com

وهكذا أخيرا يتضح أن مستقبل الفقراء مع النفط انما هو مع الفقراء الآخرين بدون نفط ، كلاهما يمكن أن يقدم للاخر فرصة حقيقية لمستقبل أفضل ، الدول النفطية تملك قدرة على التمويل والدول النامية تملك قدرات غير مستغلة يمكن أن تتحول بالتمويل الى استثمارات حقيقية ، أما الدول الصناعية المتقدمة فانها غير قادرة الا على تقديم فرص للتوظيف المالي ، ومزيد من الاوراق المالية . وبين ظاهر الامور وحقيقتها يكمن التحدي الحقيقي . والله أعلم .

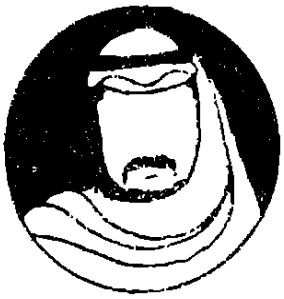

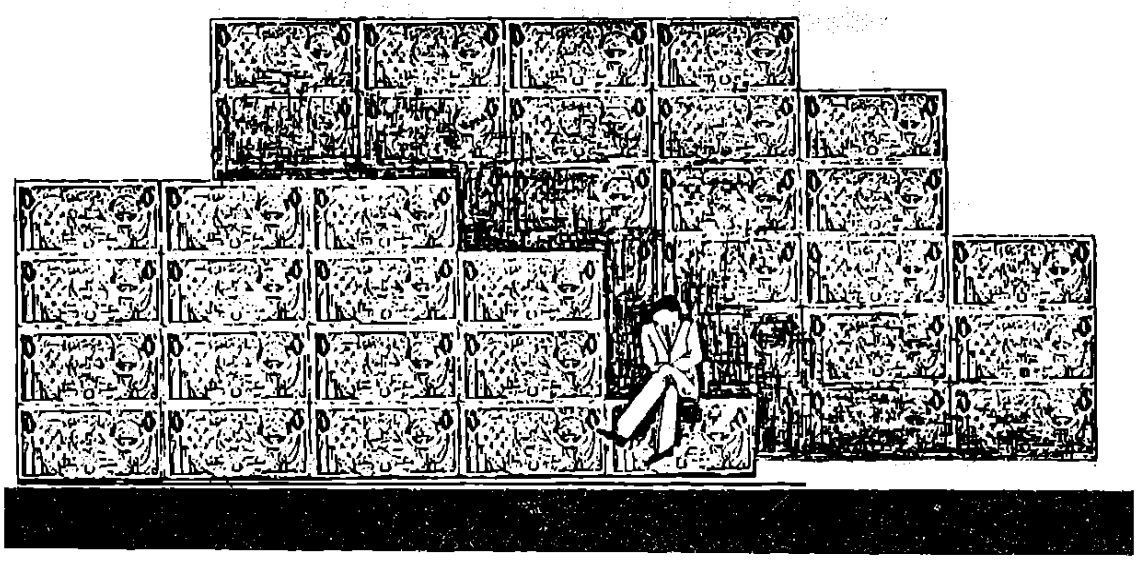

www.ibtesama.com

الدينار العربي بين الحقيقة والوهم

يثور الحديث بين الحين والآخر عن انشاء دينار عربي موحد ، ونستطيع أن نقول بشيء من التعميم إن هذا الحديث قد تعلق في الواقع بأحد مجالين ، الاول هو مجال الوحدة العربية وما ارتبط بها من مشروعات للتوحيد الاقتصادي والسياسي ، أما المجال الآخر ، والذى أثار من جديد الحديث حول الموضوع ، فقد ارتبط بشكل أو بآخر بظهور الثروة العربية وتزايدها مع زيادة دخول الدول النفطية ، وكان الغرض منه هنا توافر دعم أو حماية لهذه الثروة العربية .

واذا كنا سنقتصر في حديثنا عن الدينار العربي على علاقته بحماية الثروة العربية الجديدة ، فانه من المهم أن نتذكر ان هذا دينار موجه عادة للخارج أكثر منه وحدة نقدية للمعاملات الداخلية ، فهو نوع من البحث عن دينار عربي دولي يقوم بدور في المعاملات الدولية ، فالثروة العربية هي بالدرجة الاولى ثروة مالية مستثمرة في خارج الدول العربية ، فالغرض من البحث عن دينار عربي هنا هو محاولة ايجاد وسيلة تدعم مركز الدول العربية في مجال الاستثمار الدولي .

وقد يقصد بالدينار العربي أن يقوم بوظيفة « عملة الاحتياطي » مثل الذهب والدولار ، والاسترليني الى حد ما ، وقد يقصد بالدينار العربي انشاء « وحدة

العربي ـ العدد ٢٣٣ إبريل ـ نيسان ١٩٧٨ م

www.ibtesama.com

محاسبية مستقلة » ، تستثمر لتقويم الاستثمارات العربية ، بما يحقق حماية هذه الثروة من مخاطر انخفاض القيمة المستمر .

خصائص الثروة العربية :

وقبل أن نناقش امكان انشاء دينار عربي ليكون عملة احتياط دولية ، فقد تحسن الاشارة بسرعة الى الاطار العام الذي دعا الى قيام مثل هذا التساؤل .

نتيجة لتزايد الثروة العربية وتراكم الفوائض النفطية وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ، تزايدت أهمية الدول النفطية كعنصر أساسي في استقرار أوضاع النقد الدولي ، وأصبحت هذه الدول تقوم بدور أساسي في العلاقات النقدية والمالية الدولية .

ولعل أهم ما يميز زيادة الثروة العربية للدول النفطية في الفترة الاخيرة أمران ، الاول هو أن هذه الزيادة لاترجع الى زيادة مقابلة في الانتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي وانما هي نتيجة لتعديل الأسعار . وازالة ماالحقها من غبن قديم ،والامر الآخر هو ان الزيادة الكبيرة في ايردات الصادرات النفطية المترتبة على هذا التعديل في معدلات التبادل الدولية ، لم يواكبها زيادة مماثلة في القدرة على الاستيراد ، وهو ما يشار اليه عادة بنقص القدرة الاستيعابية لعدد من الدول النفطية .

وقد ترتب على هذه الخصائص للثروة العربية للدول النفطية نتائج مهمة بالنسبة للاستقرار النقدي العالمي ، وترجع هذه النتائج الى أن هذه الثروة العربية قد ظهرت بشكل مفاجيء من ناحية وارتبطت بفائض في موازين المدفوعات للدول النفطية من ناحية أخرى .

ولذلك فان الفوائض المالية المتراكمة لدول الفائض النفطية كانت مدعوة للاستخدام بأشكال مختلفة لتمويل العجز المقابل في موازين المدفوعات الدولية بأقل قدر من الاضطراب .

وفي مثل هذا الجو من الاحساس المتزايد بدور دول النفط العربية في استقرار أوضاع النقد العالمي ومسئولياتها في هذا الشأن ، بدأت تداعب الاذهان فكرة انشاء دينار عربي دولي يقوم بدور في المعاملات الدولية مثل الدولار أو

www.ibtesama.com

الاسترليني نتيجة لترسيخ أهمية دور الدول العربية النفطية في الحياة النقدية والمالية الدولية . ولم لا . . ؟أليست أموال النفط هي العنصر الاساسي في أوضاع النقد العالمية . . !

وسائل الدفع الدولية :

ولا حاجة بنا الى تأكيد حاجة المبادلات الدولية الى وسائل دفع دولية كما هو الحال بالنسبة للمبادلات الداخلية ، واذا كان تعدد المبادلات الدولية وتنوعها أقل منه في حالة المبادلات الداخلية ، فان طبيعتها واحدة فضلا عن أن أحجام المبادلات الدولية تكون عادة كبيرة ، مما يزيد الحاجة الى نفس الادوات التي عرفتها المبادلات الداخلية وفي مقدمتها وسائل الدفع أو العملات الدولية .

ومتى اعترفنا بالحاجة الى وسائل الدفع الدولية أو العملات الدولية ، فلابد أن ينشأ طلب على هذه العملات .

واذا كانت المعاملات الدولية لا تختلف عن المعاملات الداخلية في حاجتها واستخدامها لوسائل الدفع ، الا أنها تختلف عنها في درجة تطورها ، وخاصة في عدم وجود سلطة فوق الدول قادرة على اصدار وسائل الدفع الدولية .

وقد كان الذهب ـ كما هو معروف ـ هو أهم وسائل الدفع الدولية ، على أن التطور لم يلبث أن أدى الى قيام بعض العملات الرئيسية بهذا الدور ، مع استمرار تقلص دور الذهب ، وقيام العملات الرئيسية بدور عملات الاحتياط ليس بالامر الحديث ، فالاسترليني قد قام بهذا الدور خلال القرن الماضي ، وشغل هذا الدور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان الدولار الامريكي ، فهل يمكن أن يقوم دينار عربي بمثل هذا الدور . . . ؟ هذا هو السؤال .

وضع خاص لدول النفط :

والواقع أن خطورة الثروة العربية وأهميتها لاستقرار نظام النقد العالمي لا ينبغي أن تخفي عنا حقيقة أخرى لا تقل أهمية ، وهي أن أسباب الثروة العربية تختلف تماما عن الاسباب التي تجعل عملة دولة معينة دولية ، بمعنى أنها تستخدم

www.ibtesama.com

كوسيلة للمدفوعات الدولية لها طلب مستقل ضمن الاحتياط النقدي للدول .

فالدولار الامريكي لم يقم بدوره كعملة دولية الا لان الجهاز الانتاجي الامريكي قد بلغ حدا من القوة والتنوع بحيث أن الدولار يمثل قوة شرائية ضخمة من الانتاج الامريكي ، وقد اكتسب الدولار مركزه بعد الحرب العالمية الثانية ، فمع تحطم الاقتصاديات الاوربية واليابانية ، كان الاقتصاد الامريكي يمثل الجهاز الانتاجي الوحيد القادر والسليم ، ولذلك فلم يكن من الغريب أن يزداد الطلب على الدولار الامريكي في وقت شح فيه الانتاج العالمي وأصبح الطلب على الدولار عاما من معظم الدول ، ولذلك فانه لم يكن مطلوبا سوى خطوة بسيطةللانتقال من الطلب على الدولار كوسيلة للحصول على السلع الامريكية ، الى الطلب عليه كوسيلة للمدفوعات الدولية طالما أن معظم الدول كانت محتاجة اليه .

وبذلك فقد نشا نوع من القبول العام للدولار الامريكي جعل منه وسيلة للمدفوعات الدولية ، بحيث تحتفظ به الدول ليس فقط للحصول على انتاج أمريكي وإنما لتسوية مدفوعاتها مع غيرها من الدول التي تقبله وذلك لمعرفتها أن غيرها سوف يقبله وبذلك أصبح الدولار أهم عملات الاحتياط الدولية ، وساعدت الولايات المتحدة على توافره بما حققته من عجز على ما سنرى .

وأما الاسترليني ، فانه وان لم يكن معبرا عن اقتصاد متنوع كالاقتصاد الامريكي ، فلا ينبغي أن ننسى أنه كان يعبر خلال القرن الماضي عن أول دولة صناعية في العالم وأن أنجلترا نجحت في جعل معظم تجارة العالم تمر عن طريق لندن بشكل أو اخر ، واستخدمت في ذلك مستعمراتها وشبكات اتصال متقدمة من العالم عن طريق الاساطيل التجارية (والعسكرية أحيانا) والبنوك وشركات التأمين ، وهكذا لعب الاسترليني دور العملة الدولية اللازمة لتسهيل التجارة العالمية .

واذا نظرنا الى أوضاع دول النفط نجد أن وضعها جد مختلف ، فثروة هذه الدول ترجع الى صادرات النفط ، وهو حقا من أهم الموارد التي تعتمد عليها الحياة الحديثة حيث تمثل أهم مصدر للطاقة ، ولكن هذا لايمنع من أنه سلعة وحيدة ، وأن دول الفائض لا تكاد تنتج شيئا غيره ، فجهازها الانتاجي مختل - من هذه الزاوية - اختلالا شديدا وقوة هذه الدول النقدية انما هي تعبير عن

www.ibtesama.com

ضعف هياكلها الانتاجية أكثر مما هي دلالة على قوتها .

وقد يقال إن قيام أصل معين بدور العملة الدولية لايتطلب أن يمثل أي جهاز انتاجي منوع ، فكل ماهو مطلوب هو أن يتوافر له القبول العام والثقة فيه ، وثروة الدول العربية يمكن أن يتحقق لها ذلك ، وبدلا من التمثل بالدولار أو الاسترليني لماذا لانتظر الى الذهب ، وقد كان أهم وسائل الدفع الدولية رغم أنه لايمثل في ذاته أية قوة شرائية على انتاج دولة معينة ، ولكنه نجح مع ذلك في أن يوفر الثقة لدى الجميع في قدرته على الاحتفاظ بقيمته ومن ثم تمتع بالقبول الدولي العام .

لاجدال في أن مسألة القبول العام مسألة (نفسية) وهي لاتظهر بناء على رغبة معينة وانما نتيجة لتطور طويل وظروف مواتية ، وبصرف النظر عن مدى توافر الظروف النفسية اللازمة أو عدم توافرها فان دول النفط العربية غير قادرة على تحويل عملاتها الوطنية الى عملة دولية ، وانشاء دينار عربي يمكن أن يكون مقبولاً في المعاملات الدولية لسبب فني بسيط ، وهو عدم توافر العملات العربية بكميات كافية للمعاملات الدولية .

هل تكفي الثقة ؟

فلا يكفي أن تنشأ الثقة في أصل معين حتى يقوم بدور العملة الدولية ، بل لابد من توافر هذا الاصل بكميات كافية للقيام بهذا الدور ، فالعملة الصعبة أو النادرة ، لندرتها لا يمكن أن تقوم بدور العملة الدولية ، واذا كانت الندرة يمكن أن تكون مبررا للثقة ، فانها أيضا تمثل عقبة أمام انتشار تداولها ، ولذلك فانه لاعجب في أن الدول التي تقوم عملتها بدور عملة الاحتياطي عانت دائما عجزا في ميزان مدفوعاتها وهذا ما يصدق الآن على الولايات المتحدة الامريكية ، وما عرفته انجلترا طوال القرن الماضي ، فقيام عملة دولة معينة بدور عملة الاحتياطي الدولية يجعل من هذه الدولة نوعا من البنك العالمي المركزي .

وكما نعلم ، فان أهم مايميز البنك المركزي هو أنه يقدم مديونية الحالة مقابل أصول مؤجلة ، فالبنك المركزي - بصفة عامة أي بنك تجاري - يبيع مديونية الحالة مقابل أصول مؤجلة ، وهذا الى زيادة السيولة ، وتزداد السيولة بمقدار

www.ibtesama.com

ما يطرح البنك من مديونية ، والبنك غير المدين هو بنك عاطل لايقوم بدوره ، ولذلك ـ وعلى سبيل المقابلة ـ فان الدولة التي تقوم عملتها بدور العملة الدولية لابد وأن تزيد مديونيتها بما يساعد على توفير هذه العملة للتداول الدولي ، أي أنها لابد وأن تتحمل عجزا في ميزان مدفوعاتها .

واذا نظرنا الى دول الفائض النفطي ، فسنجد أنها حققت وضعها في الحياة الدولية من خلال ما حققته من فائض هيكلي في ميزان مدفوعاتها ، وليس من المتوقع أن تصادف عجزا قريبا في هذا الميزان ، وبالتالي فانه من المستحيل توافر كميات مناسبة من عملات هذه الدول للقيام بدور العملة الدولية .

وهنا يمكن أن يثور تساؤل ، ألا تستطيع الدول النفطية أن تتحمل عجزا في ميزان مدفوعاتها بالرغم من الفائض في ميزانها التجاري ، بما يسمح بتوافر عملاتها أو دينار عربي للقيام بدور العملة الدولية . . ؟ وأليس ذلك ما حدث مع الولايات المتحدة الامريكية على الاقل حتى نهاية الستينيات . ؟

نعتقد أن هناك صعوبات عديدة تحول دون ذلك ، فهناك من ناحية صعوبة في تحويل فوائض ميزان المدفوعات للدول النفطية الى عجز ، لان ذلك يستدعي القيام بحجم هائل من الاستثمارات الخارجية يفوق حجم الفائض في الميزان التجاري ، فالدول النفطية تواجه صعوبة في ادارة استثماراتها المالية الحالية ، وزيادة حجم هذه الاستثمارات يعني مزيدا من العبء عليها في ادارة هذه الاستثمارات ، وهو مالا يبدو لنا أنها قادرة عليه .

كذلك لايمكن مقارنة أوضاع الولايات المتحدة الامريكية بحالة الدول النفطية ، فهناك نوع من المقاومة في معظم الدول للاستثمارات الاجنبية ، واذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في زيادة حجم استثماراتها فلا ننسى ما تتمتع به من سيطرة اقتصادية كبيرة على العالم ، وهي سيطرة ترجع الى قدرتها الاقتصادية والعسكرية ، كذلك فان الاستثمارات الامريكية ليست مجرد أموال أمريكية تبحث عن فرص للاستثمار في الخارج ، ولكنها أموال مصحوبة بقدرات تكنولوجية وادارية لاتتوافر للاستثمارات العربية .

ومن ناحية أخرى ، فاذا كانت الثقة في العملات العربية ترجع الى ما تحققه من فوائض فهل من السهل القطع بأنه ـ في حالة النجاح في تحقيق عجز في ميزان المدفوعات ـ من الممكن استمرار الثقة في هذه العملات وهي لاتستند الى أي

www.ibtesama.com

مظهر للقدرة الاقتصادية غيرهذا الفائض . . ؟ هذا مشكوك فيه . . فالقوة العربية هي قوة مالية وليست قوة اقتصادية ، فدور الدول النفطية يرجع الى ما تملكه من موارد مالية متراكمة نتيجة لفائض ميزان مدفوعاتها ، فاذا تحولت الى دول عجز ، فليس من المستبعد أن تزول الثقة في نفس الوقت في عملاتها .

ولذلك فاننا نستطيع القول بأنه بالرغم من الثروة العربية ، فانها غير قادرة على خلق عملة دولية سواء لضعف هياكلها الاقتصادية أو لطبيعة الفائض في موازين مدفوعاتها وصعوبة توافره عمليا لاحتياجات التعامل الدولي .

الدينار وحدة للحساب :

جرت عدة محاولات لانشاء وحدة حسابية عربية ، بل وظهر في الاتفاقات العربية الجماعية الاشارة الى دينار عربي حسابي ، ومع ذلك فيؤخذ على هذه المحاولات أن أهدافها كانت عامة غير محددة .

فالثروة العربية النفطية كما سبق أن أشرنا هي ثروة مالية مستثمرة في الخارج ولذلك فانها يمكن أن تتعرض لاشكال عديدة من المخاطر ، فهناك المخاطر السياسية التي تتعلق بانكار الحقائق العربية أو تجميدها أو أضعافها ، وليس هنا مجال مناقشة هذه المخاطر التي لاتتطلب فقط أدوات فنية لمواجهتها وانما تتوقف على مدى استقرار النظام الدولي والقوة السياسية للدول العربية ، ولذلك فان هذا الموضوع يثير مشاكل العلاقات الدولية وهو يخرج عن حدود موضوعنا .

ولكن هناك مخاطر اقتصادية أخرى تتعرض لها الاستثمارات في الخارج ، وهو ما نود التعرض هنا الى بعض أشكالها ، ومن المهم أن نشير الى أن الدول العربية المصدرة للنفط دائنة في مجموعها وأن استثماراتها تأخذ بصفة عامة شكل أنواع متعددة من الدائنية .

حقا ان هذه الدول تستثمر جزءا من فوائضها في شكل أصول مالية منوعة ليس من الضروري أن تكون في شكل دائنية من الناحية الفنية بل يمكن أن تأخذ شكل ملكية مثل الاسهم وتملك العمارات والاستثمارات المباشرة ، ولكن الملاحظ هو أن هناك حدودا تفرض على ملكية الدول العربية للاصول المالية ،

www.ibtesama.com

سواء أكانت هذه الحدود راجعة الى الدول المضيفة التي تفرض حدودا على تملك الاجانب ، أم كانت راجعة الى تحديد ذاتي من جانب الدول العربية نفسها ، فمعظم الدول المضيفة لرؤوس الاموال الاجنبية تضع قيودا على ملكية الاجانب خشية تزايد سيطرة غير الوطنيين على مواردها الانتاجية ، ورغم أن السيطرة الحقيقية لا ترتبط بالملكية قدر ارتباطها بالاداة الفعلية وما تتطلبه من كفاية وقدرات تكنلوجية ، الا أن الرأي العام في كثير من الدول مازال شديد الحساسية أمام هذا الموضوع ، كذلك فان الدول النفطية بإدراكها لحساسية هذا الامر ورغبة في عدم اثارة جو عام مناهض للاستثمارات العربية في الخارج ، وربما أيضا لابتعادها عن كل ما من شأنه الاعلان عن حجم استثماراتها ، تفضل توظيف أموالها بشكل غير ملفت للانظار ، وهو ما يأخذ عادة شكل دائنية ، من ودائع وقروض وأذون خزانة وسندات .

ولذلك فاننا لانكون مبالغين اذا قلنا إن معظم الثروة العربية الخارجية تأخذ شكل دائنية ، وبتعريض الدائن لمخاطر اقتصادية ـ بالاضافة الى المخاطر السياسية ـ وهذه المخاطر تتركز في أمرين ، الأول خطر انخفاض قيمة حقة ، والآخر خطر انخفاض قيمة العملات بصفة عامة وضعف قوتها الشرائية نتيجة التضخم . . . في الحالة الاولى هناك خطر تقلبات أسعار العملات بالنسبة لبعضها مع البعض الآخر وفي الحالة الآخرى هناك خطر انخفاض أسعار العملات في مجموعها بالنسبة للسلع والخدمات ، ويمكن القول بأن الجزء الاكبر من الثروة العربية معرض للخطرين معا ، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر التضخم .

فاما مسألة التحوط من أخطار أسعار الصرف وتقلبات قيمة العملات فيما بينها ، فاننا لانعتقد أنها تشكل خطورة كبيرة على الثروة العربية ، ونعتقد أن حسن الادارة المالية وكفايتها كفيلة بمواجهة هذه الاخطار وسواء تم ذلك عن طريق استخدام أنواع من المتوسطات للعملات الاجنبية في تقويم الحقوق العربية أو عن طريق حسن توزيع هذه الحقوق بين الدول المختلفة ، أو الامرين معا .

www.ibtesama.com

دور ممكن بشروط :

والامر على العكس من ذلك بالنسبة لخطر التضخم . فهنا لا ينحصر الخطر الذي يتعرض له الدائن في انخفاض قيمة عملة معينة بالنسبة للعملات للاخرى ، وإنما في انخفاض قيم العملات بصفة عامة بالنسبة للسلع وضعف قوتها الشرائية ، عندئذ لاتصلح أي سلة من العملات في حماية حقوق الدائن كما لاينجح أي توزيع للديون بين الدول ، هنا الخطر عام وشامل ، ويحتاج الامر الى نوع من التأشير يربط حقوق الدائن بقيمة مجموعة من السلع أو بسلعة معينة ، (اذا كانت مؤشرا طيبا على أسعار السلع الاخرى) بما يحفظ القيمة الحقيقية للنقود ، وهنا يمكن لدينار عربي حسابي ، اذا احسنت كيفية تحديده وأمكن تنفيذ ذلك ، أن يكون وسيلة لحماية الثروة العربية من مخاطر التضخم .

والكل يعرف أن الثروة العربية في الوقت الحاضر انما ترجع الى النفط ، فالنفط سلعة دولية معدة أساسا للتصدير ويتحدد لها ثمن دولي ، ونظرا لان حجم السلع المحلية المنتجة في الدول المصدرة للنفط ضئيل للغاية ، وحاجتها للاستيراد كبيرة للغاية ، فان ثمن النفط يتحدد في الواقع بعملة أجنبية ، سواء كان الاسترليني أو الدولار أو حقوق السحب الخاصة ، ولذلك فان انشاء دينار عربي محاسبي وربط قيمته بثمن النفط يعني في الواقع ربط قيمة هذا الدينار بطريق غير مباشر باحدى العملات الاجنبية (أو سلة هذه العملات) ، وبالتالي بأثمان الواردات .

ونظرا لان سعر النفط وهو يتحدد حقيقة باحدى العملات الاجنبية ـ الا أنه يتابع بشكل ما ارتفاع الاسعار ـ فانه من الممكن حماية حقوق الدول النفطية عن هذا الطريق ، فمنظمة الاوبك تحرص على مراجعة أسعار النفط سنويا ، وتأخذ في اعتبارها ـ ضمن ما تأخذ ـ تطور الاسعار وتحاول أن تحافظ على القيمة الحقيقية للنفط ممثلة في أسعار وارداتها .

ولذلك فانه اذا ربطت قيمة الدينار العربي المحاسبي بأسعار النفط ، ومع الاعتراف بأن أسعار النفط تتابع تطور أسعار الواردات للدول المنتجة للنفط ، فانه يمكن القول بأن الثروة العربية تستطيع أن تحقق نوعا من الحماية ضد

www.ibtesama.com

التضخم المستمر .

ويمكن أن ينشأ نوع من الدينار العربي (الخليجي) المحاسبي الذي يرتبط بثمن برميل النفط ويظل ثمن البرميل ثابتا بالنسبة لهذا الدينار ولكن يتغير سعر هذا الدينار بالنسبة للعملات الاخرى مع تغير الاسعار ، على أن سهولة هذا الحل ومنطقيته لاتعني بالضرورة سهولة تطبيقه والأخذ به ، فمنظمة الاوبك تخضع لضغوط شديدة من جانب الدول الصناعية بصدد تعديل أسعار بيع النفط سنويا ، ويتعلق هذا الضغط بتخفيف عبء ارتفاع أثمان النفط الجاري على الدول المستوردة .

ولذلك فمن الطبيعي أن تخضع هذه الدول لضغوط أكبر عندما يتعلق الامر ليس فقط بحماية أسعار النفط الجاري وانما أيضا بحماية الارصدة المتراكمة من خطر التضخم وربطها بالسعر الجاري للنفط .

ولكن هذه الصعوبة ليست مبررا لكي تترك الدول النفطية أرصدتها وأصولها المالية تتآكل سنة بعد سنة دون أية حماية جادة من جانبها لحماية مستقبلها ، واذا كانت الدول النفطية تتحمل المسئولية تجاه الدول الصناعية باستمرارها في الانتاج وإهدار ثروتها الطبيعية ، فلا أقل من أن تتوقع شعورا مماثلا بالمسئولية لحماية حقوقها المتراكمة .

أخيرا فان فكرة الدينار العربي الموحد وان تراجعت بعض الشيء بصدد تحقيق الوحدة العربية سياسيا واقتصاديا ، فان هناك مجالا للحديث عنها بصدد حماية الثروة العربية النفطية ، واذا كان من قبيل المبالغة الاعتقاد بإمكان خلق دينار عربي يقوم بدور عملة الاحتياطي الدولية ، فانه من الممكن التفكير في انشاء دينار عربي محاسبي يرتبط بأثمان مجموعة من السلع المستوردة عن طريق ربطه بثمن سلعة النفط مثلا ، وفي هذه الحالة فانه ينبغي أن تقوم منظمة الاوبك بتعديل أسعار النفط بما يجاري أسعار واردات الدول النفطية بصرف النظر عن الضغوط ، وأن تربط دول الفائض استمرارها في استثمار فوائضها في الخارج بربطها بأسعار النفط أو بالدينار العربي النفطي المحاسبي .

www.ibtesama.com

عَلاقة الأوبك بالعالم الثالث

اذا كان العالم الغربي أفاق من صدمة النفط في السبعينيات ، فان العالم الثالث هو الذي سيواجه التحدي الكبير طوال الثمانينيات، وربما التسعينيات أيضا ، لانه غير قادر على تجاوز الازمة ، واعتماده على نفط الاوبك في زيادة مستمرة .

لقد بلغ سعر برميل النفط عند بداية القرن حوالي ١,٢ دولار ، وبعد سبعين سنة لم يتجاوز سعر البرميل ١,٨ دولار ، بل ان شركات النفط وجدت في نهاية الخمسينيات أن الظروف مناسبة لتخفيض سعر النفط ، فأصرت في عام ١٩٥٩ على تخفيض سعر البرميل من حوالي ٢ دولار الى ١,٨ دولار ، وقد كان هذا التخفيض هو السبب المباشر الذي أدى الى قيام منظمة الاوبك في العالم التالي مباشرة (١٩٦٠) ، وحتى سنة ١٩٧٠ تراوح سعر البرميل بين ١,٥ ، ١,٨ دولار ثم بدأت بعض الزيادات الطفيفة منذ نهاية ١٩٧٠ حتى بلغ حوالي ٣ دولارات عشية قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ومنذ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى أول يناير ١٩٧٤ ارتفع سعر النفط من حوالي ٣ دولارات للبرميل الى ١٠,٥ دولار ، وخلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ تمت عدة زيادات يسيرة ومترددة حتى بلغ ١٢,٨ دولارا في سنة ١٩٧٨ ومع قيام

العربي العدد ٢٧٨ يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٢م .

www.ibtesama.com

الثورة الايرانية وسقوط الشاه بدأت جولة جديدة من ارتفاعات أسعار النفط ، استمرت طوال سنة ١٩٧٩ وبداية سنة ١٩٨٠ ليصل البرميل الى ٢٩ دولارا ، ومع قيام الحرب الايرانية العراقية دخل عنصر جديد من عدم الاستقرار ، وارتفع سعر البرميل الى ٣٢ دولارا في بداية سبتمبر ١٩٨٠ ليصل الى حوالي ٤٠ دولارا في نهاية نفس الشهر .

وعلى عكس الجولة الاولى لارتفاعات أسعار النفط (٧٤ ـ ٧٨) فقد غلب على الجولة الثانية تعدد أسعار النفط حيث أصرت المملكة العربية السعودية على ٣٢ دولارا للبرميل في حين تراوحت أسعار الدول الاخرى بين ٣٥ ـ ٤٠ دولارا للبرميل ، وأخيرا وتحت ظروف السوق تم الاتفاق (جنيف ٢٩ أكتوبر ١٩٨١) على توحيد أسعار النفط ب ٣٤ دولارا للبرميل ووضع حد أقصى ٣٨ دولارا حسب النوعية والمكان .

وقد انعكست هذه الزيادات على دخول الدول النفطية ومدخراتها ، فعلى حين لم يتجاوز مجموع دخول دول الاوبك ٢ , ١٥ بليون دولار في عام ١٩٧٢ ، ارتفع الدخل الى ١١٠ بليون دولار في عام ١٩٧٤ ، وارتفعت مدخرات ((الفوائض المالية) دول الاوبك من أقل من ٥ بلايين دولار في عام ١٩٧٢ الى أكثر من ٦٥ بليون دولار في ١٩٧٤ . واستمر الارتفاع في الدخول النفطية طوال الجولة الاولى ، رغم التآكل المستمر في مدخراتها ، حيث انخفضت الى أقل من ١٠ بلايين دولار في ١٩٧٨ وجاءت الجولة الثانية لتعيد الوضع من جديد فارتفعت دخول دول الاوبك الى ٥٦٠ بليون دولار وكذلك قفزت المدخرات الى أكثر من ١١٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

نجاح العالم المتقدم :

والحقيقة أن متابعة الارقام وسرد الاحجام لن يكون مفيدا مالم يستخلص منه شيء مفيد لاتجاهات المستقبل ، ومع ذلك ينبغي الاشارة الى صعوبة التنبؤ في هذا الميدان ، وسجل الدراسات المستقبلية في هذا المجال لايطمئن على الاطلاق .

www.ibtesama.com

ففي عام ١٩٧٢ أخرج الخبير الامريكي أدلمان كتابه عن سوق النفط في العالم ، ولم ترد فيه اشارة واحدة الى احتمال ارتفاع الاسعار ، بل انه كان يرى أن ظروف صناعة النفط تدعو الى العكس ، أي احتمال تخفيض أسعاره ! وبالمثل فعندما قامت هيئات متخصصة وجادة بتقدير احتياجات العالم للنفط والطلب على انتاج دول الاوبك ـ جاءت تقديراتها جميعا غير صحيحة ، يستوي في ذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أو البنك الدولي أو وكالة الطاقة الدولية .

وقد قام أحد الباحثين بحصر الدراسات التي أجريت عن تقديرات الطلب على نفط الاوبك في عام ١٩٨٥ ، فوجد أن متوسط التقديرات التي تمت قبل عام ١٩٧٢ كانت تقدر بحوالي ٥١,٦ مليون برميل يوميا ، في حين أن متوسط التقديرات التي تمت في عام ٧٤ إلى ١٩٧٦ كانت تقدر هذا الطلب بحوالي ٣٨,٥ مليون برميل يوميا والدراسات التي تمت خلال الفترة ٧٧/ ٧٨ قدرت هذا الطلب بحوالي ٤١ مليون برميل يوميا ، والدراسات الاخيرة التي تمت في ٧٩/ ١٩٨٠ قدرت هذا الطلب بحوالي ٣٤,٣ مليون برميل يوميا ، وهنا فارق بين أزمة نقص ومشكلة فائض أو بين ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضه ، وهكذا نرى الى أي حد يشوب كافة التقديرات عنصر كبير من عدم اليقين والاحتمال .

وبالرغم من هذه المحاذير ، لابأس من المغامرة ومحاولة النظر الى المستقبل ، ولقد أشرنا الى أن فترة الستينيات كانت فترة انشاء الاوبك وتأكيد وجودها ، وأن فترة السبعينيات كانت فترة نجاحها الكبير ، فماذا تكون عليه فترة الثمانينيات والتسعينيات ؟

ولعل الملحوظة الاولى الجديرة بالنظر هي نجاح العالم المتقدم في اجراءات ترشيد استخدام الطاقة والنفط بوجه خاص ، فاستهلاك الطاقة كان ينمو بمعدل سنوي ٤,٥٪ في الخمسينيات و٥, ٥٪ في الستينيات ، في حين أن الزيادة السنوية حتى في استهلاك النفط كانت تتم بمعدل أعلى يتراوح مابين ٧ ـ ٨٪ سنويا حتى نهاية الستينيات ، ومنذ بداية ارتفاع أسعار النفط في ٧٣/ ٧٤ بدأت الدول الصناعية في اجراءات ترشيد استخدام الطاقة ، ولم يتجاوز حجم الطاقة المستخدمة في عام ١٩٨٠ في الدول الصناعية مستوى استهلاكها حتى عام

www.ibtesama.com

١٩٧٣ ، بالرغم من زيادة في حجم الناتج الكلي زيادة تعادل زيادة ٢٠٪ ، أي أن الدول الصناعية قد استطاعت خلال هذه الفترة نفسها أن تحقق وفرا يمثل ٢٠٪ من معدلات الاستخدام السابقة ، وفيما يتعلق باستهلاك النفط فقد انخفض استهلاك الدول الصناعية من النفط بحوالي ٧,٥٪ في عام ١٩٨٠ عن العام السابق ، و٣٪ في عام ١٩٧٩ ، وفي الوقت نفسه انخفضت واردات الولايات المتحدة الامريكية الى حوالي النصف (من ٨,٥ مليون برميل يوميا الى ٤,٥ مليون برميل يوميا) ، كما حققت كل من ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا تخفيضات مهمة في معدلات استهلاكها للنفط .

أما الملحوظة الثانية فهي أن الدول النامية الاخرى لم تنجح في تخفيض استهلاكها من النفط ، بل على العكس نجد معدلات زيادة هذا الاستهلاك مستمرة ، فهذه الدول مضطرة لزيادة وارداتها النفطية لمواجهة أعباء الزيادة السكانية واحتياجات التنمية دون أن يكون في مقدورها الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة ، لتطوير مصادر جديدة للطاقة أو ترشيد استخدامها .

وتأتي الملحوظة الثالثة في كيفية معالجة الدول الصناعية لوارداتها من النفط من دول الاوبك ، فبصفة عامة تنظر الدول الصناعية لوارداتها النفطية من الاوبك باعتباره المصدر الاخير بعد أن تستنفد المصادر الاخرى المحلية والخارجية ، فالدول الصناعية تعمد الى اتخاذ اجراءات لترشيد استخدامات الطاقة والتوفير فيها ، كما تعمل على تطوير مصادرها من النفط (بحر الشمال ، ألاسكا كندا) ومن المصادر البديلة ثم الاستيراد من الدول النفطية الاخرى من غير الاوبك وتطوير المصادر ، وبعد استنفاد المصادر المتقدمة يأتي الطلب على نفط الاوبك وحتى داخل الاوبك نجد الدول الصناعية تفضل استيراد النفط من الدول ذات الكثافة السكانية على الدول الاقل كثافة سكانية .

وضع جديد :

وفي ضوء ماتقدم فانه المحتمل أن تواجه دول في الثمانينيات وضعا جديدا ، ليس فقط في انخفاض معدل انتاجها اليومي (حيث من حوالي ٣١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٣ الى أقل من ٢٣ مليون يوميا عام ١٩٨١) -

www.ibtesama.com

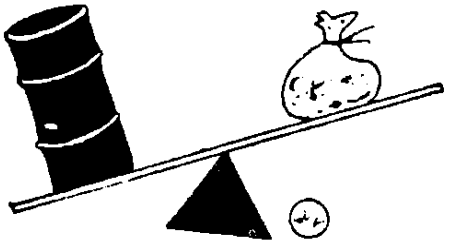

وانما في تزايد تعاملها مع دول العالم الثالث على حساب الدول الصناعية المتقدمة . وهذا مايطرح قضية العلاقة بين دول الاوبك والعالم الثالث في ثوب جديد لم يعرفه الطرفان من قبل .

وقد كان النمط السائد سابقا يقوم على أساس أن تجارة النفط تتجه أساسا الى الدول الصناعية وأن الفائض الذي تحققه دول الاوبك في تجارتها مع هذه الدول يستثمر بشكل أساسي في أسواق الدول الصناعية المالية ، وبهذا الشكل فقد صاحب زيادة قيمة الواردات النفطية للدول الصناعية زيادة مقابلة في استثمارات دول الاوبك المالية في هذه الدول ، وهو ما ساعد على مواجهة أزمة الاختلال في موازين المدفوعات بين المجموعتين من الدول بأقل قدر من الصعوبات .

أما دول العالم الثالث فانها ـ وقد كانت في جميع الاحوال تستورد نسبا صغيرة من النفط ـ بقيت تحصل في الاساس على معونات ، لاعلى استثمارات مالية من دول الاوبك ، واذا كانت الدول النامية قد تحملت هذا الوضع فان هذا تم بأعباء كبيرة جدا ، وخصوصا فيما يتعلق بحجم مديونيتها الخارجية ، فقد جاوز حجم ديون الدول النامية ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ في حين لم تصل الى ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ، أي أن حجم الديون قد تضاعف أكثر من ستة اضعاف خلال هذه السنوات العشر .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو الى أي مدى ستكون دول الأوبك راغبة في توجيه جزء أكبر من استثماراتها المالية النامية ، حتى تمكنها من الاستمرار في استيراد النفط في السنوات القادمة ؟

ففي خلال السبعينيات كانت الدول الصناعية تمثل المستورد الاساسي للنفط من الاوبك ومن ثم فقد كانت الاستثمارات المالية لدى هذه الدول وسيلة معقولة لتمكينها من سداد ثمن النفط ، أما اذا تزايد استيراد الدول النامية لنفط

www.ibtesama.com

الاوبك فانه لامناص من توفير وسيلة مقابلة لتمكينها من سداد ثمن النفط ، وفي هذه الحالة فانه لايكفي توافر موارد مالية لمقابلة الزيادة في قيمة وارداتها النفطية ، بل لابد أن تؤدي هذه الاستثمارات المالية الى زيادة قدرة تلك الدول على التصدير .

وعلى ذلك فان دول الاوبك يمكن أن تواجه خلال الثمانينيات تحديا جديدا في علاقاتها مع الدول النامية ، فهناك حاجة ماسة لزيادة الاستثمارات المالية ، وليس فقط المعونات في هذه الدول حتى تمكنها من مواجهة أعباء تزايد الواردات النفطية ، ولكن الدول النامية تفرز من ناحية أخرى عدة مشاكل معقدة بالنسبة لامكانات الاستثمار الانتاجي فيها ، مما لا يمكن مجاوزته بمجرد توافر التمويل اللازم من دول الأوبك ، وأخيرا فان حرمان هذه الدول من امكانات مواجهة أعباء تكاليف واردات النفط المتزايدة ، يمكن أن يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والدولي بعيدى الاثر .

وبذلك يتضح أن صدمة النفط في السبعينيات قد أمكن استيعابها بشكل كبير من جانب الدول الصناعية . فهي من ناحية تمكنت من عبور فترة الازمة الشديدة بتوافر الرغبة لدى دول الأوبك في توظيف أموالها فيها ، وفي نفس الوقت ساعدتها في امكاناتها التنظيمية والتكنولوجية على ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر أخرى نفطية ، بديلة ، وليس من المبالغة القول الان بأن الدول الصناعية قد أفاقت من صدمة النفط في السبعينيات ، وأنها تحتاج فقط الى مزيد من الوقت - ربما فترة الثمانينيات - لتحقيق الانتقال من الاعتماد على النفط المستورد من دول الاوبك الى مصادر أخرى ، أما الدول النامية - وهي تواجه احتياجات متزايدة من الطاقة لزيادة السكان والتنمية ، وتعوزها الامكانات التكنولوجية للانتقال الى مصادر جديدة - فانها قد تصبح أكثر اعتمادا على نفط الاوبك في السنوات القادمة وهذا مايمكن أن يضع العلاقة بين دول الاوبك والعالم الثالث أمام تحدٍّ جديد .

www.ibtesama.com

الفصل الثاني

موقع .. للعالم الثالث

www.ibtesama.com

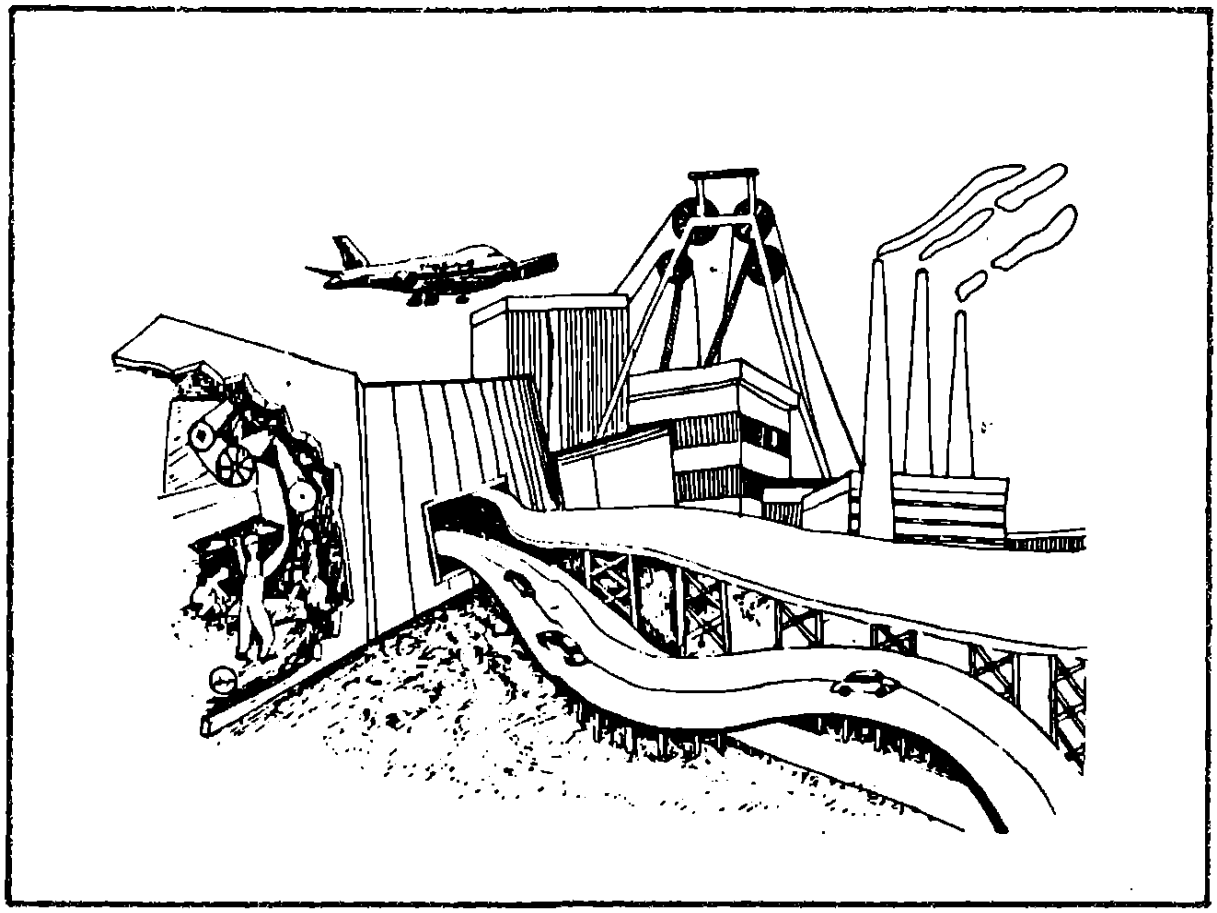

www.ibtesama.com

الدول النامية .. مصاعب وآمـال !

الميل الى التعميم هو من مزايا العقل البشري ونقائصه في نفس الوقت ، فهو من ناحية وسيلة فعالة للسيطرة على الخضم الضخم من الخصائص عن طريق عدد محدود من الافكار والتقسيمات الاساسية ، ولكنه من ناحية اخرى خطر داهم باهمال الفروق والاختلافات الفردية والتفصيلية والتي قد تكون كبيرة الاهمية .

وعلى حساب نوع من التعميم ، نقول بأن العالم مر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الان بعدة مراحل تميز كل عقد فيها باتجاهات عامة ، وانه في السبعينيات تواجه الدول النامية بصفة خاصة مأزقا حقيقيا ، فهل تنجح في الخروج منه ؟

تميزت الخمسينيات باعادة تعمير اوروبا واليابان بعد ويلات الحرب العالمية الثانية ، وظهرت فيها المطالبات بالتحرر السياسي من الاستعمار الانجليزي والفرنسي ، وبعبارة أخرى ، فقد كانت عقد تصفية آثار الحرب .

أما الستينيات فقد كانت عقد الاستقرار والنظام ، نالت معظم الدول النامية فيه استقلالها السياسي ، وعرفت الدول المتقدمة نموا اقتصاديا كبيرا ومستمرا ، كذلك فان الدول النامية حققت هي الاخرى معدلات مرتفعة

العربي ـ العدد ٢٢٤ يوليو ـ تموز ١٩٧٧ م

www.ibtesama.com

للنمو ، وساد العالم استقرار اقتصادي واصبح الحديث عن « النمو المستمر » هو النغمة الغالبة .

وجاءت السبعينيات ، فأخرجت الناس من احلام الستينات ، وتوالت الازمات ، حتى كادت تصبح عقد الازمات ، ازمة الغذاء ، ازمة الطاقة ، ازمة نظام النقد الدولي ، ازمة التنمية ، حتى الطبيعة لم تخف تواطؤها مع هذا الجو العام المضطرب ، الجفاف ومشكلة الساحل الافريقي ، الزلازل في الصين الجفاف في اوروبا ، زحف الجليد والبرد القارس على الولايات المتحدة الامريكية ، ولم يكن غريبا ان تتخلى نغمة النمو والتفاؤل السائدة في العقد السابق ، لنزعة أخرى مأساوية ربما تعبر عنها موجة كبت « حدود النمو » لنادي روما وماشابهه .

وفي هذا العقد واجهت الدول النامية بوجه خاص ظروفا غير مواتية ، وهو أمر عام أصاب هذه الدول في مجموعها ، وبصرف النظر عن الظروف والاوضاع الخاصة بكل منهم ، فالدولة النامية غير البترولية تواجه خلال السبعينيات ظروفا هيكلية غير مناسبة تضعها في مأزق حقيقي .

ولكننا نعتقد ان هذه الظروف الصعبة ليست شرا بحتا ، فهي تعبير عن مشاكل مراحل الانتقال ، وقد يصبح خيرا اذا احسنت هذه الدول وخاصة الدول النفطية الاختيار .

فماذا حدث ؟ وماتفسيره ؟

لبيان ذلك نلجأ الى بعض البيانات والارقام ، فرغم ماتنطوي عليه الارقام من نقص ، وأحيانا تحريف ، فانها لاتزال حتى الآن تمثل اللغة الاكثر قبولا واقناعا ، وسوف نعمد الى المقارنة بوجه خاص بين اتجاهات الستينيات وبين احداث السبعينيات

ومع ذلك فان الارقام وحدها صماء ، مالم تجر محاولة للتفسير ، وهنا مجال الاجتهاد والاختلاف كبير .

بعض المعالم الاساسية للستينيات

بلغ متوسط معدل النمو السنوى للدول المتقدمة خلال الستينيات حوالي ٥٥٪ طوال هذا العقد .

www.ibtesama.com

وتميزت هذه الاقتصاديات باستمرار النمو دون تقلبات اقتصادية تذكر حتى توارت عن الذاكرة افكار الكساد ، وعرفت الاسعار استقرارا حقيقيا فلم يزد معدل ارتفاع الاسعار على ٣,٥٪ في السنة ، وكانت معظم الزيادة في قطاع الخدمات ، أما اسعار السلع الصناعية فقد ارتفعت بمعدلات اقل من ذلك ، وظلت اسعار المواد الغذائية ثابتة تقريبا ، وبلغ حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية حوالي ضعفي حجم التجارة العالمية السنوية مما ساعد على استقرار اسعارها .

ونمت التجارة الدولية بمعدل ٨,٥٪ سنويا ، وهو معدل يزيد على معدل النمو الاقتصادي ، مما يشير الى مزيد من الترابط الاقتصادي العالمي وكانت الدول المتقدمة تستوعب حوالي ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية .

وعرفت الدول النامية في مجموعها معدل نمو بمتوسط ٨٪ سنويا ، ولم يجاوز مجموع العجز الجاري في موازين مدفوعات الدول النامية في أي وقت من الاوقات ٨ ـ٩ بليون دولار في السنة ، وكان يستقر عادة فيما دون ذلك ، ومُوِّل أكثر من نصف هذا العجز بتحويلات مالية من جانب واحد لاتلقي اعباء مستقلة على احتياطات هذه الدول .

وتحققت هذه النتائج فى ظل نظام نقدي دولي مستقر ، اسعار الصرف فيه ثابتة الى حد كبير والمضاربات تكاد تكون معدومة .

السبعينيات وبداية الازمات

بعد انتعاش محدود سنتي ٧١ ، ١٩٧٢ لحق العالم منذ ١٩٧٣ ، مجموعة من الظروف غيرت اوضاعه على نحو لايختلف كثيرا عما يحدث نتيجة للحروب العالمية ، وكان من نتيجة ذلك ان تحملت الدول النامية غير النفطية اكبر قدر من التضحيات .

فمعدلات التضخم التي بدأت منذ ١٩٧١ اخذت ابعادا جديدة وانتشرت في كافة الدول الصناعية ومنها الى بقية دول العالم ، وبدأنا نتعايش مع معدلات ١٨ ـ ٢٠٪ سنويا ، واصبح الحديث عن معدلات التضخم بالعشرات ، كما اصبحت المعدلات القديمة ذات الرقم الواحد من قبيل ذكريات الماضي ،

www.ibtesama.com

وبعبارة اخرى اصبح نمط تضخم أمريكا اللاتينية جزءا من حياتنا المعاصرة بعد ان كان مثار تندر الاقتصاديين .

ومع هذه المعدلات العالية للتضخم واجه العالم ركودا اقتصاديا لامثيل له منذ ازمة ١٩٣٠ ، سواء في مداه او في استمراره ، وارتفعت اسعار المواد الغذائية والاسمدة بشكل كبير ، وتناقص حجم المخزون الغذائي العالمي مما دعا العالم الى عقد مؤتمر الغذاء العلمي (روما ١٩٧٤) ، لمواجهة الموقف المتدهور ، وانخفضت معدلات النمو في الدول الصناعية (مجموعة دول التعاون الاقتصادي) وبلغت صفرا في بعضها فيما تراجعت سلبيا في بعضها الاخر (انجلترا على سبيل المثال) ، وازدادت البطالة لتبلغ ٩ ـ ١٠٪ في الولايات المتحدة الامريكية ، ومايقترب من ذلك في انجلترا ، ومع تعاصر التضخم والكساد ، فقدت المقابلة التقليدية بينهما حيث تعودنا ان نرى الاقتصاد يتعرض لاحدهما او للآخر ، فاذا بنا نواجه الامرين معا فيما يعرف بالكساد التضخمي .

وانخفض معدل النمو في الدول النامية الى مابين ١ ـ٢٪ سنويا .

وارتبط كل ذلك بانخفاض معدلات نمو التجارة الخارجية ، وظهور اختلالات رهيبة في موازين المدفوعات ، ظهرت بوجه خاص في عجز الدول المستوردة للنفط وفوائض الدول المصدرة للنفط ، وكثر الحديث خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ ، حول ضرورة العمل على تدوير فوائض الدول النفطية حماية لاستقرار المعاملات الدولية .

ولم تترك هذه التطورات والاحداث اطار النشاط الاقتصادي العالمي سليما ، فقد ترتب على ماتقدم انهيار نظام النقد الدولي كما وضعته اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ ، وبدأت تقلبات اسعار الصرف ، ودخلنا عالم التعويم للعملات ، وفقدت كل عناصر الثقة وإمكانيات التنبؤ .

الدول النامية في السبعينات

اذا كانت السبعينات تمثل الآن ـ فترة مصاعب للعالم ، فان آثارها على الدول النامية غير البترولية كانت أشد وطأة وقوة ، ويمكن ان نقول انها ـ في مجموعها ـ تواجه ظروفا هيكلية صعبة وبصرف النظر عن السياسات الخاصة

www.ibtesama.com

بكل منها ، وقد يكون من المفيد ان نستعرض بعض ظروفها الاقتصادية بقدر اكبر من التفصيل .

واذا كان العالم قد واجهه اختلالات شديدة في موازين المدفوعات بعد ١٩٧٣ ، فان الدول الصناعية سرعان ما استعادت توازنها الخارجي واستوعبت الموقف تماما ، وبدأت الأمور تتعدل في صالحها ، فبعد ان لحق الدول النامية عجز مالي قدره حوالي ١٠,٥ بليون دولار في ١٩٧٤ ، تحول هذا العجز الى فائض بلغ حوالى ١٩ بليون دولار في ١٩٧٥ (ويقدر بأنه قد ينخفض الى بليون دولار فقط في سنة ١٩٧٦) وبالاضافة الى قدرة هذه الاقتصاديات الذاتية على التلاؤم مع الاوضاع الجديدة ، فانها استقطبت فى اسواقها المالية معظم الفوائض المالية النفطية ، بل ان التسهيلات النفطية التي قدمت لصندوق النقد الدولي لتخفيف وطأة ارتفاع اسعار النفط على الدول المستوردة ، خصص اكثر من ثلثيها للدول الصناعية (حصلت ايطاليا وحدها على ٢٢٪ من هذه التسهيلات ، والمملكة المتحدة على ١٤٪) ولم يترك لمجموعة الدول النامية سوى ثلث هذه التسهيلات .

أما الدول النامية فقد بلغ حجم العجز الجاري في موازين مدفوعاتها ٤٣ بليون دولار في السنة ١٩٧٤ ، وارتفع الى ٥١ بليون دولار في سنة ١٩٧٥ ، ويقدر بأنه سينخفض الى حوالي ٤٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٦ .

(التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة ١٩٧٦) .

ولاتتوقف خطورة الوضع في استمرار العجز فقط وانما ايضا فى حجمه الكبير بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول ، فقد بلغ هذا الحجم أكثر من ٦٪ من مجموع الناتج القومى لهذه الدول ، وجاوز ١٠٪ في عدد كبير منها ، كما ان حجم هذا العجز تزايد في خلال سنة واحدة الى اكثر من اربعة اضعاف (٩ بليون دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٤٣٣ بليون دولار في سنة ١٩٧٤)

وترتب على هذا العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعات الدول النامية ان تفاقمت مديونيتها الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل ، ففي دراسة نشرها البنك الدولي في اكتوبر ١٩٧٦ عن القروض العامة للدول النامية غير البترولية (٨٦) ودون اشارة الى القروض الخاصة غير المضمونة من الهيئات

www.ibtesama.com

العامة ، اشار البنك الى تضاعف معدل زيادة مديونية هذه الدول في السبعينيات ، فبلغ معدل زيادة هذه القروض العامة في سنة ١٩٧٤ ، وحدها حوالي ٢٢٪ ، مقابل ١٣٪ خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧١ ، وبذلك بلغت هذه القروض في سنة ١٩٧٤ حوالي ١٥٠ بليون دولار ، وقدرت احتياجات هذه الدول للتمويل بحوالي ١١٠ بليون دولار خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٦ اي مايزيد على ١٤٠٪ من احتياجاتها خلال السنوات الخمس السابقة .

وتزداد الامور سوءا بالنسبة للدول النامية اذا عرفنا هيكل تمويل هذه المديونية وتوزيعها ، فلم يقتصر الامر على زيادة حجم مديونية هذه الدول وانما زادت بنسبة مديونيتها من المصادر الخاصة .

تشير نفس الدراسة السابقة للبنك الدولي الى ان زيادة مديونية الدول النامية في ١٩٧٤ بمعدل ٢٣٪ ، صاحبتها زيادة في نسبة القروض من الهيئات الخاصة بنسبة ٣٣٪ مقابل زيادة بنسبة ١٧٪ من الهيئات العامة الرسمية ، وهو مايعكس الاتجاه نحو التشدد في شروط هذه القروض واعبائها .

ومن مظاهر التشدد التي تواجهها الدول النامية ، اضطرارها الى الالتجاء الى السوق الدولية لرأس المال للحصول على التمويل اللازم لدعم موازين مدفوعاتها ، فمن الظواهر الحديثة دخول دول العالم الثالث الى سوق العملات الدولية ، ففي خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٣ مولت البنوك التجارية الدولية حوالي ٢٠٪ من احتياجات الدول النامية ، مقابل ٤٢٪ خلال الفترة ٧٤ ـ١٩٧٦ ، وانخفض بالتالي حجم التمويل من المؤسسات الرسمية من ٦٦٪ الى ٥٠٪ خلال نفس الفترة .

والالتجاء الى السوق الدولية لرأس المال يعني زيادة اعباء القروض على الدول النامية والتشدد في شروطها ، سواء من حيث مدة القرض أو من حيث اسعار الفائدة ، وهو مايلقى قيودا شديدة على إمكانات النمو المستقبلية لهذه الدول .

فأسعار الفائدة ، في الاسواق الدولية تزيد على اسعار الفائدة من الحكومات والمنظمات الدولية .

ولذلك فقد ارتفعت اعباء خدمة الدين من حوالي ٣,٩ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ الى حوالي ثلاثة اضعاف في سنة ١٩٧٦ (حوالي ٩,٥ بليون

www.ibtesama.com

دولار) ، وبالاضافة الى ذلك فان السوق الدولية كثيرا ماتفرض على المدينين اسعار فائدة مستقبلة (عائمة) (وهي ترتبط عادة باسعار الفائدة بين البنوك في سوق لندن) ، وهذا مايضيف عبئا جديدا على الدول النامية ، من حيث زيادة عنصر عدم التقيد وصعوبة التخطيط ومعرفة حجم الالتزامات ، وخاصة في هذه السوق شديدة التقلبات (تراوحت اسعار الفائدة بين ٥ ـ ١٤٪ خلال عدة شهور) .

من ناحية ثانية ، فان الالتجاء الى السوق الدولية لرأس المال انما يعني تميزا واضحاوتحيزا لمصلحة الدول النامية الاكثر تقدما على حساب الدول الاقل نموا (وهي الاكثر حاجة) .

ولذلك لم يكن غريبا ان تتركز معاملات الدول النامية في سوق العملات الدولية على عدد محدود منها ففي سنة ١٩٧٤ حصلت ١١ دولة على ٧٢٪ من مجموع القروض (الارجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، بيرو ، اليونان ، « اسرائيل » اسبانيا ، الجزائر ، زائير ، كوريا ، ماليزيا) ، وفي ١٩٧٥ بلغت معاملات ٨ دول منها ٨٠٪ من الحجم الكلي للاقراض (الارجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، بيرو ، الفلبين ، تايوان ، كوريا الجنوبية) ، ومن الواضح ان هذه الدول لاتمثل اكثر الدول النامية احتياجات الى التمويل .

واذا كنا ركزنا فيما سبق على بيانات العجز في موازين المدفوعات ووسائل تمويله في الدول النامية ، فذلك لان هذه الموازين تعكس معظم مشاكلها الاقتصادية .

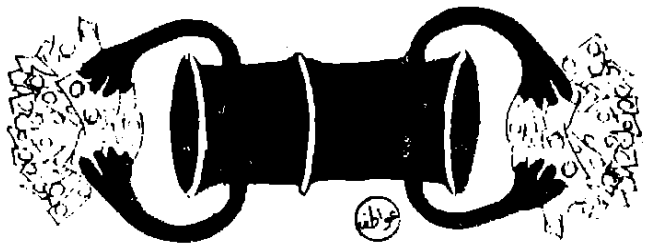

www.ibtesama.com

على انه لابأس أيضا من الاشارة بسرعة الى ماعانته هذه الدول في مجال ارتفاع الاسعار الداخلية ومعدلات النمو ، اما فيما يتعلق بمعدلات النمو الداخلية فقد سبق ان نوهنا الى ان هذه المعدلات قد هبطت عن مستواها في الستينيات(٥ ٪) الى١ -٣٪ سنويا ، واذا اخذنا في الاعتبار معدل نمو السكان لادركنا ان مستوى الدخل الفردي قد ظل ثابتا في احسن الاحوال ، وتراجع في حالات كثيرة ، والدول القليلة التي استطاعت المحافظة على معدلات معقولة للنمو ، هي نفسها التي اعتمدت بشكل متزايد على القروض الخارجية .

وفيما يتعلق بمعدلات ارتفاع الاسعار الداخلية ، فقد ظل هذا المعدل يتراوح في حدود ١١٪ حتى سنة ١٩٧٢ ليرتفع الى ٢٢٪ في سنة ١٩٧٣ ، والى ٣٣٪ في سنة ١٩٧٤ والى ٣٠٪ في ١٩٧٥ (التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي) .

ورغم ان أسعار الصادرات والواردات قد زادت جميعا في السبعينيات فان نفس التقرير يبين انها تطورت في غير صالح الدول النامية ، بحيث تدهورت معدلات التبادل لغير صالح هذه الدول ، فاصبحت ٨٨٪ للدول متوسطة الدخل و ٧٤٪ للدول منخفضة الدخل عما كانت عليه في فترة ٦٧ - ١٩٦٩ (بمعنى ان نفس الحجم من الصادرات لهذه الدول لم يعد كافيا الا لاستيراد ٨٨٪ او ٧٤٪ من الواردات التي كان يمكن شراؤها في ٦٧ - ١٩٦٩ .

محاولة للتفسير

بعد هذا الاستعراض الطويل للارقام والبيانات ، فاننا في حاجة الى نوع من التفسير .

نعتقد ان العالم يمر حاليا بمرحلة اهتزاز ، ونكاد نعاصر مرحلة افول النظام ، وان لم يتضح بعد شكل النظام الجديد القادم ، فنحن الان اقرب مانكون الى مرحلة اللانظام .

ومرحلة اللانظام بطبيعتها مرحلة اضطراب وفوضى ، تزداد فيها المشاكل والالام ، ولكنها قد تكون مرحلة المخاض الذي يسبق ميلادا جديدا ، ومن ثم تبرز كافة هذه الالام ، لكنك إن لم تصرفنا هذه الالام عن الاصرار على التحول

www.ibtesama.com

لنظام افضل ، فأي نظام مهما كان سيئا يتمتع بميزة في مواجهة اللانظام ، وهو مايرجح فكرة النظام ذاتها ، ووضوح الرؤية ومعرفة قواعد التصرف ، أما مرحلة الانتقال ، وقبل استقرار القواعد الجديدة ، فهي دائما صعبة وقاسية ، وتحمُّل هذه القسوة للانتقال الى نظام جديد أفضل ، أمر يحتاج الى اصرار والى خيال والى طموح .

أما النظام القديم الآخذ في الزوال ، فهو مايمكن ان نطلق عليه اسم « عصر السيادة الامريكية » ، وأما النظام الجديد القادم ، فلا احد يعرف كنهه بل ان فرص تحققه لاتزال محفوفة بالمخاطر ، ولعل امكانات بزوغ نظام جديد تكاد تتعادل مع فرص عودة النظام القديم ، بل اننا نلمح مظاهر استعادة النظام القديم لسطوته ، فماذا حدث ؟

انهيار نظام النقد الدولي :

يمكن ان نقول بأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات عاش العالم مايمكن ان يطلق عليه اسم عصر السيادة الامريكية كما عاش في القرن الماضي عصر السيادة البريطانية .

ويمكن القول ، بنوع من التبسيط ، إن نظام النقد الدولي كما وضع في بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، كان تقنينا لهذه السيادة الامريكية وان انهيار هذا النظام في اغسطس سنة ١٩٧١ كان ايذانا بمنازعة هذه السيادة وافولها ، وان اتفاق جامايكا في نهاية سنة ١٩٧٥ يعد تعبيرا عن وضع اللانظام الذي نعيشه الان ، مع توافر امكانات العودة من جديد للسيادة الامريكية .

فماذا حدث بالضبط من خلال هذه التطورات ؟

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بدأ التفكير في وضع نظام اقتصادي لما بعد الحرب ، وقدم اللورد كينز ، (الانجليزي) اقتراحات لانشاء « اتحاد مقاصة دولي » ، يكون بمثابة بنك مركزي عالمي يخلق نقودا دولية ويدار على أساس دولي .

ورفضت اقتراحات كينز ، وأخذ بمشروع أقل خيالا وضعه اقتصادي امريكي (وايت) ، ثم اتضح انه أكثر فاعلية في تأكيد السيدة الامريكية ، وقد

www.ibtesama.com

تمت الموافقة عليه في بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، فيما أدى الى قيام صندوق النقد الدولي .

ويقوم النظام بتقرير ثبات اسعار الصرف بين العملات على أساس الذهب مع امكان تقديم قروض قصيرة الاجل لمواجهة الاختلالات في موازين المدفوعات

وقد تحول النظام سريعا في العمل الى الأخذ بقاعدة الدولار ، فمعظم احتياطي العالم من الذهب كان موجودا آنذاك في الولايات المتحدة الامريكية وكانت السلطات النقدية الامريكية تقبل تحويل الدولار الى ذهب لغير المقيمين بسعر ثابت (٣٥ دولار للاوقية) .

ومع حاجة كافة الدول بعد الحرب للاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية لاعادة التعمير وشراء الأغذية ، اصبح الدولار مطلوبا في العالم كله ولم يعد مطلوبا سوى خطوة واحدة حتى يصبح الدولار عملة دولية مقبولة في المعاملات الدولية ، ثم عملة الاحتياطي ، ومعنى ذلك ان الدولار لم يعد مطلوبا فقط للحصول على بضائع من الولايات المتحدة الامريكية ، وانما ايضا للشراء من اية دولة أخرى أو حتى لمجرد الاحتفاظ به كاحتياطي ، هذا مايجعل الدولار هو أساس المدفوعات الدولية ، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الامريكية لتصبح البنك المركزي للعالم ، فماتصدره من دولارات لايستخدم فقط للحصول على البضائع الامريكية ، وانما ايضا للحصول على أية سلعة في العالم بالنظر الى القبول الدولي للدولار .

وقد أدى قيام الدولار بهذه الوظيفة الى تحقيق مزايا ضخمة للاقتصاد الامريكي فأمكن عن هذا الطريق تمويل جزء كبير من الاستثمارات الامريكية في الخارج دون تحمل اعباء حقيقية على الاقتصاد الامريكي ، وكان يكفي لذلك اصدار دولارات تستخدمها الدول الأخرى للتعامل فيما بينها او للاحتفاظ بها في الاحتياطي وهذا هو مايسمى احيانا بالحقوق الاقطاعية المصدر والنقود ، لانها تشبه حقوق الاقطاعي في الاحتفاظ بجزء من قيمة النقد نظير سك النقود .

ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أن تحديد سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى قد بالغ بعض الشيء في قيمة الدولار ، وقد ساعد ذلك على تمكين الولايات المتحدة من الحصول على موارد من الخارج بقيمة منخفضة .

www.ibtesama.com

وقد استمرت هذه الاوضاع طوال الخمسينيات وفي منتصف الستينيات، حيث بدأت السيادة الامريكية تتزعزع لاسباب راجعة التطور الاقتصاد العالمي من ناحية ولمشاكل نظام النقد الدولي الخاصة من ناحية ثانية وسياسات امريكية خاطئة من ناحية ثالثة .

فأما من ناحية تطور الاقتصاد العالمي ، فان اعادة تعمير اوروبا واليابان لم تتوقف عند مجرد زيادة الطلب العالمي وخلق اسواق للانتاج الامريكي ، بل بدأت هذه الدول تنافس الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى أي الاحوال فان النظام كما وضع في بريتون وودز على أساس وجود قوة اقتصادية وحيدة في العالم لم يعد معبرا عن حقيقة الاوضاع ، حيث بدأ تعدد مراكز الانتاج ، وادى هذا التعدد والتنافس الى ادخال عنصر من عناصر عدم الاستقرار ، فالملاحظ ان استمرار النظام الدولي كان يتطلب وجود قيادة واحدة غير متنازعة ومع ظهور التعدد بدأت بعض مظاهر عدم الاستقرار تتضح .

كذلك فان تقويم الدولار بأعلى من قيمته الحقيقية ، والذي ساعد الولايات المتحدة الامريكية في أول الأمر ، لم يلبث أن تحول عبئا عليها حيث ساعد على زيادة منافسة الدول الاوروبية واليابان لها ، كما كانت المبالغة في تحديد قيمة الاسترليني سنة ١٩٥٢ بعد الحرب العالمية الاولى بقصر نظام الذهب وسيطرة انجلترا ، أحد أسباب انهيار النظام النقدي آنذاك ، فان المبالغة في تحديد قيمة الدولار اضرت بوضع الولايات المتحدة الامريكية إضرارا بالغا .

تجميد أسعار الصرف

أما نظام النقد الدولي ذاته فقد اظهر في العمل عددا من المشاكل التي لم تجد حلا والتي ادت في النهاية الى زعزعة السيادة الامريكية ، فاذا كان النظام المقترح في بريتون وودز قد اعتمد ثبات اسعار الصرف كمبدأ اساسي ، فان القائمين على صندوق النقد الدولي والسياسة النقدية العالمية قد بالغوا في تجميد اسعار الصرف بأكثر مما ورد في اذهان واضعي اتفاقية الصندوق الذين كانوا يجيزون نوعا من المرونة ، ومع ذلك فانه لاينبغي اتهام هؤلاء المسئولين بالتشدد والجمود ، ذلك ان حركات رؤوس الاموال بين الدول زادت بأحجام لم تكن

www.ibtesama.com

متوقعة من واضعي اتفاقية الصندوق ، وكان من الضروري التشدد في تثبيت أسعار الصرف خوفا من عمليات المضاربة .

وأيا ماكان وجه الصواب ، فقد أدى جمود اسعار الصرف الى خلق عدد من المشاكل اهمها :-

- عدم وجود جهاز اقتصادي لاعادة التوازن في موازين المدفوعات ، فمع جمود اسعار الصرف من ناحية ورفض الدول اتخاذ سياسات داخلية تؤثر على البطالة من ناحية أخرى ، استمرت اختلالات موازين المدفوعات دون حلول جذرية .

- عدم كفاية وسائل المدفوعات الدولية (مع محدودية حجم الذهب) ، ثم ظهور الدولار كعملة دولية .

- نتيجة لقيام الدولار بدور العملة الدولية ، وزيادة احتفاظ الدول الاخرى بالدولار في احتياطياتها زادت نسبة المطلوبات بالدولار بالنسبة لاحتياطي الذهب المتوافر لدى الولايات المتحدة .

وهكذا بدأت الثقة تتزعزع في امكان تحويل الدولار دائما الى ذهب ، وكان الاقتصادي الامريكي تريفن قد اشار الى خطورة هذا الوضع منذ اوائل الستينيات فالاقتصاد الامريكي باعتباره يقوم بدور بنك العالم ، فانه ككل بنك لابد أن تزداد مديونيته ، ولكن مع زيادة هذه المديونية لابد وأن تتزعزع الثقة به .

وهذا مابدأ يحدث حين ظهرت بوادر العجز في ميزان المدفوعات الامريكي منذ نهاية الخمسينيات وتأكدت منذ اواسط الستينيات ، رغم ان وجود هذا العجز امر لازم للقيام بدور بنك العالم .

وبالاضافة الى هذه التطورات الديناميكية للاقتصاد العالمي من ناحية ولمشاكل نظام النقد الدولي من ناحية أخرى ، فقد أدى فشل السياسة الامريكية لمزيد من المضاعفات ، وبوجه خاص فان استمرار حرب فيتنام الى نهايتها البائسة عسكريا من الخارج واقتصاديا في الداخل ادى الى تقويض السيادة الامريكية .

وكان اعلان حكومة نيكسون ايقاف تحويل الدولار الى ذهب في اغسطس سنة ١٩٧١ اعلانا بنهاية نظام بريتون وودز وايذانا بأفول السيادة الامريكية ومنذ

www.ibtesama.com

ذلك الوقت بدأت الدول في تعويم عملاتها ، وضاع الامل في العودة الى تثبيت اسعار الصرف (رغم محاولة اتفاقية سمبثونيان في مايو ٧٢) .

واذا كان ثبات اسعار الصرف مظهر وجود نظام قائم على سيادة احد الاطراف (وهذا ماحدث طوال القرن الماضي مع سيادة انجلترا ، وفي نهاية الستينيات مع سيادة الولايات المتحدة الامريكية) ، فان تقلبات اسعار الصرف أو التعويم هو مظهر اختفاء هذه السيطرة والسيادة .

وجاءت اتفاقية جامايكا وقننت الوضع الجديد ، فاتفاقية جامايكا (والتي وافق عليها محافظو صندوق النقد في باريس سنة ١٩٧٦) ، تترك للدول الاعضاء حرية اختيار نظام الصرف ، وبذلك فان الاتفاقية رفضت تبنيّ اتجاه العودة الى نظام ثبات اسعار الصرف ، كما رفضت الاخذ بشكل قاطع بنظام التعويم وتقلبات اسعار الصرف.، وبذلك كانت تعبيرا صادقا عن وضع اللانظام الذي نعيش فيه .

نظام اقتصادي دولي جديد :

ليس من قبيل المصادفة ان تنتشر الدعوة للمطالبة بانشاء (نظام اقتصادي دولي جديد) في السبعينيات مع افول النظام السائد وظهور نوع من الفراغ ، وليس من قبيل المصادفة ان تنجح دول الاوبك في رفع اسعار البترول في نهاية سنة ١٩٧٣ ، وأن يفشل مصدق في تأميم البترول في ١٩٥١ .

ان نجاح دول الاوبك في السبعينيات انما يرجع بالدرجة الاولى الى تراجع السيادة الامريكية ، وتزعزع النظام الدولي ، كما كان فشل مصدق في الخمسينيات بسبب السيطرة الامريكية وقوة النظام الدولى .

ومشاكل الدول النامية الحالية ترجع الى الاوضاع غير المستقرة لانعدام النظام السائد .

ونحن الآن في مفترق الطرق ، فإن حيوية النظام الامريكي لايمكن التهوين من شأنها ، وعودة السيطرة الامريكية غير مستحيلة ، فالدولار يستعيد مكانته ، والنفوذ الامريكي يكتسب مناطق جديدة ، ومع ذلك فان التطورات التي لحقت العالم لايمكن تجاهلها ، وعالم السبعينيات يختلف عن عالم مابعد

www.ibtesama.com

الحرب ، ولكن لابد من مشروع بديل ونظام جديد ، فالفراغ وحده ليس حلا ، ومع استقرار النظام ـ أي نظام ـ فان الكثير من مشاكل الدول النامية سوف يخف ، ونأمل أن يكون لدول العالم الثالث وخاصة الدول النفطية من الخيال أكثر من مجرد اقتناص فرصة أو ثغرة أو الاكتفاء من الغنيمة بما كسبت .

نأمل بأن تطمح الى عالم جديد ، ينهي آلام الدول النامية في عقد الستينيات .

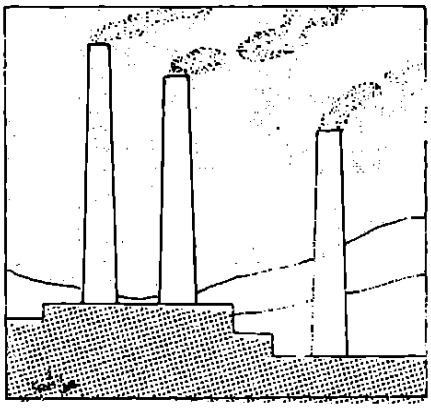

www.ibtesama.com

العالم الثالث والدعوة إلى نظام اقتصادى جديد

ان الدعوة لانشاء نظام اقتصادى جديد جاءت نتيجة للمطالبات المستمرة من جانب دول العالم الثالث لاعادة النظر في علاقات التبادل الدولية .

وقد أخذت الدعوة اسم النظام الاقتصادى الجديد بوجه خاص اثر دعوة الجزائر لمؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في سبتمر ١٩٧٣ ، وما ترتب عليها من عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة تجارة المواد الاولية ، وقد صدر فى هذا الشأن قرار الجمعية العامة في دورتها السادسة غير العادية بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد (قرار رقم ٣٢٠١ في أول مايـو ١٩٧٤) والقرار ببرنامج عمل لانشاء هذا النظام (قرار رقم ٣٢٠٢) ، فضلا عن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (١٢ ديسمبر ١٩٧٤) .

وطبيعة « النظام الاقتصادى الجديد » لا تكاد تختلف عن طبيعة « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » (قرار الجمعية العامة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨) ، فكلاهما جاء معبرا عن الآمال التي تهدف اليها الانسانية ، فاقامة نظام اقتصادى جديد ليس حقيقة ولكنه وعد أو مشروع .

فكلمات « العدالة » و « الانصاف » و « المقابل العادى » و « التعاون » و « بذل كافة الجهود » تتكرر عبر هذه الوثائق بما يكشف طبيعـة هذا النـظام باعتباره أملا أكثر منه حقيقة .

العربي ـ العدد ٢١٤ سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٦ م

www.ibtesama.com

وقد تضمن برنامج العمل لاقامة النظام الجديد المقترح عدة نقاط تمثل رؤوس الموضوعات التى تمثل أهمية خاصة في تعديل العلاقات الدولية :

١ ـ المشكلات الاساسية لتجارة المواد الاولية وبوجه خاص مشكلة الغذاء .

٢ ـ النظام النقدي العالمى ودوره في تمويل التنمية .

٣ ـ التصنيع .

٤ ـ انتقال التكنولوجيا .

٥ ـ تنظيم الرقابة على الشركات المتعددة الجنسية .

٦ ـ ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها .

٧ ـ تنشيط التعاون بين الدول النامية .

٨ ـ مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .

٩ ـ تدعيم دور الامم المتحدة في مجالات التعاون الاقتصادي الدولي .

١٠ ـ برنامج خاص لمعونات الطوارىء للدول التي تأثرت بالازمات الاقتصادية وبخاصة الدول الاقل نموا .

والتقدم الذى تحقق في كل من هذه الميادين لا زال أمرا محدودا للغاية ، ومع ذلك فقد حدث شيء ، لقد بدأ الحوار ، فما لم يكن متصورا مناقشته أصبح الآن محل مناقشة ، فمناقشة المشاكل الاقتصادية بين الشمال والجنوب (مؤتمر باريس ١٦ ديسمبر ١٩٧٥) والتى لم تكن ممكنة قبل عدة سنوات ، أصبحت مقبولة الآن ، ومن جميع الاطراف .

واذا كان هدف تقديم معونات من الدول المتقدمة بـ ١٪ من الدخل القومى ـ والذى نودي به خلال مؤتمر التجارة والتنمية ١٩٦٤ ـ لم يتحقق ، فان

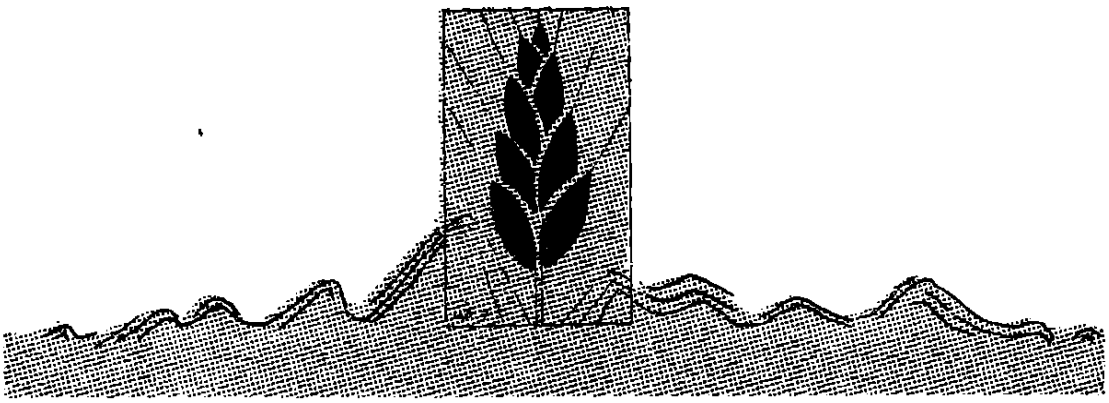

www.ibtesama.com

ذلك لم يمنع من وجود بعض المساعدات ، وان كانت نسبتها قد تناقصت في السنوات الاخيرة (٣٩, ٠٪ من الدخل في ١٩٦٨ و ٣٣, ٠٪ في ١٩٧٤)

سلوك دول البترول :

ويمكن أن نشير الى أن سلوك الدول النامية التى حصلت على الدخول النفطية كان أفضل بكثير في ميدان المساعدات ، فقد قامت دول الاوبك بتقديم مساعدات بلغ حجمها في ١٩٧٤ حوالي ٣, ٥ بليون دولار دفع منها حوالي ٢, ٢ بليون دولار بالاضافة الى ما قدم للمؤسسات الدولية ، وذلك رغم أن كل ما حصلت عليه الدول النفطية لا يمثل إلا جزءاً يسيرا من الثروات في الدول المتقدمة ، فضلا عن أنها ليست دخولا بالمعنى الحقيقى بل اقتطاع لثروتها الوطنية ، فلم يجاوز الدخل الذى حققته هذه الدول في ١٩٧٥ ، ١١٠ بليون دولار وذلك في حين أن الزيادة السنوية للدخل في الدول الصناعية تقدر بحوالى ١٠٠ بليون دولار .

على أنه اذا كان هناك شعور عام بعدم كفاية النظام القائم وعدم عدالته ، فان الاتفاق أبعد ما يكون عن شكل النظام الجديد المقترح ووسائل تحقيقه .

حتى دول العالم الثالث التى تتفق على نبذ النظام القائم لم تحقق الحد الادنى من الاتفاق على شكل النظام الجديد ، فباستثناء تضامنها عادة على مواجهة الدول المتقدمة واستنكارها لقواعد التعامل الدولى المفروضة عليها ، فانها في معاملاتها فيما بينها كثيرا ما لا تخرج عن هذا النموذج الذى ترفضه ، فهى دول حائرة بين ميلها الغريزى الى تقليد أنماط الدول الصناعية وبين رغبتها في تقديم نموذج جديد .

ولذلك فان الجزء التنفيذى من النظام الاقتصادى الجديد لا زال شديد الضآلة ، فكل ما تحقق هو مزيد من الاستعداد لتقبل أمور كانت مرفوضة سابقا وبوجه خاص فقد نشأ جو أكثر مناسبة للحوار ، أصبح الحق في المساعدة للتنمية أكثر من مجرد منحة ، كما أصبح الحق في مناقشة الديون أكثر من مجرد مماطلة في الدفع ، وأصبح هناك شبه رقابة على سلوك الدائنين ، وأصبح الحق في التأميم وفي السيطرة على الموارد الطبيعية حقا لا نقاش فيه ، وقد كانت بالامس القريب غير معترف بها .

www.ibtesama.com

حضارة الكم :

ولا يمكن الحديث عن مضمون للنظام الاقتصادى الجديد دون ايضاح للهدف منه ، ومن الطبيعي أن تكون نقطة البدء هي مناقشة أهداف المجتمع الصناعى المتقدم ، فهذا المجتمع يمثل في الواقع الاطار الحضارى السائد في هذا العصر .

ليس من السهل تحديد هدف واحد أو أهداف محددة للنظام الاقتصادى السائد ، وذلك أن هناك نسيجا متشابكا من العلاقات والقيم التاريخية والحاجات الحالية ، ومع ذلك فمن أجل التبسيط يمكن القول بأن الهدف الغالب في الدول المتقدمة هو النمو .

ومنذ الثورة العلمية وقد أصبح القياس مرادفا للعلم ، فلا « علم الا ما يقبل القياس » .

ومتى تحدثنا عن القياس فاننا نشير الى الكم ، وفي عالم الكم الاكبر « أفضل » من الاصغر ، ولذلك لم يكن غريبا أن يكون السعي وراء النمو مصاحبا لهذه الثورة العلمية .

وهذا التغيير في النظرة للامور هو تغيير عقلي وثقافي خطير لا ينبغى أن نقلل من أهميته ، وقد ترك آثاره على مختلف أوجه الحياة وليس فقط النشاط الاقتصادى والقيم السائدة ، فالبحث العلمي ذاته قد تأثر أو ربما قد ساعد على ظهور هذه العقلية الجديدة للنمو ، ففى عالم العلوم الرياضية مثلا كان انتقال مجالات الاهتمام نذيرا بهذا التحول في النظرة الى الكون فعند الاغريق مثلا كانت الهندسة هي أرقى العلوم ، وها هو افلاطون يضع على باب اكاديميته تحذيرا « بأن من لا يعرف الهندسة لا يدخل هنا » ، والهندسة هي علم التناسق ولا شأن لها بالكم ، وعندما جاء ليبنز ونيوتن في القرن السادس عشر وطورا البحث في الرياضة باهتمام بالتفاضل والتكامل (التحليل الرياضي) ، فان ذلك لم يكن تطويرا عاديا واستمرارا لنفس الاتجاه السابق ، وإنما كان قفزة وانقطاعا مع الماضى ، فقد أصبحنا نبحث مع التحليل الرياضى عن معدل التغيير ، أي عن النمو وعن القيم القصوى ، لقد انتقلنا الى عالم الكم وابتعدنا عن عالم الاتساق والجمال ، ولذلك لم يكن غريبا أن يرى العديد من المؤرخين أن الحضارة الصناعية في أوروبا وأمريكا هي حضارة الكم .

www.ibtesama.com

هدف النمو :

. . . . . .

ولكن أيُّ كمٍّ ؟ لقد أصبح الهدف زيادة الانتاج وزيادة حيازة الاشياء ، وأصبح الهدف هو تحقيق النمو ، واكتسب الناتج القومى والدخل الفردي أهمية كبيرة في الاهداف الاقتصادية للنظم المعاصرة .

في ضوء ما ثار حول حدود النمو واستحالة الاستمرار بالمعدلات الحالية لنمو السكان ونمو الانتاج والاستهلاك ، بدأ الجدل في الدول الصناعية ذاتها حول جدوى النمو كهدف للمجتمعات ، ولم يقتصر هذا الجدل على الاشارة الى عدم امكان الاستمرار في السعى وراء هذا الهدف ، بل إنه جاوز ذلك للتساؤل عن مدى فائدته وجدواه .

مثلا زيادة السكان ، انها مثل السيارة المندفعة بسرعة لا يمكن ايقافها مرة واحدة والا وقعت حوادث ، ولذلك فلا بد من التدرج ، كذلك يتساءل البعض عن خطورة تحول منع نمو السكان الى زيادة في شيخوخة الامة مع ما يترتب على ذلك من متاعب اقتصادية وحضارية ، وأخيرا فانه ما لم توضع سياسة سكانية عالمية ويتحقق تضامن حقيقى بين الشعوب يسمح بحرية انتقال العمل ، فان تقييد نمو السكان بشكل كبير قد يؤدي الى الاضرار بالبعض على حساب البعض الآخر ، ولذلك فلم يكن غريبا أن يفشل مؤتمر بوخارست للسكان (اغسطس ١٩٧٤) وهو الاول من نوعه على مستوى العالم ، في الوصول الى نتائج مقبولة من الجميع .

وفيما يتعلق باستمرار نمو الانتاج ، فقد كان محلا لانتقادات متعددة متعلقة بآثاره على التلوث وتدهور البيئة المادية والحضارية (علاقات الافراد) ، وما نشأ عنه من سوء في توزيع الثروة والدخول ، واذا كان الجدل في هذه النقطة كثيرا ما يختلط مع الجدل حول حماية نوعية الحياة ، فان هناك انطباعا عاما بوجود تعارض بين تحسين نوعية الحياة وبين الاستمرار في زيادة الانتاج .

وعلى أي الاحوال فقد بدأ العديد من المفكرين يستبعدون فكرة النمو باعتباره مرادفا للتكرار ، والاخذ بفكرة « النمو العضوى » الذى يقوم على اعادة تعديل علاقات القوى بين الدول والمناطق من ناحية واعادة النظر في القيم التى تحكم النظام وأهدافه من ناحية اخرى .

www.ibtesama.com

وأيا ما كان الامر فان هدف النمو والذى أخذت به الدول الصناعية لحوالي قرنين من الزمان قد أصبح محل تشكك الآن من قبل العديد من المفكرين ، والبحث عن نظام اقتصادى جديد يقتضى من دول العالم الثالث أن تقدم تصورا جديدا لما تسعى اليه ، فهذه الدول تقع في تناقض منطقى اذا هي أرادت أن تلحق بالعالم المتقدم وتصبح على صورته ، وفي نفس الوقت تتصور أنه من الممكن أن تنفصل هذه الصورة عن الوسائل المستخدمة والنتائج التي أظهرها النظام الاقتصادى القائم ، ولذلك فانه لا يمكن الحديث عن نظام اقتصادي جديد دون أن يكون ذلك مرتبطا بمشروع جديد للتنمية تسعى اليه دول العالم الثالث وتحاول أن تحققه مع ما يترتب على ذلك من تغيير في العلاقات الاقتصادية الداخلية وربما العلاقات الدولية .

الطاقة . . . والمعلومات :

اننا نعتقد أن هناك عنصرين من الافكار التي تسيطر على المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، وهذان العنصران هما الطاقة والمعلومات ، ويمكن من ناحية معينة القول بأن مشكلة الاقتصاد المعاصر هي مشكلة تحقيق التوازن بين هذين الامرين .

وعندما نتكلم عن الطاقة فاننا نقصد المادة بكل صورها ، فكل من المادة والطاقة تعبير عن نفس الشيء في ظروف خاصة ، ونقصد بالمعلومات طائفة واسعة تشمل العلوم والفنون والآداب والتاريخ والمعرفة بكافة صورها بل والاساطير ، فهى أمور توجه عقل الانسان وذوقه .

لا أحد يستطيع أن يعارض تحسين مستوى معيشة الافراد ، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حياة متكاملة : غذاء ، مسكن ، ملبس ، عناية صحية ، ترويح ، تعليم ، الخ ، ولكننا اذا نظرنا الى الكثير من السلع التى يحوزها الافراد والتى تتفنن الصناعة في انتاج المزيد والغريب منها ، نجد أن بعضها لا يشبع حاجات أساسية لدى الافراد وانما تقوم بخلق ضغط اجتماعي ونفسي عليهم مما يدفعهم دفعا للحصول على هذه السلع مسايرة وليس حاجة ، وقد تناول العديد من الاقتصاديين ظاهرة « الاستهلاك التفاخرى » السائدة اليوم .

www.ibtesama.com

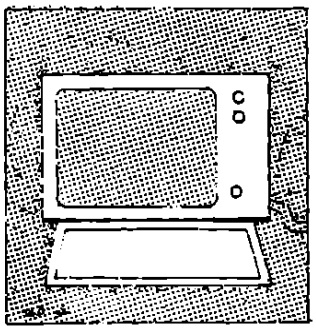

فالانتاج يعتمد على فكرتى الطاقة والمعلومات معا ، وان هناك تداخلا وترابطا بينهما .

ومع ذلك فاننا يمكن أن نقول بنوع من التبسيط إنه من بين هاتين الفكرتين فان الطاقة (الاشياء) هي الهدف في المجتمعات الصناعية ، في حين أن المعلومات تستخدم وسيلة وخادمة للاشياء .

وربما يكون هذا هو موطن الخطأ ، وربما يكون الاصلاح هو أن نعكس العلاقة بحيث يسعى المجتمع الى تعظيم المعلومات المتاحة للافراد بحيث تكون الطاقة فى خدمة هذا الهدف ، وهذا هو ما نقترحه كهدف لمشروع جديد للتنمية لدول العالم الثالث وما نرى أنه قادر على المساعدة على خلق نظام جديد وعلاقات جديدة .

وبطبيعة الاحوال فان مجتمعا يسعى لزيادة المعلومات لافراده لا يمكن أن يستغنى عن الطاقة ، فهناك بنية أساسية ضرورية لزيادة المعلومات وتوزيعها ونشرها ، فلا بد من أجهزة وآلات لنقل المعلومات ولحفظها وتصنيفها وسرعة تداولها ، وهذا يرتبط بعالم ضخم من الانتاج المادى في صناعات الورق والكتاب والصناعات الالكترونية والاتصالات ، ولكن الجديد هنا هو أن الطاقة تصبح في خدمة المعلومات وليس العكس ونعتقد أن هذا المشروع للتنمية غنى بالآمال .

ان الناظر الى ما حققته الدول النامية خلال ربع القرن الاخير لا بد أن يعترف بوجود تقدم كبير ، ومع ذلك رغم هذا الانجاز ، فان شعور الاحباط لا يفارق شعوب هذه الدول بالنظر الى استمرار اتساع الفجوة بينهم وبين العالم المتقدم ، فما حققه العالم الثالث على انفراد يعتبر أمرا مرضيا ، ولكن المقارنة بين انجازاته وبين ما وصل اليه العالم الصناعى المتقدم هي سبب الشكوى .

www.ibtesama.com

كذلك فانه يمكن القول بأن توفير الحاجات المادية المعقولة للافراد ليست أمرا بالغ الصعوبة بالنسبة لدول العالم الثالث ، وتنشأ الصعوبة عند محاولة هذه الدول استخدام جزء من مواردها في متابعة أنماط الاستهلاك غير الضرورى والذى خلقته حضارة الاستهلاك ، هذا رغم الاعتراف بصعوبة تحديد ما يعتبر ضروريا وما لا يعتبر كذلك ، ولكن مما لا شك فيه أيضا أن هناك ضياعا أكيدا في الموارد لمتابعة تغير الاذواق المستمر وخلق حاجات عديدة ترتبط بفكرة « المركز الاجتماعي » للشخص أكثر من ارتباطها بحاجات حقيقية .

ولذلك فان الاهتمام والتركيز على أهمية المعلومات كهدف للمجتمع سوف يؤدى الى خلق قيم جديدة تضع القيم الذهنية والفنية في مرتبة عليا من استمتاعات الانسان ، ومن ثم تخفيض السعى وراء حيازة الاشياء ، وربما تتمكن الدول النامية بهذه الطريقة من حل جزء كبير من مشكلة الفجوة عن طريق تجاهل قيمة الاستحواذ وتجاوزه الى استمتاعات اخرى .

فمن ناحية يرجع قصور الدول المتخلفة وعجزها عن تحقيق نتائج ملموسة فى ميدان اللحاق بالدول المتقدمة ، يرجع ذلك الى حد كبير الى الوضع النسبي السيء الذى تبدأ به ، فالدول الصناعية ، وقد بدأت التراكم الرأسمالي منذ قرنين تركت لابنائها تركة هائلة من البنيات الاساسية ومن الطاقة الانتاجية التى تجعل تقدمها أمرا ميسورا نسبيا ، أما الدول النامية فانها تكاد تبدأ من الصفر ، ولا يخفى أن لهذا الامر تأثيرا بالغ السوء على الشعور بالاحباط واليأس لدى هذه الدول ، ولكن اذا لاحظنا أن توفير الحاجات الاساسية لهذه الدول ليس مشكلة ضخمة ، فضلا عن أن طبيعة اقتصاد المعلومات تقتضى تحصيله من الجميع ، فان مشكلة تحقيق نتائج ملموسة تكون أيسر بكثير ، ويكون في امكان الدول المتخلفة أن تحقق نتائج تستطيع أن تفخر بها بدلا من هذا الشعور بالعجز والاحباط .

دكتاتورية المعلومات :

واذا كان الانتقال من مجتمع يركز على نمو الطاقة على حساب المعلومات الى مجتمع عنايته الاولى للمعلومات ويجعل الطاقة وسيلة لذلك ، اذا كان ذلك يبدو مطمئنا ، فانه يجب معه التريث ، فحذار من التطرف دون وضع الضوابط

www.ibtesama.com

والقيود .

المعلومات حقا هى وسيلة لتحرير الاذهـان ، ولكنها اذا لم تتـوافر لهـا الضوابط الحقيقية ، قد تصبح أداة للسيطرة على الافراد والقضاء على حرياتهم ، فاذا قامت دكتاتورية وجندت ماكينة ضخمة لنشر المعلومات وتوزيعها فانها قد تستخدمها لاختيار نوع المعلومات وتوجيـه أذهان الافـراد وصبهم فى قوالب محددة سلفا ، فاذا كانت المعلومات كما أشرنا ، بطبيعتها من السلع العامة ، فانها قد تصبح ـ في ظل تنظيمات سياسية وقانونية خاصة ـ محـلا للاحتكـار وأداة للسيطرة والقهر ، فالمعرفة قوة والمعلومـات قوة ، ومن يحتكـرها يستـطع أن يتسلط على غيره ، ولذلك فان الديمقراطية تعتبر الضمان الرئيس لعدم تحول المعلومات من وسيلة تحرير الى أداة قهر .

والديمقراطية ليست شكلا محددا من أشكال الحكم وانما هي وسيلة لتحقيق المشاركة الفعالة من الجميع في اتخاذ القرارات ، وليس هنا مجال مناقشة أهم الوسائل لتحقيق هذه المشاركة الفعالة ، والامر الجدير بالنظر فقط هو مدى التكامل بين الاطار السياسي وبين أهداف النمو الاقتصادى ، وانه من المستحيل تحقيق تغيير جذرى في المفاهيم الاقتصاديـة دون اجراء التغييـرات السياسيـة المطلوبة .

ولا يمكن أن ننهى القول هنا دون الاشارة الى المسئولية الخاصة التى تقع على المثقفين والعناصر الحاكمة في تطوير نظرة جديدة للتنمية ، ولا يرجع ذلك فقط الى الدور المؤثر والخطير الذى يلعبونه في التأثير على قيم السلوك في مجتمعاتهم في هذه الفترة من فترات التطور السريع ، وانما بوجه خاص ، لانهم مسؤولون مباشرة عن ادخال بعض قيم المجتمعات الصناعية وخـاصة الاستهـلاكية الى دولهم ، فهذه الفئات لعبت دورا خطيرا في الترويج لانماط الاستهلاك الغربي وفي تبنى أهداف النمو وحيازة الاشياء ، فهم همزة الوصل بين مجتمعاتهم وبين المجتمعات المتقدمة ، ينتمون بجذورهم الى الدول المتخلفة ، وبتطلعاتهم الى الدول المتقدمة ، وفي الوقت الذى يتشكك فيه العالم المتقدم حول جدوى السعى وراء حيازة الاشياء ، نجـدهم أشد تعلقـا بها ، ولـذلك فـان المسؤولية التى يتحملونها تجاه شعوبهم كبيرة ، وفضلا عن ذلـك فان جيـلا من المتمردين في المجتمعات المتقدمة على نموذج النمو المادى يبحث في سلوك الدول الجديدة عن أمل جديد ، ومن هنا فان هؤلاء مطالبون بتقديم شيء أكثر اصالـة .

www.ibtesama.com

نظام النقد الدولي وخلاف بين الفقراء والأغنياء

ان مشاكل الدول النامية لاترجع فقط الى ما تعانيه من تخلف فني أو تكنلوجي ، وما تعرفه من أوضاع اجتماعية وثقافية غير مناسبة ، وانما تزيد هذه المشاكل نتيجة وجود نظم ومؤسسات دولية تنحاز الى الدول المتقدمة ، أحيانا على حساب الدول النامية ، ولعل هذا هو أحد أسباب انتقاد الدول النامية لنظام النقد الدولي السائد ، والذي ترى فيه نظاما صمم وفق احتياجات الدول المتقدمة ولم يراع بالدرجة الكافية مطالب الدول النامية .

وقبل أن نتعرض لانتقادات الدول النامية لهذا النظام ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بفهم الدور الذي يقوم به نظام النقد الدولي ، وخصائص هذا النظام حتى نكون في وضع يسمح لنا بمعرفة أسباب معارضة الدول النامية ومطالبها .

تحتاج المعاملات الدولية الى استخدام النقود تماما كما تحتاج المعاملات الداخلية الى هذه النقود ، حقا ان النقود في ذاتها لاتخلق شيئا بل لابد من الانتاج والتبادل ، ولكن وجود النقود يسمح بتسهيل عمليات الانتاج ونموها والتبادل بشكل كبير ، فلا يتصور في مجتمع جاوز المرحلة البدائية أن يستغني عن النقود ، فاذا نظرنا الى النشاط الاقتصادي وجدنا أنه نشاط ممتد في الزمن ، فالانتاج يستغرق فترة قبل أن تظهر السلع النافعة ، فلابد من فترة طالت أو قصرت بين

العربي ـ العدد ٢٤٥ ابريل ـ نيسان ١٩٧٩ م

www.ibtesama.com

بذر البذور وبين ظهور المحاصيل ، ولابد من فترات مماثلة قبل أن تخرج السلع الصناعية في شكلها النافع للمستهلك . . وهكذا ، والمنتج في حاجة الى الانفاق خلال هذه الفترة وقبل ظهور الانتاج ، كذلك فاذا ما كان الاصل هو أن يعيش الشخص في حدود ما أنتجه ، الا أنه ليس من اللازم أن يتحقق توازن دائم من دخل ، فالزرع يظهر في فصول محددة ، ولكن حاجة المزارع الى الانفاق والاستهلاك مستمرة ، ولذلك نجده في فترات يتمتع بفائض ، وفي فترات أخرى يعاني عجزا ، ولذلك فقد كان من الضروري أن توجد وسيلة تمكن الفرد من اجراء المعاملات انتظارا لظهور الانتاج أو لزوال العجز المؤقت الذي يعرفه ، ومن هنا فقد عرفت كافة المجتمعات النقود لتسهيل المعاملات والمساعدة على نموها ، وقد أدى وجود هذه النقود الى تطوير الانتاج ونموه وزيادة كفايته بما تقدمه النقود من خدمات أخرى لتسهيل الحساب والمقارنة بمالا محل للاطالة فيه هنا .

الطريق الى الانفاق :

وكما هو الحال في المعاملات الداخلية فان المعاملات الدولية أيضا تحتاج الى هذه النقود الدولية ، لان الاصل في الامر ألا تستطيع دولة أن تشتري سلعا وخدمات من دولة أخرى الا في حدود ما تبيعه لها من سلع تنتجها هي ، لأن الامر في النهاية هو تبادل في الانتاج بين الدول ، ولكن هذا التبادل لايحول دون قيام عجز مؤقت هنا وفائض مؤقت هناك ، ليس من الضروري أن تحتاج دولة الى سلع من دولة ثانية في نفس الوقت الذي تتمتع فيه بفائض من انتاجها تستطيع أن تبيعه لها ، ولذلك فان الدولة تكون في حاجة الى وسائل تستخدمها للدفع عند مواجهتها لعجز ، أو تقبلها للاحتفاظ بها عندما تحقق فائضا .

وهكذا نجد أن الحاجة للنقود ووسائل الدفع في المعاملات الدولية شأنها شأن المعاملات الداخلية ، على أن هناك فارقا بين الامرين ، وهو أن المعاملات الداخلية أكثر تطورا وتقدما من المعاملات الدولية .

فقد عرفت تلك المعاملات الداخلية تاريخا طويلا حتى قامت الدولة باعتبارها السلطة العليا في المجتمع ، وأصبحت بهذه الصفة تتولى اصدار النقود والاشراف عليها وادارتها بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية ، أما المجتمع

www.ibtesama.com

الدولي فانه لم يصل بعد الى هذه المرحلة ، فلا توجد سلطة عليا فوق الدول تستطيع أن تفرض على الدول نقودا دولية تصدرها وتشرف عليها وتديرها بصرف النظر عن موافقة الدول ، والوسيلة الوحيدة للنظام الدولي هي اتفاق الدول على نظام معين له حدوده الملتزمة .

وبطبيعته الاحوال فانه لاينبغي المبالغة في الشكلية بالقول بأنه لاتوجد سلطة فوق الدول ، لان أوضاع القوى الاقتصادية والسياسية للدول تجعل لبعض الدول سلطة فعليه تكاد تجعلها سلطة فوق الدول ، وهذا الى حد كبير ما تقوم به الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، وهو أيضا مصدر الشكوى الاساسي للدول النامية .

والواقع أن بذور النظام النقدي الدولي الحالي ترجع الى فترة الحرب العالمية الثانية ، عندما شعر الحلفاء باقترب انتصارهم وادراكهم أن أحد أسباب قيام تلك الحرب هوعدم وجود نظام نقدي مستقر مما أدى الى الفوضى في العلاقات الدولية والى التنافس القاتل مما أضر الجميع وانتهى بهذه الحرب القاتلة ، ولذلك فانه منذ « اعلان الاطلنطي » عام ١٩٤٢ بين روزفلت وتشرشل ، كان اعداد نظام اقتصادي مستقر للعلاقات النقدية والتجارية هو أحد الاهداف المعلنة والصريحة .

ومنذ ١٩٤٣ بدأت الدراسات لتصور وضع نظام ما بعد الحرب للنقد العالمي ، وكان أشهر ما قدم في هذا الصدد مشروع كينز الاقتصادي الانجليزي الشهير ، الذي طالب بانشاء اتحاد دولي للمقاصة على غرار بنك مركزي عالمي يصدر نقودا دولية (بنكور) كما هو الحال تماما في المعاملات الداخلية ، ولكن المشكلة الحقيقية هي أنه على حين توجد سلطة سياسية فوق البنك المركزي تضع له السياسات المحددة لاصدار النقد وتوزيعه ، فانه لاتوجد مثل هذه السلطة العليا فوق الدول في المجتمع الدولي ، ورغم أن كينز كان يرى امكان ادارة هذا الاتحاد الدولي بمعرفة خبراء يختارون لكفاياتهم الفنية بصرف النظر عن انتمائهم الوطني ، الا أن هذا لم يكن حلا واقعيا ، ولذلك فقد استقر الرأي في « بريتون وودز » ١٩٤٤ على انشاء صندوق النقد الدولي وفقا لافكار الاقتصادي الامريكي وايت .

ووفقا لهذا التصور اتفقت الدول على حماية استقرار أسعار العملات فيما بينها

www.ibtesama.com

وأن يمول العجز المؤقت الذي تعاني منه إحدى الدول عن طريق الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، ولذلك فقد كان من الضروري أن يتوافر لهذا الصندوق وسائل دفع أو نقود دولية يستطيع أن يقدمها لدول العجز لمواجهة الاختلالات المؤقتة ، واتفق على أن تقدم كل دولة للصندوق نسبة معينة مما تحتفظ به من ذهب وجزءا من عملاتها المحلية . وبذلك توافر للصندوق كميات من الذهب ومن عملات الدول المختلفة ، اتفق على استخدامها لمساعدة الدول العاجزة بالاقتراض من الصندوق في أحوال وبشروط معينه ، ووفقا لهذا النظام كان الذهب يقوم بدور النقود الدولية ، ويستخدم مع عملات الدول الاخرى لاقراض دول العجز .

التنمية : حلم الفقراء

. . . . . .

والمسالة المهمة التي تعرض هنا هي تحديد حصة كل دولة لدى الصندوق ، لانه على أساس هذه الحصة يتحدد حجم السيولة أو النقود الدولية التي تستطيع الدولة أن تقرضها من الصندوق لمواجهة أي عجز مؤقت في علاقاتها الخارجية .

وهنا نجد أن الاعتبارات التي تدخلت في تحديد هذه الحصة كانت متعلقة بأوضاع الدول المتقدمة ، ولم تأخذ احتياجات الدول النامية بقدر كاف من التقدير ، وهو ما يسبب الانتقاد الحالي للدول النامية ، وقد ثار خلاف عند انشاء صندوق النقد الدولي حول المعايير التي تؤخذ في تحديد حجم هذه الحصص ، فانجلترا طالبت بأن تكون نسبة مشاركة الدولة في التجارة الدولية في الفترة السابقة على الحرب هي الاساس ، في حين أن الولايات المتحدة رأت أن يكون ذلك على أساس حجم الناتج القومي لكل دولة ، ولاغرابة في هذا الموقف ، فانجلترا قبل الحرب العالمية الثانية كانت صاحبة أكبر حصة فى التجارة الدولية في حين أن الولايات المتحدة كانت صاحبة أكبر ناتج قومي ، فالخلاف اذن هو حول اعطاء انجلترا أو الولايات المتحدة الامريكية ميزة نسبية في صندوق النقد الدولي ،

وبطبيعة الاحوال تم حل تم هذا الخلاف ، بأخذ حل وسط باختيار صيغة تجمع بين الامرين وتوفق بين مصالح انجلترا ومصالح الولايات المتحدة الامريكية .

www.ibtesama.com

وفي كل هذا كانت الدول النامية غائبة تماما ، وهو أمر طبيعي في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه الدول النامية قد ظهرت على المسرح الدولي ، أما الآن فان الدول النامية وبعد أن حققت وجودا فعليا على المسرح الدولي ، فانها ترى أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد حصص الدول لدى صندوق النقد الدولي أمر آخر هو احتياجات التنمية الاقتصادية للدول النامية .

فالخلاف الاساسي بين نظرة الدول المتقدمة والدول النامية لنظام النقد الدولي هو خلاف حول وظيفة هذا النظام ، فالدول المتقدمة ترى أن المطلوب هو توفير سيولة أو نقود دولية تتمتع بقدر من الاستقرار بما يساعد نمو التجارة الدولية ، أما الدول النامية فانها ترى ضرورة ربط هذه السيولة الدولية باعتبارات التنمية الى جانب التجارة ، ولذلك فانها ترفع قضيتها تحت اسم الربط ، أي ربط الزيادة في السيولة الدولية وفقا لنمو التجارة من ناحية ولزيادة تنمية الدول الفقيرة من ناحية أخرى ، فالدولة النامية تحتاج الى انشاء قطاع انتاجي متقدم حتى تصبح قادرة على المشاركة في التجارة . أما الدول المتقدمة والتي تتمتع بهذا القطاع الانتاجي فانها ترى أن وظيفة النظام النقدي تقتصر على توفير الوسائل اللازمة لتسهيل التجارة في المنتجات ولاشأن لها بتغيير الهيكل الانتاجي للدول .

على أن تطور نظام النقد الدولي بعد انشائه لم يلبث أن أدى الى مزيد من محاباة الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية على حساب الدول النامية .

فلم يلبث العالم أن اكتشف أن كمية الذهب الموجودة غير قادرة على ملاحقة احتياجات المعاملات الدولية ، ومع قدرة صندوق النقد الدولي على زيادة السيولة الدولية اضطر العالم أن يستخدم أكثر العملات الوطنية الدولية تداولا وطلبا وهي الدولار كنقود دولية مرادفة للذهب ، وساعد على ذلك التزام الولايات المتحدة الامريكية بتحويل الدولار الى ذهب لغير المقيمين بسعر ثابت (٣٥ دولارا للاوقية من الذهب) وقد كان معنى ذلك أن النظام النقدي الدولي قد زاد من إمكانيات الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للعالم ، باعطائها الحق في الحصول على سلع وحقوق من أي مكان في العالم مقابل اصدار أوراق اسمها الدولار وتعد بتحويلها الى ذهب عند الطلب ، ولايخفى ما يترتب على ذلك من

www.ibtesama.com

محاباة لاكبر اقتصاد في العالم على حساب الدول الاخرى ، وهكذا بدلا من أن نجد أن توزيع السيولة الدولية الجديدة يحمي الدول الاكثر احتياجا (كما تطلب الدول النامية) ، فانه قد حابى أكثر الدول غنى وقدرة ، بل إن الولايات المتحدة الامريكية لم تلبث أن تخلفت عن تعهدها بتحويل الدولار الى الذهب ، وذلك بقرار منفرد حينما أصدر الرئيس نيكسون قراره الشهير بمنع تحويل الدولار الى ذهب في أغسطس ١٩٧١ ، وازاء هذه الصدمة اختل نظام النقد الدولي كما وضع في بريتون وودز وبدأت الدول في ترك قاعدة ثبات أسعار الصرف لتدخل الى موجة من التخفيضات في اسعار العملات .

خيبة أمل متجددة :

. . . . . .

وبذلك أصبحت العملات المختلفة ودون أي استثناء خاضعة لظروف العرض والطلب ولا تتمتع بأي استقرار ، مما أدى الى ضياع فكرة النقود الدولية ذاتها ، فالنقود الدولية شأن أي نقود لابد وأن تتمتع بشيء من الاستقرار في القيمة ، ولايخفى ما يمكن أن تعاني منه الدول النامية بوجه خاص من تقلبات أسعار الصرف ، فهذه الدول تعتمد على عدد محدود من الصادرات الاولية ، ولذلك فانها شديدة الحساسية بالنسبة لاستقرار الاسعار بصفة عامة سواء أكانت راجعة لاثمان هذه الحاصلات أم لاسعار الصرف .

وعندما بدأ العالم في اعادة النظر في نظام النقد الدولي ، فان مطالبة الدول النامية لم تجد أي مكان فيما تم من اصلاحات ، أو بالاحرى من إجراءات حيث أن ما تم لايرقى الى مستوى الاصلاح .

وقد كانت الخطوة الاولى في الاصلاحات هي زيادة كمية النقود الدولية المتاحة ، وارتبط ذلك بانشاء وسائل جديدة هي ما يعرف بأسم حقوق السحب الخاصة ، وهو موضوع يستحق معالجة مستقلة ، ولكن الامر المهم هو توزيع هذه الحقوق التي تقوم بنفس دور النقود الدولية في علاج مشاكل دول العجز ، فالدول النامية وهي ترى أن يكون خلق السيولة مرتبطا باحتياجات التنمية الى جانب حاجات التجارة ، فان توزيعها يجب أن يراعي الاحتياجات المتزايدة للدول النامية لهذه السيولة ، أما الدول المتقدمة فهي ترى أنه يجب فصل الامرين كل عن الآخر ، وقد تغلبت وجهة نظر الدول المتقدمة .

www.ibtesama.com

فالبحث في انشاء حقوق السحب الخاصة بدأ فى إطار السوق الاوربية المشتركة ثم عندما عرض على صندوق النقد أبيح لجميع الدول الاشتراك فيه ، ولكن على اساس حصة كل عضو في الصندوق ، ومعنى ذلك أن توزيع السيولة الجديدة قد أخذ فقط حصص الاعضاء في الاعتبار ، وهو الاساس الذي قام عليه صندوق النقد دون اعطاء الدول النامية أية مزايا جديدة باعتبارها دولا نامية .

وعندما بدأ التفكير الجدي في اصلاح نظام النقد الدولي وشكلت لجنة وزراء مالية الدول الاعضاء في مجلس المديرين التنفيذيين في الصندوق ولجنة من نوابهم (تعرف باسم لجنة العشرين) شارك في هذه المشاورات ممثلون عن الدول النامية منذ البداية ، ولكن النتيجة كانت مخيبة للامال ، فبدلا من الاصلاح العام للنظام النقدي ، اقتصر الامر في اتفاقية « جاميكا » على الاعتراف بالوضع القائم واباحة تقلبات أسعار الصرف على ما فيه من مخاطر للدول النامية ، وعند زيادة حجم حقوق السحب الخاصة لم تتغير قواعد توزيعها ، بحيث ظلت خاضعة لحصص الاعضاء في الصندوق (بالرغم من حدوث تغيير طفيف في حصص الاعضاء ، زاد من دور الدول النفطية ، وهي أقل الدول النامية احتياجات لقروض الصندوق) .

وهكذا نجد أن الدول النامية كانت غائبة تماما عند تكوين نظام النقد الدولي القائم ، وان تطوره لم يراع مصالحها ، بل إن بعض التطورات كانت مع محاباتها للدول الصناعية تضع لاقوى هذه الدول (الولايات المتحدة) مركزا متميزا باستمرار ، كذلك فان الاصلاحات والاجراءات التي اتخذت للتعديل في نظام النقد الدولي سواء عند انشاء حقوق السحب الخاصة أو زيادتها لم تضع أية حماية لمصالح تلك الدول ، ورغم أن الدول النامية شاركت في التحضير للتعديل الثاني في اتفاقية الصندوق ، فان ما تم الاتفاق عليه بعيد عن ايجاد نظام خاص للدول النامية باستثناء بعض الامور ، وأهمها :

- التوسع في منح قروض للمساعدة في أحوال العجز الناجم عن قصور الصادرات .

- تكوين صندوق لمساعدة الدول النامية تتكون موارده من نصف حصيلة بيع الذهب .

www.ibtesama.com

وهذه أمور غيرغير كافية لمسايرة احتياجات الدول النامية ، ولايزال نظام النقد الدولي ـ كما كان عند إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية مباشـرة ـ نظامـا يساعد على نمو التجارة وخصوصابين الدول الصناعية ،ولايكاد أن يكون له شأن بقضية التنمية .

www.ibtesama.com

نحو نظام اقتصادى عالمى جديد

العلاقات الاقتصادية الدولية ـ شأن كل شيء في الحياة ـ تتغير باستمرار ، ومع ذلك فان هناك فترات يبلغ فيها مدى التغير درجة يمكن معها القول بأننا بصدد الدخول في مرحلة جديدة تختلف عما سبقها من مراحل اختلافا نوعيا ، ويمر الاقتصاد العالمى باحدى هذه الفترات ، مما ينبىء بظهور نظام جديد وأفول نظام قائم ، وقد كان للعمل العربي (حرب رمضان ـ تشرين ١٩٧٣ وما تبعها من حظر ثم ارتفاع لاسعار البترول) أثر حاسم فى التأكيد على خطورة التغيير الذى حدث والذى اطلق عليه أحيانا اسم الانقلاب العربي او البترولي ، ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث في المحافل الدولية وغيرها من « انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد » يأخذ ابعادا جديدة .

ومناقشة فكرة النظام الاقتصادى الجديد تقتضى طرح عدة اسئلة ، فاولا لماذا نظام جديد ؟ واذا كانت هناك اسباب حقيقية تدعو الى تغيير النظام القائم ، فما هو هذا النظام الجديد ؟

لعله من المشروع قبل الحديث عن نظام عالمى جديد وفي ضوء ما نراه من اضطراب وازمات ، ان نتساءل هل يوجد فعلا نظام قائم ؟ فالبعض ينكر وجود

العربي ـ العدد ٢١٣ اغسطس ـ آب ١٩٧٦ م

www.ibtesama.com

مثل هذا النظام اصلا ، فلا يمكن القول بوجود « نظام » بمعنى مجموعة من القواعد التى تنظم سلوك الدول في العلاقات الاقتصادية ، وكل ما في الامر ان هناك مجرد توازن مهزوز لعلاقات القوى بين الدول ، يترجم في سيطرة البعض على الغالبية العظمى من الشعوب ، ودون اى استقرار حقيقى ، ومع تهديد مستمر بالتحلل والفوضى .

ويرى على العكس معظم شراح القانون الدولى ان النظام الدولى قائم وفعال ولا محل للتشكيك في فاعليته .

والحقيقة انه ينبغى التفرقة بين وجود نظام دولي وفاعليته من ناحية وبين كفاية هذا النظام وعدالته من ناحية اخرى ، والجماعة الدولية ـ رغم كل شىء ـ تتضمن تنظيما فعالا للعلاقات الدولية وان كانت كفاية هذا التنظيم وعدالته محل شك وخصوصا من جانب دول العالم الثالث ، والدعوة الى انشاء نظام اقتصادى جديد انما هى تعبير عن الرغبة في ترشيد النظام القائم .

يستند الاطار القانونى للنظام الاقتصادى القائم الى فكرتى السيادة الوطنية والمساواة القانونية ، وقد نشأت هذه الافكار وتبلورت من خلال التاريخ السياسي لاوروبا في القرن التاسع عشر ، ولذلك فان هذا النظام يعتبر تقنينا للتاريخ الاوروبي أو ما كان يعرف في ذلك الوقت باسم « الدول المتمدنة » .

وفي مواجهة هذه المساواة النظرية ، فان الاطار الواقعي للعلاقات الاقتصادية الدولية ينطوى على تفاوت هائل في القوى الاقتصادية للدول ، فالمساواة النظرية تحولت الى سيطرة فعلية من عدد قليل من الدول وتبعية شبه كاملة من الاغلبية العظمى .

وهذا الاختلال الواقعى في توزيع المزايا والتضحيات الاقتصادية بين الدول قد خلق شعورا بالقنوط وعدم الرضا بالنظام القائم ، وساعد على تقوية الدعوة الى انشاء نظام جديد اكثر عدالة وكفاية ، على ان الدعوة لانشاء نظام جديد ليست وليدة الرغبة فقط فى مزيد من العدالة ، وانما هناك تغيرات اساسية فى العلاقات الدولية دعت اليها .

www.ibtesama.com

لماذا نظام اقتصادى عالمى جديد ؟

ان المطالبة بنظام اقتصادى جديد انما ترجع الى ما اظهره النظام القائم من مشكلات ، وخاصة هذا التفاوت الرهيب فى سوء توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم ، فاكثر من ثلثي سكان البشرية لا يحصلون الا على اقل من ثلث الانتاج العالمى ، وطبقا لاكثر التقديرات تحفظا فان عدد الذين يهددهم الجوع ونقص التغذية بلغ حوالى ٤٦٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ وهم في تزايد مستمر ، ولم يعد الحديث عن الفقر والغنى مسألة نسبية فقط بل اننا اصبحنا نواجه بما يسمى بطائفة « الفقر المطلق » والتى تشير الى سوء الظروف التى يعيش فيها الانسان في القرن العشرين ، ووفقا لاى معيار فاكثر من ٩٠٠ مليون فرد يعيشون بدخل سنوى يقل عما يعادل ٧٥ دولارا في السنة وفي جو من التعاسة والتدهور ، ومن الممكن الاستطراد في تعداد مظاهر هذا التفاوت الشديد في التوزيع بين اجزاء المعمورة .

على ان الدعوة لانشاء نظام اقتصادى جديد ليست فقط لمجرد الرغبة في التمرد على الظلم والقهر ، فهذه أمور عاصرها الانسان منذ التاريخ ، فما هو الجديد الذى جعل ما هو مرغوب فيه ممكن التحقيق ؟ الجديد هو انه توافرت عناصر موضوعية غيرت في موازين القوى الاقتصادية بين الدول ، وجعلت هذه الرغبة امرا محتمل التحقيق ، فليس الامر نزعة فكرية عابرة تشغل الناس بعض الوقت ثم تتراجع الى ما وراء الاضواء في اطار ما يمكن ان نسميه « الموضة الفكرية » .

والتغيير الذى طرأ هو تغيير في الاقتصاد والسياسة معا ، فينبغى ان يكون واضحا أنه فى مناقشة مشاكل على مستوى العلاقات الدولية ، لا توجد تفرقة بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى ، فالسائد ان السياسة تعني بدراسة السلطة وان الاقتصاد يهتم بدراسة التبادل ، والحقيقة انه في مجال العلاقات الاقتصادية تحدد اقتصاديات القوة قواعد التبادل وحدوده ، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة

www.ibtesama.com

هنا ، كالعلاقة بين الحرب والسلم ، كلاهما يحقق نفس الاغراض باساليب مختلفة .

وذلك « الجديد » يرجع الى ما اظهره التطور الاقتصادى من تغيير في علاقات القوة ، فالعالم الثالث الفقير ظهر بأخطر مما يبدو ، والعالم المتقدم اكتشف حدودا على قدرته بل وعلى قدرة العالم اجمع ، ومن ثم فان هناك مصلحة اكيدة في التخطيط الواعي للموارد الانسانية ، فاذا كان النظام الاقتصادى القائم تعبيرا عن علاقات القوة بين الدول المتقدمة وبين الدول الفقيرة ، فان الجديد هو اكتشاف ان الاولى يكمن فيها عناصر ضعف أكثر مما يبدو ، والثانية عناصر قوة وخطورة اكثر مما يظهر .

وبطبيعة الاحوال فان الوعى الكامل بهذه الامور لم يتحقق دائما بنفس الدرجة ، ولكنها قد بلغت حدا من الوضوح بحيث اصبح الحديث عن نظام اقتصادى جديد أمرا واردا .

ويمكن ان نلخص هذه الامور الجديدة في قضيتين اساسيتين :

١ ـ ظهور العالم الثالث كقوة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ ـ محدودية العالم او قيود النمو .

العالم الثالث كقوة مؤثرة

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان تاريخ العلاقات الدولية هو نفس تاريخ علاقات القوى للدول الصناعية من اوروبا وامريكا والى حد ما اليابان ، وخضعت دول العالم الفقيرة لاشكال متعددة من الاستعمار الصريح أو الضمنى .

وكنتيجة للحرب وزيادة الاتصال بين الشعوب من ناحية والارهاق الاقتصادى والسياسي للدول الاستعمارية من ناحية اخرى ، حصلت معظم الدول على استقلالها السياسى ، وكانت بداية الستينيات ايذانا بدخول

www.ibtesama.com

العشرات من الدول الجديدة الى الاستقلال السياسى والانضمام الى هيئة الامم المتحدة والى المنظمات الدولية .

ومع ذلك فقد ظل دور الدول الجديدة محدودا في العلاقات الاقتصادية رغم استقلالها السياسى ، فظلت تابعة اقتصاديا عاجزة عن التأثير في تلك العلاقات .

وليس هذا بالامر الغريب ، فالعلاقات الاقتصادية ـ سواء الداخلية أو الخارجية ـ لم تتم في اى وقت من الاوقات بين متساويين ، فهناك دائما قطاعات مسيطرة وقطاعات تابعة ، فالقطاعات المسيطرة تسيطر على البيئة المحيطة بها وتشكلها وتحقق نموا مطردا ودخولا عالية ، أما القطاعات التابعة فانها تخضع للبيئة وتتعايش معها وتتكيف معها قدر استطاعتها ولا تحقق الا دخولا متواضعة ونموا متراخيا ومتقلبا ، القطاعات الاولى تتحكم في المتغيرات ومن ثم تتمتع بالاستقرار ، والثانية تخضع لهذه المتغيرات ، الاولى تستخدم القوة او السلطة وتعتمد على التنظيم والتفكير الجماعى ، والثانية لا تملك اية قوة تساومية وتعتمد على الجهود الفردية المبعثرة .

والعلاقات الدولية لم تخرج عن هذا النموذج ، فالدول المتقدمة تسيطر على البيئة وتشكلها وتضع قواعد التعامل ، والدول المتخلفة ليس امامها سوى ان تتعايش وتتكيف مع هذه البيئة ، الدول المتقدمة تستخدم القوة والسلطة والدول المتخلفة تخضع لأوامر السوق ، كذلك فان التقسيم العالمى للعمل أدى الى احتكار الدول المتقدمة للقطاعات الحيوية ذات الامكانات التكنولوجية المتطورة ، في حين تركت للدول المتخلفة القطاعات الراكدة ذات التأثير المحدود .

فقد ادت عدة عوامل الى تغيير هذه الصورة وزيادة دور الدول المتخلفة ، وبدأ الامر بالتغيير على مستوى الوعى بمشاكل هذه الدول ثم بالتغيير في الاحداث والتأثير على العلاقات الدولية ذاتها .

www.ibtesama.com

فالاستقلال السياسي الذى حصلت عليه هذه الدول وضع أمام الحكام الوطنيين المسئوليات الاقتصادية ، ومع تزايد الاتصال بين الشعوب ظهرت الفروق في مستويات المعيشة ، ولذلك فقد اصبحت الدعوة لتحقيق التنمية الاقتصادية اهم اهداف الحكومات في فترة ما بعد الحرب ، واتضح تماما انقسام العالم الى شمال غنى وجنوب فقير ، وتعددت المؤتمرات للمطالبة بحقوق الشعوب الفقيرة (مؤتمر باندونج ١٩٥٥) ، واصبحت قضية تنمية الفقراء من مشاكل العالم ، ولم يكن غريبا ان تقرر الامم المتحدة اعتبار الستينيات عقدا للتنمية ، وفي عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر التجارة والتنمية الذى تمخض عن انشاء منظمة دولية جديدة بهذا الاسم للعمل على زيادة فرص التنمية وتحسين شروط التبادل التجارى ولم تلبث الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية أن أدت الى مزيد من التنافس بينهما على كسب دول العالم الفقير ، وقد ساعد هذا التنافس على ابراز مشاكل الفقراء ومزيد من الوعى بالفجوة التى تفصل بين العالمين المتقدم والمتخلف ، كذلك فان ظهور ممثلين للدول الفقيرة في كافة المنظمات الدولية رفع قضية الفقراء الى مستوى المناقشات في عديد من المنابر في الاجتماعات الدولية وحلقات الدراسة والمناقشة في الجامعات وعلى صفحات الصحف ووسائل الاعلام الاخرى ، وقد ادى ذلك الى ظهور عدد كبير من المثقفين في الدول المتقدمة الذين يعطفون على قضايا التنمية في الدول المتخلفة ويطالبون بنظام اكثر عدالة .

على ان الامر لم يقتصر على مجرد الوعي بمشكلة الفقر ، بل ظهرت بعض المشاكل الخاصة للدول المتخلفة والتى باتت تهدد استقرار العالم وأمنه ، فالتزايد السكاني الذى عرفته هذه الدول لم يعد مشكلة تخص العالم الثالث وحده وانما اصبح مشكلة عالمية ، فالضغط السكاني العالمي اصبح امرا يحتاج الى مواجهة عالمية .

وينطوى هذا الانفجار السكاني على اخطار عالمية ، سواء من حيث استهلاك المواد القابلة للنفاد او من حيث تأثيره على تدهور البيئة او حتى من

www.ibtesama.com

حيث ما يمكن ان يؤدى اليه من تعريض السلام العالمي للحرب والفتن والقلاقل .

ويرجع هذا الانفجار السكانى في جزء كبير منه الى دول العالم الثالث ، فهذه الدول قد حققت في سنوات قليلة نفس النتائج التى وصلت اليها الدول الصناعية في تخفيض معدلات الوفيات خلال اكثر من قرن ونصف ، ومع ذلك فقد ظلت معدلات المواليد في تلك البلاد على ما هى عليه تقريبا مع ما صاحب ذلك من انفجار سكانى .

وبذلك فان دول العالم الثالث والتى يبدو انها ضعيفة وغير قادرة على التأثير على مقدرات العالم ، تستطيع عن طريق التزايد العددى ان تخلق مشاكل اكيدة لرفاهية العالم واستقراره ، فالدفاع الغريزى لعنصر ضعيف كان دائما دفاعا ديموغرافيا .

على أن الدول المتخلفة ليست فقط صورا للبؤس أو اعدادا متكاثرة وأصواتا عالية ، وانما هي فضلا عن ذلك مصادر للمواد الاولية ، وبعضها شديد الحيوية وتسيطر على مناطق مهمة من العالم ، ولذلك فان تأثير الدول المتخلفة لم يقف عند حد ان تصبح أزمة ضمير للعالم ، أو مجرد تهديد بالزحام والعدد ، بل جاوز ذلك الى التأثير الفعلي في العلاقات الاقتصادية ، ولعل اخطر هذه التغييرات والتى آذنت بتعديل في أوضاع العالم فيما لو استمرت ولم تجهض هي قرارات رفع اسعار النفط في إكتوبر ١٩٧٣ في اثر حرب رمضان التى شنتها مصر وسوريا على اسرائيل ، فلاول مرة وربما منذ اكتشافات فاسكودى جاما تضطر الدول الصناعية الى الانحناء امام قرار اقتصادى يتخذ من الدول الفقيرة على مستوى العالم ، وقد ادى هذا بالبعض الى اطلاق وصف الانقلاب العربي او البترولي كما سبق ان اشرنا الى هذا القرار .

ويرى عدد من الكتاب ان هذا الاسلوب في نقل الثروة هو بداية لنظام جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن المهم ان نذكر انه اتخذ بقرار عربي

www.ibtesama.com

ونتيجة لدماء عربية ومن الممكن ان يتكرر مثل هذا الاسلوب في مواد اخرى اساسية ، فعلى سبيل المثال تسيطر أربع دول (زامبيا ، شيلي ، زائير ، بيرو) على اكثر من ٧٠٪ من صادرات النحاس ، كذلك تسيطر دولتان من دول العالم الثالث على ثلاثة أرباع صادرات الرصاص ، وأربع منه على اكثر من ٥٠٪ من صادرات الالمنيوم غير المصنع .

كذلك يشير البعض الى عدة اسلحة يمكن ان تؤثر بها دول العالم الثالث على استقرار العالم وأمنه ، فهناك الديون الدولية على نطاق شامل (تبلغ حوالي ١١٠ مليون دولار) مع ما يترتب على ذلك من خلخلة في موازين المدفوعات والاسواق المالية ، كذلك فان تزايد السكان ليس السلاح الوحيد لارهاب العالم ، فحرب المخدرات قد تكون اشد قسوة ، بل ان الالتجاء الى السلاح النووى ليس امرا نظريا ، ولذلك فان العالم الثالث ليس تهديدا فارغا وانما هو حقيقة رهيبة لا يمكن التغاضى عنه .

محدودية العالم

في كل وقت من الاوقات تتنازع فكر الانسان المستقبلي نزعة تفاؤلية لعالم ذى امكانيات بلا حدود ، ونزعة تشاؤمية تركز على هذه الحدود ، وفي الوقت الحاضر يمكن ان نقول ان الفكر السائد يتراوح بين افكار علماء الطبيعة وبخاصة البيولوجيا المتشائمة ، وبين تأكيدات الاقتصاديين وانصار التكنولوجيا المتفائلة ، (وان كانت الكفة بدأت ترجح لتغلب الافكار المتشائمة حول امكانات العالم وحول حدود النمو) واذا كان الاقتصاديون التقليديون قد نبهوا منذ زمن الى خطورة ظاهرة تناقص الغلة والاتجاه نحو الركود ، فان الثورة الصناعية بانجازاتها الكبيرة والتى صاحبت هذه الافكار قد تخطت كافة الحدود مما صرف الاذهان عن تخوفاتهم .

وقد اعيد الحديث هذه الايام من جديد عن حدود النمو وربما لم يحقق كتاب في السنوات الاخيرة من الشهرة ما حققه كتاب (حدود النمو)

www.ibtesama.com

لنادى روما ، والذى اعاد للاذهان أفكار التقليديين في ثوب جديد من مصطلحات المهندسين في النمو الأسّى والتغذية المرتدة والدوائر المفتوحة .

وقد حاول واضعو هذا التقرير استخدام نموذج رياضي مستعار من النماذج الهندسية في التغذية المرتدة والدوائر المفتوحة « فالسكان » والانتاج الصناعى (الاستثمار) يباشران تأثيرات ايجابية على النمو ، في حين ان « الغذاء » و « الموارد غير المتجددة » و « تدهور البيئة » تباشر تأثيرات سلبية ، وكاى نموذج فان نموذج حدود النمو يتضمن تبسيطا شديدا للواقع ويقتصر على بعض المتغيرات ويهمل أمورا اخرى ، وخلاصة النتائج التى انتهى اليها هذا النموذج ـ كما هو معروف ـ هو انه اذا لم تدخل سياسة النمو الواعية بالتأثير في المتغيرات الايجابية ، فان المتغيرات السلبية لن تلبث ان تقوم بوضع الحدود على النمو .

واذا كانت تنبؤات نموذج النمو قد اخذت طابعا مأساويا مما عرضها للانتقادات الا انها اعادت للاذهان الحقيقة الاساسية في ضرورة تحقيق التوازن بين الانسان والبيئة ، فبعد ان ادت الانجازات التكنولوجية خلال القرنين الماضيين الى احياء الاعتقاد لدى الافراد بانهم يعيشون في بيئة اقرب الى اللامحدود واللانهائي،بدأت تظهر فكرة الحدود على كل جانب من جوانب حياة الانسان .

فسواء نظرنا الى الامور من خلال افكار مالتس عن السكان والغذاء ، والمتواليات الهندسية والعددية والموانع الايجابية والوقائية ، او من خلال نتائج نموذج حدود النمو والنمو الأسى والنمو الخطي والدوائر الهندسية والتغذية المرتده ، فان العبرة والعظة واحدة وهي : حذار ، العالم محدود ، هناك توازن ضرورى بين الانسان والبيئة ، وكل نمو اذا تُرك فلا بد ان يجاوز عاجلا او آجلا كل حدود ، ولا بد من ثم ان ترد عليه الحدود .

ورغم ما اشار اليه التقليديون من تناقص الغلة ، فقد تأثر الاقتصاديون بافكارهم عن خصائص الطبيعة ومن ثم البيئة ، فمنذ عبارة ريكاردو الشهيرة

www.ibtesama.com

عن امكانات الارض الاولية وغير القابلة للهلاك ، والنظرة للطبيعة او البيئة بصفة عامة متأثرة بهذا التفكير .

وقد اشار الكاتب والعالم الانجليزى فى مقاله الكلاسيكى عن (الثقافتين) الى اهمية القانون الثانى للديناميكا الحرارية او ما يعرف بظاهرة الانتروبيا ، كما ركز على خطورة جهل ذوى الثقافة الادبية بهذا القانون الحيوي للطاقة ، وكم كان أحرى بالاقتصاديين ورجال النمو وهم يناقشون مشاكل الانتاج ، ان يتذكروا هذا القانون ، حقا ان المادة لا تفنى ، ولكنها فيما يتم عليها من تحويلات وتغيرات تصبح اقل صلاحية ، هناك اتجاه نحو الفوضى ، هناك ضياع مستمر لا يمكن استعادته من جديد .

فالحقيقة ان الطبيعة ليست دائمة بل هي قابلة للهلاك ، فالاستهلاك وهو يؤدى الى تحويل الاشياء يؤدى الى ظهور بواق وهوالك لا تستوعب دائما في البيئة المحيطة ، وتؤدى الى تدهورها ، وهذا هو القانون الثاني للديناميكا الحرارية وهو ما يشير الى الفوضى والى الضياع .

الانتاج لا يخلق المادة وانما يحولها بما يجعلها قابلة لاشباع الحاجات ومن ثم نافعة ، والاستهلاك لا يعدم المادة وانما يقتصر على استنفاد هذه المنافع ، وقد عمد بعض الباحثين الى دراسة هذا الموضوع عن طريق ما يعرف باسم الموازين المادية التى تبين دورة المادة من الانتاج الى الاستهلاك الى محاولة الاستفادة من جديد من الانتاج ، ولكن هذا التحويل للمادة من الانتاج والاستهلاك لا يترك البيئة على ما هي عليه،فبقايا المصانع وهالك الوقود يؤديان الى تلوث البحار والانهار والجو ، وتجربة الـ د . د . ت لا تزال عالقة بالاذهان حيث انقرض من جرائها العديد من الكائنات الحية ، وبذلك فان البيئة لا تستوعب هذه البقايا ، كذلك فانه ليس من السهل استعادة هذه البقايا من الانتاج المستقبلي ، ومن هنا ظهرت مشكلة المواد القابلة للنفاد ، فكثير من بقايا الانتاج والاستهلاك للمعادن والطاقة لا يمكن استعادته من جديد ، فالطاقة كثيرا ما تتبدد في شكل حرارة ضائعة في الكون او في شكل ضوضاء ، الطبيعة ليست مستودعا بلا قرار

www.ibtesama.com

لهوالك الانتاج والاستهلاك وليست مصدرا بلا نهاية لتزويد الانسان بحاجاته من المواد ، الطبيعة محدودة وحدودها قد تكون قريبة .

ولعله من المفيد ان نشير هنا بصدد التغيرات التى لحقت بالنظام الاقتصادى العالمى (ظهور قوة العالم الثالث واكتشاف محدودية العالم) الى خطورة العمل الذى تم على المسرح العربي في التأثير في النظام العالمي ، فحرب اكتوبر ورفع اسعار البترول ليسا فقط أخطر انقلاب في العلاقات الدولية ، بل انهما في ذاتهما يعكسان اهم مشكلتين يواجههما العالم ، فهذان الحدثان رمزان لتزايد قوة العالم الثالث من ناحية وتعبير عن ازمة الطاقة ومن ثم محدودية العالم من ناحية اخرى .

كذلك فانه من المهم الاشارة الى اهمية توقيت استعمال سلاح النفط مع العمليات العسكرية العربية في تضامن كامل ، وبعبارة اخرى فانه في اللحظة الوحيدة التى نشأ فيها نظام عربي ، تغير النظام الدولي !!!!

www.ibtesama.com

الفصل الثالث

تعبيرات ومفاهيم

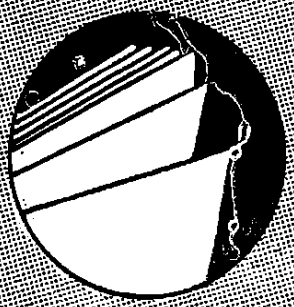

www.ibtesama.com

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

جنون الذهب ... إلى أين ؟

لقد خلب الذهب مخيلة الانسان منذ ماقبل التاريخ . . وهاهو ذا الآن يكاد يذهب بعقله . . فقد كان الذهب من أول المعادن التي أخضعها الانسان لسيطرته والتاريخ يعيد دورته الآن ، لينتقم الذهب لنفسه ويخضع الانسان من جديد لنزواته فهل يتغلب عقل الانسان تماما أمام صنم بناه لنفسه . : هذا ماستثبته الأيام .

لقد ثبت سعر الذهب عند ٣٥ دولارا للاوقية (للاونصة) في عام ١٩٣٤ واستمر على ذلك دون تغيير حتى ١٩٦٧ حين بدأ السعر يهتز جزئيا في الاسواق الحرة رغم استمراره بهذا السعر في التعامل الرسمي بين السلطات النقدية ، وفي عام ١٩٧١ خرج الذهب من عقاله وبدأ يتحرر على حياء من أسعاره القديمة ليبدأ في الارتفاع النسبي في ٧٥/ ٧٦ ، وفي ديسمبر ١٩٧٨ قيل بأن الذهب قد بلغ فعلا حدوده القصوى عندما جاوز المائتي دولار للاونصة (حوالي ٢٢٥ دولارا في نهاية ديسمبر ١٩٧٨) . وهاهو ذا بعد سنة بالتمام يجاوز الخمسمائة دولار (حوالي ٥٢٥ دولار في نهاية ديسمبر ١٩٨٩ وفي خلال الاسابيع أو لعلنا نقول الايام التالية بدأ سلسلة من الارتفاعات المذهلة حيث بلغ (ساعة كتابة هذا المقال ٨٣٠ دولارا للاوقية ولا أحد يدري ماذا سيكون عليه السعر بعد يوم أو يومين .

العربي العدد ٢٥٦ مارس ـ آذار ١٩٨٠م

www.ibtesama.com

وقديما قالوا : انه ما طار طير وارتفع . . الا كما طار وقع ، فهل الامر كذلك مع الذهب ، أو أنه طائر من نوع خاص : . يرتفع أكثر كلما طار وارتفع ؟

لا احد يجرؤ الآن على التوقع فيما ستكون عليه الأحداث القادمة ، واذا كنا عاجزين عن استكشاف مستقبل الذهب ، فلا أقل من ان نتعرف على ماضيه .

اكتشف الذهب ـ ذلك المعدن الأصفر اللامع ـ منذ زمن سحيق خلال العصر الحجري ، وقد ساعدت خصائص الذهب المنجمية وصفاته على سهولة استخراجه ثم سهولة تشكيله .

وقد استخدم الذهب ـ كما هو معروف ـ في الحلية والزينة ، على ان ما اعطاه رونقا وسحرا خاصا كان استخدامه نقودا ، وتوجد آثار لعملات ذهبية متداولة منذ ممالك ليديا في غرب آسيا . . وقد أدى هذا الدور النقدي للذهب الى احتلاله مكان الصدارة في اهتمامات الأفراد وخصوصا في فترات القلق والاضطراب .

وقد كان اكتشاف الانسان فكرة النقود أحد المعالم المهمة في تطور تاريخ الانسان والذي يكاد يقترب في نتائجه وأهميته من اكتشاف النار والكتابة ، ففكرة النقود قدمت للانسان اهم وسيلة لترشيد الحساب الاقتصادي وحسن استخدام الموارد الاقتصادية .

وقد كان الذهب من اهم العوامل التي ساعدت على التقدم والتطور لفكرة النقود ذاتها حتى انه اختلط في الاذهان معنى النقود الحقيقية مع الذهب .

قاعدة الذهب

الحديث عن علاقة النقود بالذهب تثير في الاذهان مايعرف باسم « قاعدة الذهب » فما أهم خصائص هذه القاعدة ؟

تعرف قاعدة الذهب بمجموعة من الشروط الواجب توافرها ، وأهمها :

ـ تعرف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب وليس هذا مجرد تعريف شكلي للنقود كما هو الحال في معظم القوانين الحالية ، وانما يقتضي الامر ايجاد

www.ibtesama.com

علاقة بين كمية النقود المتداولة وبين حجم الذهب المتاح لدى السلطات النقدية . . . وبذلك توضع قيود على حرية الدولة في اصدار النقود .

ـ أن تتحقق المساواة بين سعر الذهب كنقود وسعره كسلعة .

ـ حرية انتقال الذهب فيما بين الدول وهو مايضمن ربط الدولة بنظام دولي قائم على الذهب .

وقد طبق هذا النظام بشكل مامنذ أواخر القرن التاسع عشر واستمر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، واذا كان النظام لم يساير في التطبيق نفس الشكل المثالي الذي وصفته مؤلفات الاقتصاد ، فانه لم يكن بعيدا جدا عن تلك الصورة ، وفي العمل كان بنك انجلترا يتمتع بدور مهم في ادارة التجارة العالمية وفي تحقيق استقرار التوازن العالمي ، بحيث كانت لندن مركزا للتجارة والتحويل العالمي لايحدها أي من الحواجز السياسية .

ومع قيام الحرب العالمية في ١٩١٤ لم تستطع الدول ان تستمر في اخضاع اقتصادها الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي ، وكان لابد من وضع القيود على التجارة الخارجية والأخذ بسياسة نقدية داخلية مستقلة والتوسع في الانفاق النقدي دون مراعاة لحجم الذهب المتوافر ، وهذا كله كان يعني التخلي عن قاعدة الذهب وهو ماحدث بالفعل ، وبدأ فرض مايعرف بالسعر الالزامي على اوراق البنكنوت ، بمعني عدم قابلية تحويلها الى ذهب بأي شكل من الأشكال ، واتجهت الحكومات والبنوك المركزية الى اصدار هذه النقود الورقية في ضوء احتياجات الانفاق الحربي والمدني بصرف النظر عن وجود الذهب .

ويلاحظ ان هذه ليست اول مرة تفرض فيها مثل هذه القيود ، فكل الدول عرفت بلا استثناء ـ اوضاعا خاصة جعلتها تتخلى مؤقتا عن الأخذ بقاعدة الذهب ، وهو ماحدث في اوربا عدة مرات خلال حروب نابليون ، ولكن في كل مرة كانت الدولة تعود الى قاعدة الذهب في شكل من الاشكال بعد زوال هذه الظروف الخاصة .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وماصاحبها من الآم واضطراب اعتقد الكثير من البسطاء امكان استئناف السير وكأن الحرب مجرد عارض مؤقت ، يمكن مجاوزته بالعودة الى النظام السابق ، ولم يغير من الامر شيئا ان يكون من بين هؤلاء البسطاء ونستون تشرشل ، والذي اثبت فيما بعد قدرات كبيرة في

www.ibtesama.com

مجال السياسة الدولية ولكنه في قضايا معالجة الاقتصاد لم يكن أكثر حظا من العديد من ذوي النوايا الطيبة .

بريتون وودز ومحاولة الاحياء

مازالت ذكريات الانسان أوسع من خياله ، وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وآثار الفوضى المالية والاقتصادية عالقة بالاذهان كانت قاعدة الذهب لما قبل الحرب العالمية الاولى تمثل فترة الاستقرار والازدهار الاقتصادي ، بل والسلام ايضا ، ولذلك فقد حاول العالم اعادة قاعدة الذهب بشكل من الاشكال ولكن عالم مابعد الاربعينيات ليس عالم ماقبل ١٩١٤ .

وفي اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) اخذ العالم بنظام بين مظاهر قاعدة الذهب القديمة في جانب وبين طبيعة الاوضاع الجديدة من جانب آخر ـ رغم مابين الامرين من تناقض ـ فرُبطت العملات بالذهب شكليا ، وبالدولار فعليا ، والتزمت الدول بحماية ثبات اسعار الصرف ، وفي هذا تتفق مع قاعدة الذهب التقليدية ولكنها تعترف في نفس الوقت بحق الدول في الاخذ بسياسات اقتصادية وطنية مستقلة وانها لاتخضع في توازنها الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي ، وهو مايتعارض مع مقتضيات قاعدة الذهب .

ومع تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتحويل الدولار الى ذهب لغير المقيمين بسعر ثابت ٣٥ دولارا للاونصة ، فقد احتفظ النظام الدولي بعلاقة مامع الذهب ، ومازال الذهب يدخل في احتياطي الدول ، وتتعهد الدول بايداع جزء من احتياطيها الذهبي لدى صندوق النقد الدولي .

ولكن مع قوة الاقتصاد الامريكي رحاجة أوربا واليابان الى إعادة التعمير استمر النظام الجديد في العمل بيسر معقول طوال الخمسينيات والستينيات تحت اسم قاعدة الذهب شكلا وقاعدة الدولار فعلا ، وفي خلال هذه الفترة تحول معظم الاحتياطي الذهبي للخزينة الامريكية واصبح يمثل نوعا من الغطاء للدولار اساس النظام النقدي الدولي ، وبهذا تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى نوع من البنك المركزى العالمي يدير اصدار النقود العالمية ويحتفظ بالاحتياطي الذهبي .

www.ibtesama.com

بعد عشرين سنة من تطبيق نظام بريتون وودز تغير العديد من الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي فلم يعد الاقتصاد الامريكي الاقتصاد الوحيد القادر ، فظهرت أوربا واليابان كقوتين اقتصاديتين يعتد بهما ، كذلك بدأت السياسة الامريكية الخارجية تشكل اعباء على قيمة الدولار ، واضطرت الولايات المتحدة الامريكية الى تخفيض قيمة الدولار ، ومع تزايد عجز ميزان المدفوعات الامريكية ومن ثم ديون العالم الخارجي للولايات المتحدة الامريكية تضاءلت نسبة الغطاء الذهبي للدولار الامريكي ، وبدأت الثقة تتزعزع في الدولار ، وفي مارس سنة ١٩٦٨ اتفق لتخفيف المضاربات على الذهب على فتح سوقين للتعامل في الذهب ، فالى جانب التعامل الرسمي من جانب السلطات النقدية وفقا للسعر الرسمي للذهب (٣٥ دولارا للأوقية) أبيح التعامل الحر في الذهب وفقا لظروف الطلب والعرض ، وبذلك نشأت سوقان للذهب لكل منهما أسعاره ، سوق رسمية وسوق حرة ، وبدأ نظام النقد يتهاوى كما بدأت المضاربات حول الذهب .

استمر الضغط على الدولار الامريكي ، واضطرت حكومة الرئيس نيكسون ان تعلن في اغسطس ١٩٧١ وقف تحويل الدولار الى ذهب ، وبذلك سقط نظام النقد الدولي القائم على الذهب شكلا واصبح النظام قائما على الدولار شكلا وموضوعا .

ولم تنجح المحاولات لاصلاح نظام النقد ، وفي غمرة البحث عن تدعيم النظام القائم وتأكيد مبدأ ثبات اسعار الصرف بالرغم من موجة التعويمات التي اخذت بها الدول ، جاءت صدمة اسعار النفط في ٧٣/ ٧٤ وقضت على أمل في العودة الى نظام ثبات اسعار الصرف .

ولم تستطع الدول الاتفاق على نظام جديد يخلف نظام النقد السائد ، ووصلوا أخيرا الى الاتفاق على الاعتراف بسقوط النظام السابق ، وترك الامر لكل دولة في اختيار نظام الصرف المناسب لها ، وجاء التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز في جاميكا سنة ١٩٧٦ والذي اصبح نافذا في ابريل سنة ١٩٧٨ مقننا اللانظام ، فاصبحت كل دولة حرة في اختيار ماينا سبها من نظام للصرف ، وهو مايعني عملا الاخذ بنظام تقلبات اسعار الصرف (نظام التعويم) على ان اهم ماحققه هذا التعديل هو استبعاد الذهب من كل دور في النظام النقدي

www.ibtesama.com

الجديد ، فحقوق السحب الخاصة وليس الذهب اصبحت تمثل الاحتياطي الاساسي ولم يعد الذهب مستخدما كأساس لتعريف كل دولة لعملاتها .

وبناء عليه اتفق ان يقوم الصندوق بالتخلص تدريجيا من احتياطي الذهب المتاح له ببيعه في السوق ، ويجمع المتحصل زيادة على السعر الرسمي في حساب خاص لمساعدة الدول النامية ، وحرص الاتفاق على توفير الاجراءات المناسبة لبيع هذا الذهب دون تهديد للاستقرار .

ملاذ من الفوضى

من المبالغة ان نطلق على كل عصر أو فترة زمنية اسما معينا يعبر عن خصائصها ، ومع ذلك فلا بأس من محاولة ذلك ، مع الاعتراف بنسبية أي تعميم وحدوده ، عرف العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن عدة فترات تميز كل منها بصفات خاصة ، فعقد الخمسينيات كان اعادة البناء والتعمير ، وعقد الستينيات كان عقد النمو والازدهار ، أما عقد السبعينيات فقد كان عقد أزمة الغذاء ، أزمة الطاقة وأزمة التنمية ، أزمة القيادات السياسية . . وماذا عن عقد الثمانينيات ؟ لا أحد يدري ماذا يخبئه القدر لنا ، ايا ماكان الامر فقد كانت السبعينيات فترة قلق واضطراب انعكست على الاوضاع النقدية بحيث اصبح العالم يعيش حالة اشبه بالفوضى النقدية المالية . . فبعد ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية والمواد الاولية في سنة ١٩٧٢ جاءت ازمة الطاقة وارتفاع النفط ، وقد ارتبط كل ذلك بسياسات اقتصادية متناقضة ومترددة ولم تفلح الا في تأكيد استمرار التضخم بمعدلات غير معروفة من قبل ، على الاقل في العصر الحديث ، فبعد الاستقرار الكبير في الاسعار والذي ساد طوال الستينيات بدأت موجات التضخم العالمي تعمل على تآكل القوة الشرائية للنقود ، ومع الاخذ بنظام تقلبات اسعار الصرف للعملات اضيف سبب اخر للاضطراب .

وقد ادت هذه الاوضاع الى زعزعة اركان النقود ذاتها ، فالنقود ليست فقط وسيطا للتبادل ، ولكنها مقياس ومخزن للقيم ، وهي كمقياس لابد وان تحتفظ باستقرار في قيمتها حتى تصلح اساسا ترد اليه كافة القيم الأخرى وتستخدم اداة للحساب الاقتصادي ، وهي كمخزن للقيم لابد ايضا وان تحتفظ بقيمتها من فترة لأخرى حتى يقبل الأفراد اختزان ثرواتهم فيها ، وعندما تفقد

www.ibtesama.com

النقود استقرارها تفقد اهم وظائفها ويبدأ البحث عن أشكال جديدة تقوم بنفس الوظائف .

ولذلك وفي غياب استقرار قيمة النقود اتجه الافراد للبحث عن اشياء اخرى يمكن ان يتوافر لها الاستقرار في القيمة بعيدا عن تصرفات السلطات النقدية ونزواتها والتي اثبتت عجزها الكامل ، واتجه الافراد الى البحث عن الاصول العينية من السلع المعمرة وعناصر الثروة لحماية مدخراتهم وثرواتهم ، وكان الذهب بما يمثله من تاريخ طويل وثقة كبيرة مغروسة في النفوس اختيارا طبيعيا وملاذا من الفوضى النقدية السائدة ، وبدأ الذهب يعود من جديد كنقود طبيعية تقوم اساسا بوظيفة مخزن القيم في نفس الوقت ، ويا للغرابة حيث حاول المجتمع الدولي ممثلا في اتفاقية صندوق النقد الدولي في استبعاده كليا من القيام باي دور نقدي .

ومع ذلك فان عودة الذهب الى المسرح النقدي تحمل في طياتها عناصر أخرى لاتقل خطورة ، فعودة الذهب الاخير لم تأت نتيجة تخطيط وتدبير ، كما لم تأت نتيجة تطور طبيعي وتعبير عن الحاجات العميقة للاقتصاد العالمي ، لقد جاءت عودة الذهب الى المسرح النقدي كرد فعل طبيعي غير منظم لفشل النظام النقدي الدولي ولذلك فقد شاب عودة الذهب مرض لايقل خطورة عن التضخم وهو المضاربة ، فلم يعد الامر مجرد محاولة للاحتفاظ بالقيم في عالم فقدت فيه النقود استقرارها ، وانما فتح التطور الجديد الباب لمحاولات للاثراء السريع وغير المعقول ، وهو خطر اخر لاينبغي التهوين من شأنه .

الوجه الآخر للمضاربة

يثير تعبير المضاربة في الذهن فكرة الانتهازية والكسب غير المبرر ، والحقيقة ان المضاربة هي امر طبيعي ولازم للاقتصاد طالما ظلت في حدودها الطبيعية ، اما اذا جاوزت هذه الحدود فانهاتنقلب شرا وبيلا ، ويمكن تعريف المضاربة بانها السعى الى تحقيق الربح بتحمل المخاطر ، والنشاط الاقتصادي نشاط يتجه الى المستقبل ، ولذلك فانه ابعد مايكون عن اليقين ، والاحتمال والمخاطر هما من طبائع الحياة الاقتصادية ، والمضاربة المعقولة تتحقق عندما

www.ibtesama.com

يتخصص بعض الافراد او المؤسسات في تحمل المخاطر نيابة عن البعض الأخر ، أما تحويل الاقتصاد الى مضاربة واصطناع القلق وعدم اليقين فانه قد يدمر الاقتصاد .

وفي الظروف العادية يكون هناك نوع من التعارض بين مصلحة المشتري والبائع ، فالمشتري يريد أن يشتري بأقل الاثمان ، والبائع يريد أن يبيع بأعلى الاثمان . .

وأيا ماكان الامر فانه في ظل الفوضى النقدية العالمية المتقدمة ، اتجه الافراد الى البحث عن ملاذ جديد ، وكان الذهب افضل المرشحين حظا في كسب الدور الجديد ، على ان قدرة الذهب على الاحتفاظ بقيمته بعيدا عن تقلبات قيمة النقود قد جذبت انتباه المضاربين ، فلم يعد الامر وسيلة لحماية الثروة ، وانما أصبح طريقة لكسب ثروات جديدة وبدأ ارتفاع ثمن الذهب وعندما بلغ ثمن الأوقية مائتي دولار قيل بانه بلغ سقفه الاعلي ، والحديث يدور الآن حول ألف الدولار فماذا كان عليه الحال بعد ذلك ؟

وكأنما لم تكف المتناقضات السابقة حتى تزيدها الدول تعقيدا ، فاتفاقية صندوق النقد الدولي تستبعد الذهب تماما من المسرح النقدي العالمي ، وتتخذ الاجراءات حتى يكون انسحاب الذهب كريما وبأقل قدر من الخسائر .

ولكن هاهي ذي دول السوق الاوربية وهي من اهم اعضاء الصندوق تتفق على انشاء وحدة نقدية اوروبية جديدة تعيد للذهب مكانته ـ على الاقل جزئيا ـ فحلم اوربا القديم في الاستقلال عن الولايات المتحدة لايزال يخالجها ، ويجتمع رئيسا المانيا الغربية وفرنسا ، ويتفقان على انشاء الوحدة النقدية الاوربية ، ثم يضع الخبراء والفنيون قواعد الوحدة الجديدة ، ونجد أنهم يلزمون الدول الاعضاء بايداع حصة من رصيدهم الذهبي في جمع مشترك ، اعترافا بان للذهب دورا نقديا دوليا في اوروبا على الاقل . ويزداد الاضطراب بزيادة الغموض حول اتجاهات السلطات النقدية في العالم .

وفي وقت أثبتت فيه السلطات النقدية عجزها الكامل عن التصور ـ فضلا عن التطبيق ـ لسياسات نقدية ناجحة اوضحت الحكومات عجزها المقابل في الحياة السياسية الدولية فقامت احداث ايران ثم افغانستان ، ولا احد يدري ماذا بعد ولكن الشيء الاكيد هو ان السلطات السياسية قد اثبتت فشلها

www.ibtesama.com

الذهب والسلع الاخرى

لاشك في أن ارتفاع أسعار الذهب خلال الأشهر بل الاسابيع الأخيرة قد أثار دهشة المراقبين فالى اي حد تعتبر هذه الظاهرةغير عادية ؟

فمنذ اكثر من اربعين عاما حدد ثمن الذهب بواقع ٣٥ دولارا للاوقية في سة ١٩٣٤ وثبت السعر عند هذا الحد حتى افرج عنه جزئيا في سنة ١٩٦٨ ثم في سنة ١٩٧١ ، ثم أطلق له العنان بعد ذلك وخاصة منذ سنة ١٩٧٩ ، وخلال تلك الفترة من التقييد الاجباري لسعر الذهب كانت كافة الاسعار الاخرى حرة طليقة ، وعند مقارنة سعر الذهب بغيره طوال هذه المدة لانجد مدعاة للدهشة لان الذهب ليس فريدا في نوعه ، ويكفي ان نقارن اسعار الذهب مع اسعار المعادن الاخرى . فمنذ سنة ١٩٣٤ ارتفع سعر النحاس ٣٠ مرة والصفيح ٣٠ مرة والزنك ٢٣ مرة والرصاص ٤٠ مرة ، وخلال نفس الفترة ارتفع سعر الذهب (حتى كتابة هذه السطور) حوالي ٢٥ مرة ، وهو مالا يعتبر انحرافا شديدا عن الاتجاه العام لغيره من المعادن .

ومع ذلك فانه لاينبغي إهمال الخصائص الخاصة لارتفاع ثمن الذهب ، فارتفاع اسعار الذهب لم تتم تدريجيا ، كما في اسعار السلع الاخرى ، وانما تركز هذا الارتفاع خلال السنتين الاخيرتين وبصفة خاصة خلال الشهور الاخيرة ، وهذا امر غير طبيعي .

ومن ناحية اخرى فان هناك فارقا بين الذهب وبين السلع الأخرى ، تدخل السلع الاخرى السوق عادة لكي تخرج منه فهي تطلب للاستهلاك أو الانتاج ، وفي كلتا الحالتين تمر السلعة في السوق مرة واحدة ، أما الذهب فانه شأن النقود يدخل السوق لكي يعود اليه من جديد ، فمن يشتري الذهب لغير أغراض الزينة ، انما يريد أن يحتفظ بقيمة معينة لكي يستخدمها من جديد في المستقبل ، فالطلب الكبير على الذهب الآن يمثل عرضا كبيرا للذهب في المستقبل ، وما يمثله هذه الطلب المتزايد من ضغط لارتفاع أسعاره الآن يعني أيضا عرضا متزايدا وضغطا آخر لانخفاض الاسعار في المستقبل ، من المهم ان نعرف من اين يأتي طلب الذهب وعرضه لفهم طبيعة السوق ومستقبلها ، وليس من السهل تحديد شخصية المتعاملين في هذه السوق ، فسوق الذهب سوق

www.ibtesama.com

واسعة والتعامل فيها غالبا عن طريق مؤسسات مالية وبنوك لحساب أفراد وهيئات لاتظهر عادة بشكل واضح .

ومع ذلك فانه من السهل الاتفاق حول عدة نقاط وقد يكون تحديد شخصية العارضين الاساسيين أيسر في التحديد ، فالي جانب المضاربين الذين يبيعون ويشترون يوميا في نفس الوقت ، فان العرض الأساسي للذهب يأتي من جانب المنتجين الاساسيين ومن الحائزين الرئيسيين ، وتعتبر جنوب افريقيا المنتج الاساسي للذهب في العالم بما يقرب من ٦٠٪ من الانتاج العالمي ، ويليها الاتحاد الاتحاد السوفييتي ، اما الحائز الرئيسي على احتياطيات الذهب فهي الولايات المتحدة الامريكية وتحتفظ بحوالي ٢١٠ بلايين دولار ، تليها المانيا الغربية باحتياطي حوالي ١٠٦ بلايين دولار ، ثم فرنسا باحتياطي يبلغ حوالي ٩٠ بليون دولار ، وسويسرا باحتياطيات حوالي ٦٦ بليون دولار ، على معدل على أساس سعر الاونصة ٨٠٠ دولار (عن صحيفة فاينانشيال تايمز اللندنية عدد ٤ يناير ١٩٨٠) .

وأما الطلب فانه يأتي بالضرورة من هيئات وافراد تحتفظ باصول مالية متنوعة ، ثم تفضل الاحتفاظ بالذهب بدلا من هذه الاصول المالية ، نظرا لما يحيط بهذه الاصول من احتمالات ومخاطر ، فالطلب يأتي اساسا من وحدات اقتصادية ذات فائض في شكل ثروة ومدخرات ، ونتيجة للفوضى النقدية السائدة لتفضيل الذهب على غيره من صور مخازن القيم .

الذهب الأسود والأصفر ؟

اذا كان الطلب على الذهب يأتي بالضرورة من اصحاب الفوائض المالية ، فان الذهن يتجه عادة الى اصحاب الفوائض النفطية باعتبارهم الاكثر في الدخول الى سوق الذهب وشراء كميات كبيرة منه بدلا من الاصول المالية الاخرى .

وبالفعل فان العديد من المصادر المالية تشير الى ان هناك مشتريات كبيرة للذهب من مواطنين لدول الفائض النفطية ، فهؤلاء يتمتعون بفوائض مالية كبيرة يستثمرونها عادة في اصول مالية مختلفة في الدول الاخرى ، ومع استمرار

www.ibtesama.com

التضخم من ناحية وتقلبات اسعار الصرف وتدهور الدولار من ناحية أخرى ، فقد بدأ الشك يثور في نفوس هؤلاء المستثمرين حول جدوى الاستمرار في هذه الصور المختلفة للاستثمار المالي المستمر التآكل ، ثم جاءت احداث ايران وما عمدت اليه حكومة الولايات المتحدة الامريكية من تجميد الارصدة للحكومة الايرانية مما أثار بالضرورة مخاوف الكثيرين حول امكان الالتجاء الى مثل هذا الاسلوب في المستقبل من جانب الولايات المتحدة الامريكية أو من غيرها ، ولذلك فانه يبدو للوهلة الاولى ان هناك بعض الاعتبارات التي تدعو اصحاب هذه الفوائض الى التفكير في اصل مالي قابل لحماية قيمة ثرواتهم دون ان يخضع لأهواء السلطات السياسية ، وليس هناك افضل من الذهب للقيام بهذا الدور .

وقد أشار بعض المحللين الى نوع من التقابل بين اسعار النفط واسعار الذهب بحيث يمكن القول بان ثمة علاقة بين الأمرين .

وليس من السهل تأكيد اتجاه جزء من الفوائض المالية لشراء الذهب أو نفيه ، ولكن من الممكن تصور عدة احتمالات للمستقبل وهي تتوقف على سلوك المنتجين والحائزين على الذهب .

بطبيعة الاحوال تتجه مصالح المنتجين والحائزين للذهب الى الاستمرار في زيادة أسعاره ، فهم المستفيدون من كل زيادة في هذه الاسعار ، ومن الملاحظ ان الاتحاد السوفيتي لم يعرض مؤخرا كميات كبيرة من الذهب كما هي عادته في سنوات سابقة ، كذلك فان الحكومة الامريكية والتي سارت مؤخرا على عقد مزاد شهري لبيع الذهب ، قد توقفت عن البيع منذ نوفمبر ١٩٧٩ بل واعلن وزير الخزانة الامريكية ميلر في منتصف يناير أن حكومته لاتفكر في البيع الآن طالما أن ظروف السوق غير طبيعية وقد كان لهذا الاعلان أثره المباشر في رفع اسعار الذهب في نفس الليلة بما يقارب مائة الدولار للاوقية .

وهذه السياسة في تقييد الانتاج لاتساعد فقط على استمرار رفع اسعار الذهب ، بل انها يمكن ان تدعم الثقة في العديد من العملات ، فالدولار مثلا بدأ يسترد الكثير من قوته ازاء العملات الاخرى بعد ارتفاع أسعار الذهب ، فهذه الزيادة في أسعار الذهب تعني في نهاية الأمر زيادة قيمة الغطاء الذهبي للدولار الامريكي مما يمكن ان يعيد بعث الثقة فيه .

www.ibtesama.com

ومما يساعد على نجاح هذه السياسة هي ان مصلحة المشترين للذهب لاتتعارض مع استمرار ارتفاع اسعار الذهب ، بل انهم يرحبون في الواقع بذلك لضمان استمرار قيمة ثرواتهم .

وقد يؤكد مثل هذا الاتجاه ويدعمه انه قد يحصر أثرا لفوائض النفطية في سلعة واحدة هي الذهب ، فاذا كان أثر ارتفاع النفط في ذاته ليس كبير الاهمية في رفع المستوى العام للاسعار ، فان زيادة المديونية العالمية المترتبة على فوائض النفط قد تكون شديدة الأثر ، والذهب كفيل بامتصاص جزء كبير من الفوائض المالية وتخفيف حدة المديونية العالمية .

ولكن الى اي مدى يمكن ان يذهب اليه منتجو الذهب وحائزوه في تقييد عرض الذهب حماية لاسعاره من الانخفاض ؟ هذا الامر لايمكن معرفته مقدما ، ولكنها ستكون كارثة على الدول النفطية اذا انتهى الامر بانتقال الذهب اليها ، فتكون قد تخلت عن ذهبها الاسود في مقابل الاصفر ، وعلى حين ان الذهب الاسود يحرك الحياة بما يبعثه فيها من طاقة فان الذهب الاصفر ليس اكثر من معدن براق .

الذهب يعيش على قلق الناس وهمومهم ولكنه لايملك نفعا او ضررا ، من يشتري الذهب لابد وأن يبيعه ، ومن اشتراه غاليا لابد وان يبيعه غاليا والا خسر خسارة كبيرة ، والمتعاملون في الذهب الآن اشبه بلاعبي الكراسي الموسيقية . . الجميع يلهو طالما استمر العزف . . وحين يتوقف العزف فسيبقى من بيده الذهب يحمل اطنانا من المعدن الاصفر . . ولو مشتريا . . وعندها تكون الطامة الكبرى .

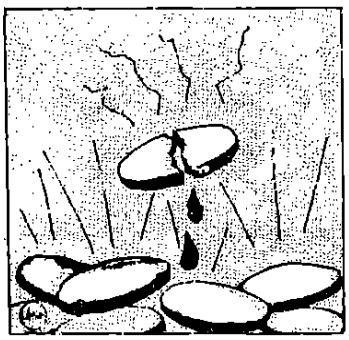

www.ibtesama.com

حقـوق السحب الخاصـة !

كثيرا ماتتناقل أخبارا لمنتديات الاقتصادية الدولية الاحاديث عن «حقوق السحب الخاصة » فما هو هذا الكائن ؟

اذا علمنا انها في الحقيقة ليست حقوق سحب كما أنها ليست خاصة ، فهي اسم على غير مسمى ، وقد اختيرت هذه التسمية للتوفيق بين اتجاهات متعارضة داخل صندوق النقد الدولي عند الاتفاق على انشائها ، وكان الخلاف يدور حول قضية اتضح فيما بعد انها غير مهمة وغير جوهرية ، ولكن حلا للخلاف اتفق على اختيار هذه التسمية الغامضة بما يسمح لكل طرف ان يعطيها المعنى الذي يريده ويسعده ، ولكن التعامل الدولي اعطاها معناها الحقيقي ـ بعيدا عن هذه التسمية الغريبة ـ باعتبارها صورة جديدة من صور السيولة الدولية او النقود الدولية والتي تصدر عن سلطة دولية هي صندوق النقد الدولي ، ومع ذلك فانها تخضع في اصدارها وفي التعامل بها لقواعد خاصة معقدة وغير تقليدية وهو مايتفق دائما مع اي اختراع جديد ، فعندما فكر الانسان في ركوب آلة تتحرك في الأرض بمحرك غير حيواني اخترع القطار بما فيه من تعقيد وضرورة السير على قضبان حديد وفي خط لايحيد عنه ، وكانت هذه هي البداية ، ثم ادى التطور اللاحق الى مزيد من المرونة والتحلل من هذه القيود والقضبان ، فهل

العربي ـ العدد ٢٥٣ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٧٩ م

www.ibtesama.com

يكون الامر كذلك مع هذه النقود الدولية الجديدة أو حقوق السحب الخاصة ، هذا ماسوف يجيب المستقبل عنه .

ونقطة البدء لفهم موضوع حقوق السحب الخاصة هي الاعتراف بحاجة الاقتصاد الدولي الى نقود أو سيولة دولية ، وهو أمر لايختلف في طبيعته عن حاجة المعاملات الداخلية الى نقود ، فكما يحتاج الاقتصاد الداخلي الى نقود لتسهيل المبادلات ، فكذلك تحتاج المعاملات الدولية الى نقود أو سيولة دولية لدفع المبادلات الدولية وزيادتها ، حقا في نهاية الامر تدفع كل دولة قيمة وارداتها بما تصدره من سلع وخدمات ، ولكن الطبيعي أن تعرف الدول اختلالات وقتية ومزمنة بين العجز والفائض ، ولابد أن تسوى معاملاتها خلال ذلك بنوع من النقود الدولية المقبولة من الدول الأخرى والتي تستطيع بدورها استخدامها في معاملاتها من أطراف ثالثة .

وعندما أنشئ صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٤٤ كانت النقود الدولية المعترف بها هي الذهب فضلا عن القبول الواقعي بالعملات الرئيسية مثل الاسترليني والدولار (الى حد ما في ذلك الوقت) ، وقد أنشأ الصندوق مجمعا من الذهب والعملات المختلفة لمساعدة الدول اذا واجهها عجز .

فكل دولة تقدم للصندوق حصة من الذهب (الشريحة الذهبية) وحصة من عملتها المحلية (الشريحة الائتمانية) بحيث يتوافر للصندوق في نهاية الامر موارد من الذهب والعملات المختلفة يستطيع ان يقدم منها للدول المحتاجة والتي تواجه عجزا وفقا لشروط معينة ، ويعتمد نظام الصندوق الدولي على أن الدولة التي تحتاج الى موارد لعلاج ميزان مدفوعاتها تقوم بشراء مانحتاجه من عملات مقابل عملتها الوطنية ، على أن تقوم بعد ذلك خلال فترة معينة باعادة شراء عملتها الوطنية مقابل العملات الاجنبية التي حصلت عليها .

وعلى ذلك فعمل الصندوق في الاصل لاينطوي على إقراض ورد للقرض وانما المسألة هي شراء واعادة شراء للعملات ، وتبادل عملات داخل الصندوق ، ولذلك فانه ليس دقيقا أن نتحدث عن السحب أو الاقتراض من الصندوق في حين أن العملية هي دائما عملية شراء عملات ، ولكن العمل جرى على تلك التسميات ، وكذلك أيضا فانه لايتصور أن تنعدم العملات لدى الصندوق ، وكل مايحدث هو أن تتغير مكوناتها بحيث يمكن أن تنقص العملات

www.ibtesama.com

النادرة (الصعبة) وتزداد العملات الضعيفة .

والأصل أن الدول تستطيع سحب شريحتها الذهبية بمجرد الطلب ودون أية شروط ، في حين إن الشرائح الائتمانية لاتسحب إلا وفقا لشروط معينة يجب أن تستجيب لها الدولة العضو ، ولذلك فانه كثيرا مايقال إن الشريحة الذهبية هي سيولة غير مشروطة في حين ان الشرائح الائتمانية هي سيولة مشروطة .

ولم يلبث العالم ان اكتشف حاجته الى زيادة كمية وسائل الدفع الدولية لمواجهة احتياجات التجارة الدولية ، فعند انشاء الصندوق كانت موارد الصندوق تمثل حوالي ١٥٪ من حجم التجارة العالميةوانخفضت الى أقل من ٤٪ في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات .

ولذلك فقد اتجهت الجهود الى البحث عن وسيلة لخلق سيولة دولية اضافية للاحتياطي وهو ماأدى بعد جهود عديدة الى ظهور حقوق السحب الخاصة .

مشكلات الماضي

مع الاعتراف بالحاجة الى تعديل نظام النقد الدولي ، فقد كانت هناك عدة أمور ثار حولها الجدل قبل انشاء حقوق السحب الخاصة في صورتها النهائية .

من ذلك كان هناك تساؤل عما اذا كان المطلوب هو زيادة السيولة المشروطة أو أن الامر يتطلب زيادة في السيولة غير المشروطة كان يمكن ان تتم عن طريق زيادة حصص الاعضاء في صندوق النقد الدولي ، وقد استقر الاتجاه على ان المطلوب هو زيادة في السيولة غير المشروطة والتي لاتتوقف على اتباع سياسات معينة تحت رقابة صندوق النقد الدولي ، وهكذا فان حقوق السحب الخاصة ـ كما سنرى ـ توزع على الاعضاء دون أية شروط خاصة باتباع سياسات وبرامج معينة ، على أن كون حقوق السحب الخاصة من قبل السيولة غير المشروطة لايعني أن يكون استخدامها دون قيام (الحاجة) لذلك ، فهنا يتعلق الامر بضمانات لعدم استخدام حقوق السحب الخاصة الا في ظروف معينة دون أن يكون على الدولة ضرورة اتباع سياسة معينة .

كذلك اتجه الرأي في أول الامر الى أن تكون التسهيلات الجديدة مقصورة على الدول الصناعية الكبرى (مجموعة العشرة) وواجه هذا الاتجاه معارضة

www.ibtesama.com

شديدة من جهاز صندوق النقد الدولي ذاته ، ومن جانب الدول الأخرى وخصوصا الدول النامية ، ولذلك فقد استقر الرأي في النهاية على أن تكون حقوق السحب الخاصة تسهيلات جديدة شاملة ومفتوحة لجميع الدول دون أي تمييز .

وبالمثل فقد ثار جدل كبير حول طبيعة السيولة الجديدة المقترحة وهل يتعلق الامر بنوع من حقوق السحب غير المشروطة أو بخلق (أصول احتياطية) جديدة ، والحقيقة ان هذه النقطة أثارت جدلا كبيرا وهي تتعلق في أذهان الدول بأمر آخر وهو هل يتعلق الامر بنقود دولية جديدة أو يتعلق بفتح ائتمان ونوع من القرض ؟ ففي حالة الاضافة الى النقود الدولية تكون هناك زيادة في عرض السيولة الدولية ولايوجد أي التزام بالرد ، بعكس حالة الائتمان الذي يفترض التزاما بالرد ونقص السيولة بعد الرد ، وقد وضح فيما بعد أن الجدل حول اختلاف حقوق السحب وبين خلق اصول احتياطية جديدة ليس جوهريا ومع ذلك فقد أثر هذا الخلاف في التصور في تسمية السيولة الجديدة .

وهناك أمر آخر ثار حوله الخلاف وهو دور صندوق النقد الدولي بصدد السيولة الجديدة المقترحة ، سواء عن طريق الصندوق مباشرة أو عن طريق جهاز جديد مرتبط به .

وتمت الموافقة نهائيا على أن ينشأ (حساب خاص) لحقوق السحب الخاصة بالصندوق (يصبح « أداة » حقوق السحب الخاصة بعد نفاذ تعديل اتفاقية الصندوق في جامايكا) .

النظام الجديد

بعد مشاورات طويلة تم تعديل بعض أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ ، وفي السنة ذاتها ، قام « حساب حقوق السحب الخاصة » ، لدى صندوق النقد الدولي ، ثم وافق مجلس محافظي الصندوق على تخصيص حوالي ٩,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اول يناير ١٩٧٠ .

وبذلك دخل نظام حقوق السحب الخاصة في الحياة الدولية فعلا ، ونتناول فيما يلي أهم أحكام هذا النظام الجديد :

www.ibtesama.com

١ ـ المشتركون في نظام حقوق السحب الخاصة :

استقر الرأي في النهاية على ان يكون نظام حقوق السحب مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على نحو اختياري ، بمعنى انه يحق لاى دولة ان تشترك في هذا النظام متى رأت مصلحتها في ذلك ، وفي هذه الحالة فانها تتمتع بكافة مزايا نظام حقوق السحب وتخضع لكافة التزاماته ، وقد بلغ عدد الدول المشتركة في نظام حقوق السحب الخاصة في يناير ١٩٧٩م ١٣٧ دولة عضوا في الصندوق .

٢ ـ التخصيص والالغاء :

ذكرنا ان خلافا ثار حول طبيعة حقوق السحب في أثناء المفاوضات والمناقشات الطويلة السابقة عليها ، وهل الامر يتعلق « بخلق » نقود جديدة أو أنه عبارة عن (تقديم) الائتمان .

وازاء هذه الخلافات التي سيتضح أنها غير مؤسسة ـ فقد عمد واضعو التعديل على اختيار مصطلحات جديدة لاتثير خلافا بين الاتجاهات المتعارضة ، ولذلك فقد استخدمت الفاظ « التخصيص » و « الالغاء » وهي الفاظ جديدة نسبيا ومن ثم لاتحمل معاني محددة في هذا الخصوص .

الغرض من انشاء حقوق السحب الخاصة هو زيادة السيولة الدولية ، ومعنى ذلك اضافة وسائل دفع جديدة دون ان يترتب على ذلك نقص في وسائل الدفع لدى أي دولة .

فالغرض هو (خلق) وسائل دفع جديدة ، ولكن لفظ (خلق) قد يثير اعتراضات بعض الدول التي كانت تصر على ان تكون التسهيلات الجديدة من قبيل الائتمان وليس من قبيل « النقود » ولذلك فقد جاء لفظ (التخصيص) مناسبا من هذه الزواية ، ولذلك فان التخصيص هنا هو في الحقيقة خلق لسيولة جديدة بمقتضى قرار من صندوق النقد الدولي توضع تحت تصرف الدول الأعضاء لاستخدامها في معاملاتها الدولية .

واذا كان التخصيص هو خلق لسيولة جديدة ، فان « الالغاء » هو العملية العكسية بازالة هذه السيولة .

www.ibtesama.com

ويتم خلق حقوق السحب أو تخصصها من جانب صندوق النقد الدولي لمواجهة الاحتياجات الاجمالية طويلة الاجل ويتم ذلك لفترات اساسية محدودة ، وقد كان المفهوم انها ستكون لمدة خمس سنوات ، ومع ذلك فأول تخصيص لحقوق السحب تم لمدة ثلاث سنوات بدأت من اول يناير ١٩٧٠ .

وبمجرد ان تتم الموافقة على التخصيص يصبح للدول المشاركة في هذا النظام الحق في حقوق سحب خاصة لدى الصندوق ، وتتحدد أنصبتهم بحسب حصصهم في الصندوق .

٣ ـ استخدام حقوق السحب الخاصة :

لايكفي أن نعرف كيف « تخصص » حقوق السحب الخاصة ، اذ لابد ان نفهم كيف تستخدم حتى نفهم دورها .

ونبدأ بالقول ان الاصل في استخدام حقوق السحب الخاصة ان يتم عن طريق صندوق النقد الدولي ولاتتم بشكل مباشر بين الاطراف (ومع ذلك فانه وفقا للتعديل الاخير في اتفاقية الصندوق يمكن بموافقة الاطراف ان يتم التعامل في حقوق السحب مباشرة) .

ويتم استخدام حقوق السحب الخاصة بأن تتقدم الدولة صاحبة هذا الحساب الى الصندوق الذي (يعين) لها دولة أخرى ، تقدم لها عملات قابلة للتحويل مقابل حصولها على وحدات من حقوق السحب الخاصة ، وعلى ذلك فحقوق السحب الخاصة لاتستخدم مباشرة في تسوية المدفوعات الدولية، وانما لابد أن تحول أولا الى عملات قابلة للتحويل ثم تستخدم هذه العملات في تسوية المدفوعات الدولية .

ومن المهم أن نتذكر هنا ان الدولة المشتركة في نظام حقوق السحب الخاصة تتمتع بحرية استخدام هذه الحقوق بمعنى طلب تحويلها الى عملات قابلة للتحويل من الدول التي (تعين) ذلك ، وهذه الاخيرة تلتزم بتقديم عملات قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة ، وكل ذلك يتم عن طريق الصندوق .

www.ibtesama.com

وكذلك من الضروري ان نتذكر أيضا ان حصول الدولة على العملات المقابلة للتحويل بهذا الشكل من الدولة « المعينة » لها ، لايتطلب ان يتوافر لدى الصندوق موارد خاصة من الذهب والعملات الأجنبية لمواجهة هذه الطلبات .

فالامر يبدو كما لوكان الصندوق يصدر أصولا عليه تقدم للدول « المعينة » للحصول على عملات قابلة للتحويل ، وهكذا .

٤ التعيين :

رأينا أن جوهر عملية استخدام حقوق السحب الخاصة هو ان يتقدم العضو بطلب تعيين عضو آخر يقدم عملات قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة ، وتلتزم الدولة المعينة بتقديم هذه العملات القابلة للتحويل ، ومع ذلك فان هناك حدودا قصوى لما تلتزم به الدولة المعينة لقبول حقوق السحب الخاصة ويتحدد هذا الحد بضعفي حصتها من حقوق السحب الخاصة ، وبذلك فان أقصى مايمكن ان تحرزه دولة هو ثلاثة أمثال حصتها المخصصة لها من حقوق السحب الخاصة .

ولذلك فانه من المهم ان نعرف كيف يعين الصندوق الدولة التي تلتزم بقبول حقوق السحب الخاصة مقابل تقديم عملات قابلة للتحويل .

٥ ـ ضرورة توافر الحاجة :

ذكرنا أن حقوق السحب تعتبر سيولة غير مشروطة بمعنى ان استخدامها لايتطلب من الدولة الخضوع لشروط معينة واتباع سياسات محددة كما هو الحال عند الاقتراض من صندوق النقد الدولي (فيما جاوز الشريحة الذهبية » .

ولكن ليس معنى ذلك ان هذه الحقوق غير مشروطة وانها تستخدم دون توافر الحاجة اذ أن الاتفاقية حددت الالتجاء الى استخدام حقوق السحب الخاصة بضرورة توافر الحاجة وتحدد هذه الحاجة بعجز ميزان المدفوعات او مواجهة تطورات احتياطيات الدولة والحصول على عملة الدولة نفسها من دول أخرى مقابل حقوق السحب .

www.ibtesama.com

في ظل التعديل الثاني

اذا كان التعديل الاول لاتفاقية صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٦٩ قد أنشأ نظام حقوق السحب الخاصة . فان التعديل الثاني قد قصد ضمن أمور أخرى الى توسيع دور حقوق السحب الخاصة في المدفوعات الدولية ، وتحويله من مجرد اضافة للاحتياطي الدولي الى اعتبار هذه الحقوق الاحتياطي الاساسي في نظام النقد الدولي .

ورغم ان مبادىء (تخصيص) و (الغاء) حقوق السحب الخاصة قد ظلت على ماهي عليه فقد هدف التعديل الثاني الى توسيع دائرة التعامل فيها سواء من حيث المتعاملين أو من حيث العمليات والشروط اللازمة لها ، فمن حيث المتعاملين لم يعد التعامل في حقوق السحب الخاصة مقصورا على الحكومات وبنوكها المركزية وانما سمح للمؤسسات المالية بالاحتفاظ بها والتعامل فيها .

تحدثنا في كل ماتقدم عن حقوق السحب دون اشارة الى كيفية تقويم هذه الحقوق بالنسبة للعملات الأخرى ، وقد مر هذا التقويم بمرحلتين أساسيتين :

في المرحلة الاولى ويمكن أن نطلق عليها اسم « الذهب الورقي » وهي المرحلة التي تمتد منذ انشاء حقوق السحب بمقتضى التعديل الاول لاتفاقية الصندوق وبدء التخصيص في يناير سنة ١٩٧٠ وحتى منتصف سنة ١٩٧٤ ، وهذه المرحلة تتفق مع قيام نظم ثبات اسعار الصرف ـ كما نعلم ـ فعند انشاء حقوق السحب الخاصة في سنة ١٩٧٠ لم تكن فكرة التعويم واردة كنظام عام للنقد العالمي ، ولذلك فقد عرفت وحدات حقوق السحب الخاصة وكانت وحدة حقوق السحب تعادل ٨٨٨٦٧١, . جرام من الذهب النقي ، وهو نفس سعر تعادل الدولار بالنسبة للذهب في ذلك الوقت ، ولذلك فقد كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل وحدة الدولار الامريكي ، ومن الواضح فهم تسمية حقوق السحب « الذهب الورقي » حيث انها نوع من الارصدة التي لاتصدر عن مؤسسات نقدية وطنية وتتمتع بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب .

وقد احتفظت حقوق السحب بهذا السعر حتى بعد تخفيض قيمة الدولار لاكثر من مرة . . ومع ذلك فانه مع قرار حكومة نيكسون بالتخلي عن تحويل

www.ibtesama.com

الدولار الى ذهب في اغسطس ١٩٧١ اصبحت وسيلة تقويم حقوق السحب بحسب الذهب غير واقعية نتيجة لارتفاع أسعار الذهب بشكل كبير . وتعدد أسعاره ، ولذلك فقد وجب البحث عن طريقة أخرى لتقويم حقوق السحب الخاصة .

وقد تم ذلك في المرحلة الثانية والتي يمكن ان يطلق عليها اسم « مرحلة سلة العملات » وفي هذه المرحلة اصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تحدد وفقا لعدد من العملات الاساسية في المعاملات الدولية ، فقيمة وحدة حقوق السحب تحدد بقيمة سلة من عملات ١٦ دولة وهو مايساعد على استقرار قيمة حقوق السحب بالنسبة للعملات المختلفة .

ونلاحظ انه يمكن تحديد قيمة حقوق السحب بالنسبة لهذه العملات بطريقتين :

الطريقة الاولى ان تحدد نسبة أو وزن لكل عملة داخل حقوق السحب وبالتالي يتحدد قيمة كل منها في وحدة حقوق السحب بحسب سعرها في السوق ، فيقال مثلا ان وحدة حقوق السحب تتضمن ٣٣٪ من الدولار دائما ، وهو مايعني عددا من الستات بحسب قيمة الدولار في السوق ، فهنا نجد ان وحدة حقوق السحب تتضمن نسبة ثابتة من الدولار وقيمة متغيرة من الستات .

أما الطريقة الثانية وهي المتبعة في تقويم حقوق السحب ، فانها تحدد كميات ثابتة من العملات الاجنبية في كل وحدة حقوق سحب خاصة ، ومن ثم تتغير نسبتها في وحدة حقوق السحب حسب اعتبارات السوق ، فهنا نقول ان وحدة حقوق السحب تتضمن ٤٠ ستا دائما وهو مايعني ان تتغير نسبة الدولار أو وزنه في حقوق السحب بحسب تغيرات اسعار الدولار .

وهذه الطريقة الثانية هي التي تستخدم في تقويم وحدات حقوق السحب الخاصة فهي سلة وحدات العملات المختلفة ومن ثم تختلف قيمتها ووزن القيم النسبي بحسب تغيرات اسعار العملات .

وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالنسبة لأي من العملات وتقويم هذه العملات وتحويلها الى العملة المقصودة ، وينشر صندوق النقد الدولي يوميا سعر حقوق السحبِ الخاصة بالنسبة للدولار ، وبذلك يسهل

www.ibtesama.com

تحديد القيمة بالنسبة لأي عملة أخرى عن طريق معرفة سعرها بالنسبة للدولار ، ويقوم صندوق النقد الدولي بنشر اسعار السلات المختلفة في أيام العمل وعلاقتها بأسعار حقوق السحب الخاصة .

وقد أكد التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي انفصام الصلة بين حقوق السحب الخاصة وبين الذهب حين أسقط من تعريفه لها أية اشارة الى الذهب ، وبذلك يتأكد اتجاه نظام النقد العالمي الى تقليص دور الذهب النقدي في المعاملات الدولية .

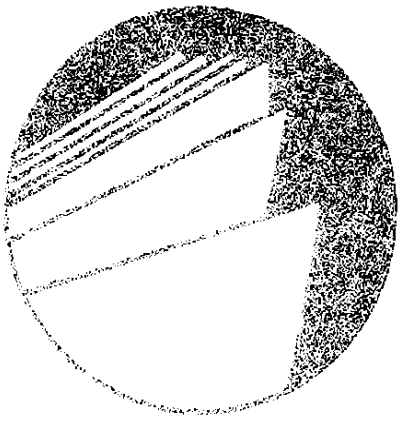

www.ibtesama.com

"يوروماركت".. "يورودولار".. ماذا تعنى ؟

لم تعد اليوروماركت أو اليورودولار من الكلمات المستخدمة في لغة أهل الاقتصاد وحدهم ، ولا كتب الاقتصاد الدولي وحدها ولكن الجميع صاروا يتداولون الكلمتين ، حتى وجدتاهما مكانا يوميا في الصحف .

ماذا تعني هذه اليوروماركت ـ أو دولار ؟

هو سوق العملات الدولية ، السوق التي تنشأ عن تداول العملات خارج حدودها الوطنية ، متحررة من الرقابة الوطنية .

والتعامل بهذا الأسلوب له تاريخ قديم ، فمنذ وقت طويل وقبل الحرب العالمية الاولى كانت سوق لندن تتعامل في مختلف العملات الاجنبية ، ومع ذلك فان ذلك لم يؤد الى ظهور ظاهرة مماثلة لما نحن بصدده الآن ، والسبب في ذلك يرجع الى أن التدخل النقدي من جانب السلطات النقدية الوطنية كان محدودا في ذلك الوقت ، ولذلك لم تظهر اختلافات أساسية بين التعامل في العملات في الأسواق الوطنية وفي خارج هذه الأسواق .

على أن الصورة تغيرت بعد أن ازدادت أشكال الرقابة والتدخل من جانب السلطات النقدية وأصبح التعامل في العملات خارج حدودها الوطنية

العربى ٢٥٠ سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٩ م .

www.ibtesama.com

يعني التحرر من قيود هذه الرقابة ، وهذا ماساعد على ظهور أسواق العملات الدولية .

فبعد الحرب العالمية الثانية أعادت بعض البنوك وخصوصا في سوق لندن احياء التعامل في العملات الاجنبية وبخاصة الدولار ، فهذه البنوك كانت تفضل الاحتفاظ بالدولارات التي تحصل عليها من معاملاتها خارج الولايات المتحدة الامريكية بدلا من توظيفها في نيويورك .

كذلك وجد عدد من البنوك الاجنبية في لندن كانت تفضل الاحتفاظ بالدولارات بعيدا عن الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ذلك بنوك دول الكتلة الشرقية التي كانت تخشى أن تصادر أو تجمد أرصدتها الدولارية في الولايات المتحدة الامريكية أثناء الحرب الباردة بين الكتلتين ، وفي نفس الوقت تحتاج الى الاحتفاظ بأرصدة من الدولارات لمواجهة احتياجات تعاملها الخارجي .

على أن أهمية هذه الارصدة الدولارية خارج الولايات المتحدة الامريكية قد ظهرت بوجه خاص في الستينيات وبوجه خاص بعد فرض ما يعرف باسم ضريبة توحيد الفوائد في سنة ١٩٦٣ ، فهذه الضريبة فرضت في صورتها الاولية على الافراد والمؤسسات عند شراء الاصول المالية الاجنبية ، وكان الغرض منها تحديد خروج رأس المال من الولايات المتحدة لحماية العجز في ميزان المدفوعات بمنع الأجانب من الاقتراض من سوق نيويورك ، وقد استثنى من ذلك الاستثمارات الامريكية المباشرة لما لها من تأثير مفيد على تدعيم ميزان المدفوعات ، وقد ترتب على هذه الاجراءات أن اضطر المقترضون الاجانب الى اقتراض الدولار من خارج الولايات المتحدة الامريكية ، وكان من رأي الخزانة الامريكية أنه من المستبعد أن تصبح قروض البنوك الاجنبية في لندن وغيرها بديلا عن السندات الاجنبية ، لأن قروض هذه البنوك كانت عادة قصيرة جدا ، وقليل منها لمدد أكثر من ثلاث سنوات ، وما جاوز خمس سنوات كان نادرا . وقد تبين عدم صحة هذه الاقتراضات وأن البنوك الأجنبية تتمتع بمرونة كافية لمواجهة احتياجات السوق ، وقد ساعد ذلك على اتساع نشاط البنوك الاجنبية في التعامل بالدولار خارج الولايات المتحدة الامريكية .

وفي سنة ١٩٦٥ ثم في ١٩٦٨ اتخذت اجراءات أكثر تشددا لمنع خروج الدولار من الولايات المتحدة للخارج ، مما زاد من حاجة المشروعات للاقتراض من خارج الولايات المتحدة وأدى الى مزيد من الدعم للاسواق الخارجية .

www.ibtesama.com

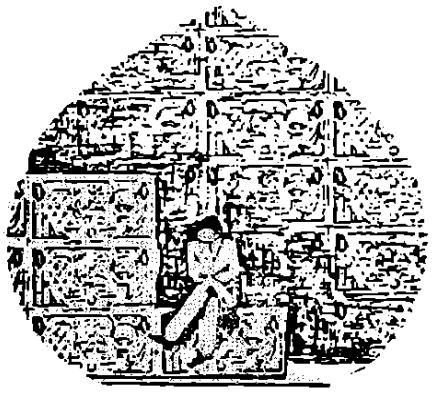

خارج الدولة :

. . . . . .

وبناء على ما تقدم فاننا نستطيع أن نعرف سوق العملات الاجنبية أو اليوروماركت بأنه سوق للنقود للاقراض والاقتراض بالدولار وغيره من العملات الاخرى خارج الحدود الوطنية لدولة العملة المتعامل فيها ، فأهم ما يميز اليوروماركت هو أنها لا تخضع لرقابة أو تنظيم من دولة العمل التي يتم التعامل فيها ، فهي سوق تتحرر من رقابة السلطات النقدية في دولة العملة المتعامل فيها ، ولذلك يقال بأنها سوق غير منظمة ، بمعنى أنها ليست خاضعة للسلطات النقدية .

ولكن ليس بمعنى أنها لا تخضع للقوانين الاقتصادية وعدد من القواعد الانفاقية التي تضمن جدية العمل بها .

وهذه السوق هي سوق قصيرة الاجل ، تتكون أساسا من ودائع قصيرة الاجل من الدولار وغيره من العملات في خارج حدودها الوطنية .

ومن ذلك يتضح أن اليوروماركت هو دولار يتمتع بكافة خصائص الدولار ، وكذلك الامر بالنسبة للعملات الاوروبية الاخرى (المارك أو الفرنك) .

واذا أطلق عليها اسم « الاوروبي » فلأنها تتداول في أوروبا وخصوصا في سوق لندن ، ولكنها يمكن أن تتداول في أسواق أخرى مثل سنغافورة أو هونج كونج .

ولذلك يمكن أن نتحدث عن الدولار الآسيوي بالمقابلة باليورودولار ، « فالاوربية » أو « الاسيوية » صفة لمكان التعامل بعيدا عن السوق الوطنية .

وينبغي عدم الخلط بين اليوروماركت وبين السندات الدولية اليوروبوند فهذه الاخيرة هي عبارة عن أصول مالية طويلة الأجل في شكل سندات محررة

www.ibtesama.com

بعملات أجنبية متعددة ، وتصدر هذه السندات نتيجة لعمليات تجمع البنوك للتعهد بالاكتتاب ، وأهم مراكز اصدار السندات هو لـوكسمبرج ، وتختلف السندات الدولية عن اليوروماركت في أنها طويلة الأجل وهي تمثل في الواقع جزءا من سوق رأس المال الدولي وتتأثر بما يحكمه من عوامل .

٣ شروط للسوق :

ويمكن القول بأن وجود اليوروماركت وتطوره قد استلزم تحقق ثلاثة شروط ، وقد توافرت جميعا في العمل وهي :

١ ـ اختلاف أسعار الفائدة المحلية ، وهو مـا يعكس اختلاف قـواعد التنظيم النقدي في الدول المختلفة والاجراءات المطبقة في كل منهـا واختلاف ظروف الدورة الاقتصادية في هذه الدول وكذلك اختلاف أساليب السيـاسة النقدية والاقتصادية المطبقة وأدواتها وأهدافها فيما بين هذه الدول .

٢ ـ وجود درجة كافية من الحرية في نظم الصرف وانعدام الرقابة عليه مما يعطي الدائنين والمدينين حرية التعامل في العملات الاجنبية .

٣ ـ توافر قدر من الثقة في العملات محل التداول بما يوفر للمتعـاملين الاطمئنان الى أن الكسب من التعامل في هذه السوق بعيد عن رقابة دولة العملة ولن يحملها خسارة أكبر نتيجة تقلبات أسعار الصرف .

ولذلك فانه يمكن القول بأن قيام اليوروماركت هو نتيجة لتوافر اطار عام من حرية الحركة للنقود ورأس المال من ناحية ووجود بعض الاجراءات المقيدة وغير الشاملة من ناحية أخرى ، فهذه السوق نشأت بالنظر الى وجود ظاهرتين غير منسجمتين تماما ، وهي الحرية من ناحية والقيود من ناحية أخرى .

فالحرية ليست كاملة لأن هناك رقابة وقيودا ، والقيود ليست مانعة لأن حرية تحويل العملات وحرية الانتقال تسمح بالتهرب من هذه القيود ، وهكذا فاننا نجد اليوروماركت هو تعبير عن قدرة رأس المال والنقود في التهرب من القيود المفروضة والاستفادة من الاطار العام للحرية والافادة من المزايا المتوافرة بعيدا عن الرقابة الوطنية .

www.ibtesama.com

وقد تمتعت لندن بصفة خاصة بمزايا جعلتها أهم مراكز اليوروماركت على وجه الاطلاق ، فلندن تتمتع منذ القرن التاسع عشر بدور متميز في العمليات المصرفية مما خلق لديها بنية أساسية ضرورية للعمليات المصرفية سواء في شبكة الاتصال الداخلي أو الخارجي ، أو من توافر الخبرات والكفايات المؤهلة والرخيصة وغير ذلك من التسهيلات .

وأهم القيود التي تخضع لها البنوك الوطنية والتي تتحرر منها البنوك الاجنبية ترجع الى بعض التنظيمات التي ترفع كلفة العمليات على هذه البنوك سواء من الاقراض أو الاقتراض .

واذا كانت لندن قد تمتعت بهذه الظروف ، فان مراكز أخرى قد استطاعت أن تجذب جزءا من التعامل في اليوروماركت سواء في آسيا ، وخصوصا سنغافورة أو في أمريكا الوسطى في بهاما ، وهنا يكون لجو الحرية وعدم وجود ضرائب أو رقابة وتوافر خبرات ، الدور الاساسي .

دور عجز المدفوعات الامريكي :

أشرنا الى أن الدولار يمثل العملة الرئيسية في اليورودولار ، وقد تعرضنا لبيان أنواع القيود التي ساعدت على البحث عن مجال جديد متحرر من هذه القيود ، على أنه من الضروري الاشارة الى أمر مهم ساعد على نمو اليوروماركت وتغذيته وهو عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، فالولايات المتحدة الامريكية عرفت عجزا في ميزان مدفوعاتها منذ أواخر الخمسينيات وأصبح مستمرا منذ الستينيات ، ويرجع هذا بوجه خاص الى الدور الذي قام به الدولار باعتباره عملة المدفوعات الدولية ومن ثم العملة الاحتياطية .

ومع وجود القيود المشار اليها في سوق نيويورك ، فان كثيرا من المتعاملين في الدولار كانوا يفضلون ابقاء هذه الدولارات بعيدا عن نيويورك ، وكانت لندن مع مزاياها الطبيعية وتحررها من القيود المكان الملائم .

وعلى ذلك فقد ساعد استمرار العجز في ميزان المدفوعات الامريكي على توافر التدفق المستمر للدولارات في اليوروماركت .

www.ibtesama.com

وقد أشرنا الى أن اليوروماركت تتكون أساسا من التعامل في الودائع قصيرة الاجل خارج السوق الوطنية للعملات ، ولذلك فان المتعاملين في هذه السوق هم المقرضون والمقترضون لهذه الودائع ، ويحدد المتعاملون في هذه السوق مصادر التمويل واستخداماتها .

أما المقرضون أو مصادر التمويل فهم الحكومات والبنوك المركزية ، والبنوك التجارية ، والمؤسسات المالية وخصوصا المشروعات الصناعية الكبرى ، وتمثل الحكومات والبنوك المركزية العنصر الرئيسي للاقراض ، فهذه الحكومات والبنوك المركزية تقوم بايداع احتياطياتها من العملات الاجنبية في اليوروماركت للحصول على فائدة مع ضمان توافر المرونة الكافية ، وقد تقوم الحكومات والبنوك المركزية بهذا الايداع مباشرة أو عن طريق بنوكها التجارية أو عن طريق بعض المؤسسات الدولية مثل بنك التسويات الدولية .

كيف تتم العملية :

لنتذكر الحقيقة الاساسية هنا ، وهي أن اليوروماركت هي في الحقيقة عبارة عن قيود محاسبية في البنوك وليست انتقالات فعلية للعملات من بلادها الى البنوك الاجنبية فكل عملية في اليورودولار مثلا تتمثل في انتقالات الودائع في البنوك الامريكية بالولايات المتحدة الامريكية لحساب بنوك أوروبية ، دون خروج دولار واحد من الولايات المتحدة الامريكية الى سوق لندن مثلا أو سنغافورة ، هذه هي الحقيقة الاساسية ، ولبيان ذلك نأخذ مثالا عمليا .

نبدأ بافتراض أن أحد المستثمرين أراد أن يضع مبلغ مليون دولار في سوق اليورودولار للاستفادة من مزايا أسعار الفائدة مثلا . . فهذا المستثمر يكون له في الاصل حساب دائن في أحد البنوك الامريكية في الولايات المتحدة الامريكية ، وهو الآن ينقل هذا الحساب الى أحد اليوروبانك (بنوك أوروبية) ، فيأمر بنكه في الولايات المتحدة الامريكية بنقل هذا الحساب لأمر البنك الاوروبي (في لندن مثلا) ، وفي هذه الحالة لاتحدث أية انتقالات فعلية للدولارات من الولايات المتحدة الامريكية الى لندن وانما يتعلق الامر بمجرد قيود حسابية ينقص فيها البنك الامريكي من خصومه مليون دولار كانت

www.ibtesama.com

مستحقة للمستثمر ، ويزيد هذه الخصوم بمليون دولار أصبحت مستحقة للبنك الاوروبي في لندن ، وفي نفس الوقت يقيد البنك الاوروبي في لندن زيادة أصوله مليون دولار وديعة له في البنك الامريكي في الولايات المتحدة الامريكية ، وزيادة خصومه بمليون دولار مستحقة للمستثمر الفرد .

وهذا كله يتم دون انتقال للدولارات التي تظل موجودة في الولايات المتحدة وان أصبحت الآن مملوكة للبنك الاوروبي في لندن .

ثم ان هناك محلا للتساؤل عما اذا كان في امكان البنوك الاوروبية الاضافة الى الكتلة النقدية العالمية بخلق يورودولار أو عملات دولية جديدة ، كما هو الحال في البنوك التجارية المحلية التي تقوم بخلق نقود جديدة (نقود الودائع) أثناء قيامها بمنح ائتمانها للمتعاملين معها ، وهناك خلاف في الرأي حول هذا الموضوع .

وقبل أن نتناول هذا الخلاف ينبغي أن نشير الى أن هذا الخلاف يتعلق في الواقع بمدى امكان البنوك الاوروبية الاضافة الى العملات في تعاملها مع غير البنوك ، أما في التعامل الداخلي بين البنوك الاوروبية ، فمن الواضح أن هناك ودائع جديدة تنشأ فيما بينها تؤدي الى زيادة حجم المطلوبات من اليورودولار ، ولكن هذا لا يمثل زيادة حقيقية لها أثر اقتصادي في عرض النقود ، نظرا لأن البنوك ليست وحدات منفقة ومن ثم لا تأثير لها على مستوى النشاط الاقتصادي ، وطالما ظلت العلاقة فيما بين البنوك الاوروبية فان تضاعف المطالبات فيما بينها لا أهمية له ، وتثور الصعوبة فيما يتعلق بمعاملات البنوك مع غيرها ، فهل تؤدي عمليات هذه البنوك الى الاضافة الى وسائل الدفع بحيث يمكن القول بأن اليوروماركت يزيد من عرض النقود ، أو أنها على العكس لا أثر لها على زيادة عرض النقود .

هذه المسألة على جانب كبير من الاهمية ، لأن عددا من الاقتصاديين يرون أن البنوك الاوروبية تخلق في الواقع نقودا جديدة ، وبذلك تسهم في الضغط التضخمي العالمي ، وتأتي خطورتها من أنها ليست خاضعة لأية سلطة سياسية ، وبذلك تمثل ثغرة في النظام النقدي العالمي وهي ثغرة ذات آثار تضخمية عالمية .

وأيا كان الأمر ، فان ابداء الرأي في هذا الموضوع يتوقف على تحديد دور البنوك الاوروبية ، هل هي مجرد وسيط مالي مثل صناديق الادخار وأن المودعين

www.ibtesama.com

فيها دائما من المستثمرين ، أو أنها أكثر من وسيط مالي وأنها أشبه بالبنوك التجارية بحيث أن المودعين فيها ليسوا بالضرورة مستثمرين وانما يفضلون الايداع لدى هذه البنوك كوسيلة مستمرة وعادية لتسوية المعاملات .

والسؤال المطروح الآن هو هل البنوك الاوروبية ـ وهي مؤسسات مالية وسيطة ـ قد وصلت الى مرحلة البنوك التجارية بحيث أن المتعاملين معها ليسوا بالضرورة مستثمرين وانما يقبلون الايداع لديها لتسوية المعاملات ، في هذه الحالة فان البنوك الاوروبية يمكن أن تخلق نقودا جديدة ، وأن تضيف الى حجم الكتلة النقدية ، أما اذا ظلت البنوك الاوروبية مجرد وسيط لتجميع الموارد المالية للمستثمرين وتوزيعها مقابل عائد على المقترضين فانها لا تخلق شيئا جديدا .

والواقع أن المتعاملين مع البنوك الاوروبية هم أيضا من المستثمرين ، ولم تستخدم ـ بعد ـ الودائع الاوروبية كوسيلة لتسوية المعاملات ، ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن البنوك الاوروبية لا تعدو أن تكون مؤسسات مالية وسيطة ، ومع ذلك فان هناك اتجاها متزايدا لدى العديد من المؤسسات وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاحتفاظ دائما بودائع لدى البنوك الاوروبية بصرف النظر عن حاجتها للاستثمار ، ومع مزيد من التعامل فيما بين هذه الشركات عبر البنوك الاوروبية فانه لا يمكن أن نتجاهل أن هذه البنوك يمكن أن تساعد على زيادة النقود في العالم .

اليوروماركت والدول النامية :

وقد زاد اعتماد الدول النامية في السنوات الأخيرة على الاقتراض من اليوروماركت ففي خلال الفترة ٧١ ـ ٧٣ مولت البنوك التجارية الخاصة حوالي ٢٠٪ من احتياجات هذه الدول وارتفعت هذه النسبة الى ٤٢٪ في الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٦ ، هذا مع ملاحظة تزايد حجم العجز في موازين مدفوعات هذه الدول ، وقد أثار هذا الوضع عدة تساؤلات حول مدى سلامة عمليات هذه البنوك ، واتجهت بعض المجهودات الى محاولة تقليص اعتماد الدول النامية على هذا التمويل بايجاد مصادر أخرى للتمويل ، ومن الأفكار السائدة في هذا الخصوص اقتراح « ويتفن » مدير عام صندوق النقد الدولي لايجاد تسهيلات

www.ibtesama.com

جديدة من الدول الصناعية والدول النفطية لتخفيض اعتماد الدول النامية على المصادر الخاصة واليوروماركت .

ويمكن القول بصفة عامة ان هذه الظاهرة ترجع الى ما لحق موازين المدفوعات من تطور بعد ١٩٧٣ على وجه الخصوص ، فقد ازدادت الفوائض النفطية مما أدى الى ظهور عجز مقابل ، ونظرا لأن الفوائض النفطية قد اتجهت في جزء كبير منها الى اليوروماركت ، فانه من الطبيعي أن يتم تمويل جزء كبير من العجز المقابل عن طريق نفس السوق ، ولذلك فان الدول النامية مضطرة للالتجاء الى اليوروماركت للحصول على التمويل اللازم .

ويثور الخلاف بين الاقتصاديين ـ كما هو الحال دائما ـ حول دور اليوروماركت في تحقيق الاستقرار العالمي ، فالبعض يرى أن هذا النظام باعتباره مستقلا عن أي تنظيم ورقابة دولية ، يمكن أن يكون سببا في اهتزازات وعدم استقرار للاوضاع المالية والنقدية ، في حين يرى البعض الآخر أنه لنفس السبب ، فان اليوروماركت يعتبر من أسباب الاستقرار لأن تضارب السياسات وتعارضها هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ، واليوروماركت باستقلاله النسبي يمكن أن يساعد على تحقيق التوازن بايجاد وسيلة موضوعية للتوفيق بين الاتجاهات المتضاربة .

أما الحقيقة بين الرأيين ، فانها تتوقف على موضعك ، وفي أي طرف تكون ، ولذلك فانه لا جدوى من البحث في أي الرأيين أصوب ، واذا كان من ضرورة للاختيار فاننا نقول بأن اليوروماركت ـ ككل المؤسسات ـ يخدم الأقوياء أكثر من غيرهم .

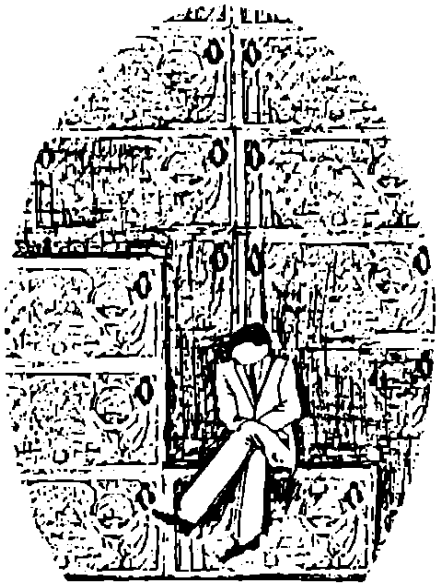

www.ibtesama.com

الـــدولار المشـكلة

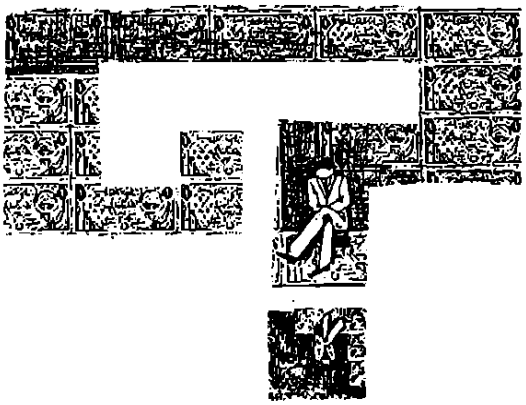

قيـل ان المشكلة هي سؤال يبحث عن اجابـة ، ولكن ليس كل سؤال بمشكلة فينبغي ان يكون سؤالا جادا ومهما ، وهذا مايفترض ان الاجابة غـير معروفة له ، ولكنها تستحق المعرفة ، وان تكون قابلة للمعرفة ، وان لم تكن سهلة وواضحة .

ويبدو لنا أن الدولار ومايطرحه حاليا من تساؤلات ، تتوافـر له هـذه الخصائص فنحن في الواقع في مواجهة الدولار المشكلة ، والذي يطرح اسئلة لاتعرف عنها اجابات ، وان كنا نحتاج الى ذلك .

ونعتقد أن اسلم الطرق هو أن نبدأ من البداية ، ولاضرر اذا أدى ذلك الى ترديد بعض البدهيات ، فان الخطر لايقع عادة من كثرة ترديدها ، وانما فقط عند تجاهلها .

فما هو هذا الدولار المشكلة . . . . . ؟

العربي العدد ٢٣٤ مايو - (ايار) ١٩٧٨

www.ibtesama.com

عن عملة اسبانية

بدأ استخدام الدولار في الولايات المتحدة الامريكية ، مع قانون العملات الذي صدر في عام ١٧٩٢ في عهد توماس جيفرسون ، وقد اخذت تسميته عن عملة اسبانية كانت متداولة بكثرة في المستعمرات الامريكية قبل الاستقلال .

وقد بدأ الدولار في سنة ١٧٩٢ على أساس قاعدة المعدنين التي كانت شائعة بين الدول في ذلك الوقت ، وبخاصة فرنسا ، فكان الدولار يعادل ٣٧١,٢٥ جراما من الفضة الخالصة أو ٢٤,٧٥ جراما من الذهب الخالص ، وهو يشير الى نسبة ١٥ : ١ ، وهي النسبة السائدة بين الفضة والذهب في ذلك الوقت ، ومع ماأظهرته قاعدة المعدنين من صعوبات اصبح الدولار اعتبارا من عام ١٨٧٣ معرفا على اساس الذهب وحده في ظل قاعدة الذهب .

وبعد الازمة العالمية سنة ١٩٧٩ خفض الدولار فاصبح ١٣,٧١ جراما من الذهب في سنة ١٩٣٤ بحيث اصبح ثمن الاوقية من الذهب يعادل ٣٥ دولار .

وقد ظل هذا السعر للدولار مستمرا حتى عام ١٩٦٨ ، حين بدأت سلسلة من التخفيضات .

وفي كل هذا كان الدولار قابلا للتحويل الى ذهب لغير المقيمين حتى الغي ذلك في اغسطس ١٩٧١ .

وعندما نقول بأن الدولار كان معروفا بالذهب حتى اغسطس سنة ١٩٧١ ، فليس معنى ذلك أن التطور النقدي في الولايات المتحدة الامريكية قد توقف عند مرحلة النقود الذهبية ، بل على العكس فقد كان التطور النقدي في الولايات المتحدة الامريكية أسرع من أي دولة اخرى ، ولذلك فان النقود الورقية ثم نقود الودائع (ديون البنوك التجارية) كانت تمثل النقود الاساسية في الاقتصاد الامريكي ، فرغم ان الدولار تصدره السلطات النقدية (البنوك الفيدرالية والبنوك التجارية) الا أن المدين الحقيقي به ليس فقط هذه المؤسسات ، ولكنه الاقتصاد القومي في مجموعة ، فمن يحمل الدولار ، وطنيا كان أو أجنبيا ، له الحق في الحصول على مايشاء من السلع والخدمات المعروضة في السوق الامريكي ، يستوفي حقه ممن يشاء في الاقتصاد الامريكي ، وتمتع

www.ibtesama.com

الدولار (والنقود بصفة عامة) بهذه الخاصية ، يرجع الى القبول العام الذي تتمتع به النقود .

قصة النقد الدولي :

وضع أساس نظام النقد الدولي الحالي في بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية . ونظرا لان واضعي هذا النظام تأثروا بذكرياتهم عن اوضاع النقد الدولية السابقة ، فمن الضروري الاشارة الى ذلك لفهم اساس النظام الحالي .

قبل قيام الحرب العالمية الاولى ، كان العالم يسير على قاعدة الذهب ، ومقتضى هذه القاعدة ان تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب ، وهو مايعني ثبات اسعار الصرف بين العملات على اساس اوزان الذهب في كل منها ، على ان اهم مايميز قاعدة الذهب ، ليس فقط ثبات أسعار الصرف ، وانما اخضاع التوازن الداخلي في كل دولة لمقتضيات التوازن الخارجي ، فعند حدوث اختلال موازين المدفوعات بين الدول يؤدي خروج الذهب ودخوله فيما بين الدول الى اعادة التوازن في العلاقات الدولية عن طريق التفسير في مستويات الاسعار والدخول بين الدول .

ففي ظل قاعدة الذهب ، تفقد الحكومات القدرة على اتخاذ سياسات اقتصادية داخلية مستقلة ، وتخضع هذه السياسات لظروف التوازن الخارجي .

واذا كان هذا النظام لم يسر من الناحية العملية على هذه المبادىء النظرية ، بل قام بنك انجلترا والاسترليني بدور اساسي في تنظيم التجارة الدولية والتأثير على العلاقات الدولية والسياسات الداخلية ، فان ذلك لايمنع القول بان النظام سار في مجموعه سيرا هادئا ولم تنشأ عنه أزمات كبيرة .

وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، حاولت انجلترا اعادة نفس النظام السابق ، وبالفعل فقد عادت انجلترا الى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ وعلى اساس قيمة الاسترليني قبل الحرب ، وكان الأمل هو عودة الاوضاع السابقة ولكن المبالغة في تحديد قيمة الاسترليني من ناحية والظروف الجديدة من ناحية أخرى أدت الى تقويض النظام الاقتصادي القائم مع الازمة العالمية في ١٩٢٩ . وتركت

www.ibtesama.com

انجلترا الى غير رجعة قاعدة الذهب .

ومنذ الازمة العالمية وحتى الحرب العالمية الثانية ، وقد مر العالم بتجربة قاسية بعد ترك قاعدة الذهب وثبات اسعار الصرف ، بدأت بالاخذ بتقلبات اسعار الصرف ، للدخول في حروب تنافسية لتخفيض اسعار العملات ، وانتهت بفرض القيود على التجارة الدولية والاخذ بسياسات للحماية والاتفاقات الجمركية والرقابة على الصرف ، وكانت النتيجة تقلص التجارة الدولية وانخفاض معدلات النمو وربما اخيرا قيام الحرب العالمية الثانية ، لذلك فقد كان من الطبيعي ان تنشغل الاذهان قبل نهاية الحرب بوضع قواعد جديدة لنظام النقد الدولي في ضوء التجارب الماضية ، ونظرا لان ذكريات تقلبات اسعار الصرف كانت ماتزال عالقة بالاذهان ، وفي نفس الوقت الحنين لنظام ماقبل الحرب العالمية الاولى كان كبيرا ، لذلك لم يكن من الغريب ان يتجه واضعو اتفاقية بريتون وودز الى الأخذ بنظام لثبات اسعار الصرف . ولذلك فقد وضع هذا النظام قواعد ومبادىء لنظام النقد الدولي .

مشكلة النقص في السيولة :

وأول هذه المبادىء هي استقرار أسعار الصرف وثباتها للعملات المختلفة بحيث تتعهد الدول بتحديد قيم عملاتها بالنسبة للذهب وتتعهد بحماية هذه الاسعار ، ويجوز في احوال خاصة وعند حدوث اختلالات جوهرية ، تعديل اسعار الصرف بموافقة الصندوق ووفق شروط خاصة .

ويرتبط بتحقيق استقرار اسعار الصرف ، تحرير التجارة وتقرير حرية تحويل العملات ويقوم صندوق النقدي الدولي بالاشراف على تحقيق هذه المبادىء .

. ومن المهم ان نلاحظ هنا انه اذا كان نظام بريتون وودز قد اخذ بنظام ثبات اسعار الصرف ، وبذلك يتفق في وجه قاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاولى ، الاان هناك اختلافات اخرى سياسية وبوجه خاص فانه في ظل قاعدة الذهب ، هناك جهاز لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية عند حدوث اختلالات عن طريق دخول الذهب وخروجه ومايرتبط به من تغيير في

www.ibtesama.com

مستويات الاسعار والدخول ومع عدم وجود سياسات اقتصادية داخلية مستقلة .

أما في ظل نظام بريتون وودز ، فان الدول مع اخذها بنظام ثبات اسعار الصرف ، فانها لم تتخل عن سياساتها الداخلية المستقلة ولم تخضعها لاعتبارات قاعدة الذهب ، فكل دولة كانت تقوم بتحديد سياستها الداخلية من حيث مستوى الاسعار والدخل (والبطالة) بصرف النظر عن اعتبارات التوازن الخارجي ، ولذلك فقد واجه نظام بريتون وودز منذ البداية عقبات لم تعرفها قاعدة الذهب .

والواقع ان العمل ادى الى جمود في اسعار الصرف بشكل يزيد كثيرا عما ورد في اذهان واضعي اتفاقية الصندوق الذين كانوا يرون إمكان التعديل لمقابلة القيمة الحقيقية للعملات ، ولكن مع حرية انتقال رؤوس الاموال الكبيرة ، فان السماح بالتعديل كان سيساعد على نمو المضاربات ، ولذلك عمد القائمون على صندوق النقد الدولي والمسئولون عن البنوك المركزية الى التشدد في تغييرات اسعار الصرف وتحقيق اكبر قدر من الجمود خوفا من هذه المضاربات ، وقد ادى هذا الجمود المبالغ فيه الى ظهور العديد من المشاكل .

وازاء جمود اسعار الصرف من ناحية ، وعدم رغبة الدول في اخضاع توازنها الداخلي للظروف الخارجية من ناحية أخرى ، فقد واجه نظام النقد الدولي مشكلة النقص في السيولة (او النقود الدولية) .

فمن المستحيل ان تنجح جميع الدول في تحقيق التوازن في علاقاتها في كل لحظة .

ولم يتضمن نظام بريتون وودز عند انشائه سوى وسيلة واحدة للمدفوعات الدولية وهي الذهب ، واتفق على ان يقوم صندوق النقد الدولي بمنح الدول التي تعاني من عجز قروضا تمكنها من مواجهة العجز في حالات معينة .

ومع ذلك فقد كانت هناك حاجة الى توفير كميات كافية من السيولة الدولية تسمح بمواكبة الزيادة المستمرة في العلاقات الدولية ، وقد ظهر واضحا ان الذهب غير قادر على القيام وحده بهذا الدور ، فانتاج الذهب لم يكن كافيا لمواجهة احتياجات العالم من السيولة الدولية .

www.ibtesama.com

لكل ذلك فقد كان من الضروري البحث عن أصول جديدة يمكن أن تستخدم مع الذهب بالاضافة الى السيولة الدولية ، وقد كان من المتصور الاخذ بأحد حلين : الاول الاتفاق على ان تقوم سلطة نقدية دولية باصدار نقود دولية ، والثاني أن تستخدم احدى العملات الوطنية كنقود دولية .

ولم يكن العالم مهيأ في ذلك للحل الاول ، لذلك فلم يكن هناك مناص من استخدام احدى العملات الوطنية كنقود دولية تستخدم الى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية وتحتفظ بها الدول في احتياطاتها لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات ، وقد كان الدولار أكثر العملات فرصة للقيام بهذا الدور الجديد .

على قاعدة الدولار :

خرج العالم محطما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن هناك من اقتصاد سليم سوى الاقتصاد الامريكي ، الذي زادت طاقته الانتاجية على الجانبين المدني والعسكري .

وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي ان ينشأ طلب عالمي على الانتاج الامريكي لاعادة التعمير ، وايضا للحصول على السلع الاستهلاكية والغذائية ، ومن الطبيعي ان نتوقع في مثل هذه الظروف أن ينشأ نوع من القبول الدولي العام للدولار ، الامر الذي فتح الطريق امامه ليصبح عملة دولية . . . وكانت هذه هي الخطوة الاولى .

وعندما قامت الحرب الكورية في بداية الخمسينيات وكانت هذه بداية سلسلة الحروب الصغيرة فيما بعد ، فقد ساد انطباع بأنها مقدمة لحرب عالمية ثالثة ، ولذلك فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية في تكوين مخزون سلعي ضخم من جميع انواع السلع ، ومن ثم زاد طلبها على صادرات معظم الدول وارتفعت أسعارها ، ووجدت هذه الدول نفسها لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية محققة لفوائض ومحتفظة بدولارات ، اخيرا توافر الدولار للدول الاخرى ، وبذلك تحققت الخطوة الثانية لقيام الدولار بدور النقود الدولية ، فالى جانب توافر القبول العام له ، فقد أصبح هو نفسه متوافرا .

www.ibtesama.com

وبدلا من ان تستخدم الدول هذه الدولارات للاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية ، فقد احتفظت بها كاحتياطي لاستخدامه في مواجهة صعوبات موازين المدفوعات ، وبهذا الشكل دخل الدولار الى جانب الذهب في احتياطيات الدول ، وأصبح نقودا دولية وليس فقط مجرد عملة وطنية .

وبهذا الشكل بدأت تظهر مشاكل الدولار الدولية ، وهي مشاكل نشأت عن وجود تناقض اساسي فيوضع الدولار كاصل مالي تصدره سلطة وطنية للقيام بدور دولي .

ارباح المحتكر :

والمعروف ان محتكر اصدار النقود ـ وطنية كانت أودولية ـ يتمتع بالاستيلاء على ارباح ومكاسب نتيجة قيامه باصدار هذه النقود ، وقد عرفت هذه المكاسب منذ وقت طويل ـ فعندما كان الامير الاقطاعي يقوم بسك النقود باسمه كان يقتطع جزءا من وزنها ، ويسك العملة بوزن اقل وبنفس القيمة القديمة . وهذا المكسب الذي يحققه الامير يعرف « بحقوق السيد » ويمكن القول بصفة عامة ان هذه المكاسب تتمثل في الفرق بين نفقة اصدار النقود وبين قيمتها الاسمية ، ونظرا لان النقود الورقية ـ ومن باب أولى نقود الودائع ـ تكاد لاتتضمن اية نفقة فانه يمكن القول بأن المكاسب التي يحققها محتكر اصدار النقود تقترب من قيمة النقود المصدرة ذاتها .

وتتمتع الولايات المتحدة الامريكية حاليا ـ باعتبارها السلطة التي تصدر الدولار للاستخدامات الدولية ـ بهذه المكاسب الاحتكارية او حقوق الاقطاعي .

وترجع اسباب هذه المكاسب الى ان الدول لاتحصل على الدولارات الا مقابل تنازلها عن أصول مختلفة ، فى حين ان الولايات المتحدة الامريكية لاتتكلف شيئا في سبيل اصدار هذه الدولارات (سوى تكاليف الطبع والادارة) . فالدول في سبيل حصولها على الدولارات تضطر الى التنازل عن أصول مختلفة للولايات المتحدة الامريكية في شكل سلع وخدمات أو في شكل ملكية وأصول مالية .

www.ibtesama.com

وهذه الدولارات لاتستخدم للحصول على سلع من الاقتصاد الامريكي وانما يحتفظ بها في احتياطي الدول لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات فيما بين هذه الدول وبعضها ، ولذلك فان الولايات المتحدة الامريكية تحقق كسبا كبيرا من وراء احتكارها سلطة اصدار هذه النقود الدولية .

واذا كان الميزان التجاري الامريكي قد ظل موفقا طوال الخمسينيات والستينيات ، فان الولايات المتحدة الامريكية قد قامت باستثمارات على طول العالم وعرضه بأحجام تزيد كثيرا على الفائض في هذا الميزان التجاري . وكان معظم هذه الاستثمارات الامريكية في الخارج يمول عن طريق احتفاظ دول العالم بالدولار كعملة احتياطي دولي ، فالولايات المتحدة الامريكية كانت تقدم دولاراتها للدول المختلفة لكي تحتفظ بها هذه الدول كاحتياطي ، وتحصل امريكا مقابل ذلك على ملكية واستثمارات كبيرة في تلك الدول .

وقد كان هذا هو السبب الاساسي الذي اثار الرئيس الفرنسي ديجول في منتصف الستينيات على دور الدولار في نظام النقد الدولي ومحاولة الضغط للعودة الى نظام الذهب .

ومنذ السبعينيات بدأ الميزان التجاري الامريكي يعرف عجزا ، وهنا ايضا لم تحتج الولايات المتحدة الامريكية الى تقليص استثماراتها السابقة ، بل ان هذا العجز قد مول عن طريق الحقوق الاقطاعية بالاضافة الى تدفق الفوائض النفطية اليها .

دين على العالم :

وقد نبه الاقتصادي الامريكي ـ البلجيكي الاصل تريفن ، منذ بداية الستينيات الى خطورة نظام النقد الدولي القائم على عملة وطنية لاحدى الدول ، فهذا نظام بطبيعته مزعزع وغير مستقر ، ويؤدي الى ازمات ثقة وقلاقل .

ففي هذا النظام تحتفظ الدول بالدولار كاحتياطي لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات ، والدولار بهذا الشكل نقود دولية ، اي انه يمثل دينا على الاقتصاد العالمي ويقبل في تسوية المدفوعات الدولية ، ولكن الدولار ايضا دين

www.ibtesama.com

على الاقتصاد الامريكي .

وعادة لاتبقى الدول احتياطياتها من الدولار عاطلة ، وانما تحاول استغلالها فيما يعود عليها بعائد دون ان يفقد هذه الارصدة الدولارية سيولتها ، ولذلك فان السلوك الطبيعي هو ان توظف هذه الاحتياطيات الدولارية في ديون قصيرة الاجل في الولايات المتحدة الامريكية (عادة اذونات خزانة امريكية) .

وبذلك فكلما زاد حجم الدولار المستخدم كوسائل دفع دولية ، زادت مديونية الولايات المتحدة الامريكية قصيرة الاجل ، رغم ان زيادة هذه المديونية قصيرة الاجل قد تصاحبها زيادة أكبر في دائنية الولايات المتحدة الامريكية للعالم الخارجي في شكل استثماراتها الخارجية ، فان هناك صعوبة معينة وهذه الصعوبة هي ان ديون الولايات المتحدة الامريكية تكون عادة قصيرة الاجل (اغلبها مستحق لاقل من شهر) ، في حين أن حقوقها طويلة الاجل وهذا من شأنه ان يخلق مشاكل سيولة فيما لو قرر الدائنون تصفية ديونهم مرة واحدة ، ومن هنا تنشأ ازمات الثقة .

ونظرا لان وضع الدولار لم ينشأ نتيجة اتفاق دولي ، وانما قام بالتدريج فقد كان من الطبيعي أن ينظر اصحاب هذه الارصدة الى احتياطيات الولايات المتحدة الامريكية من الذهب والعملات الاجنبية ، وقد كانت احتياطيات الولايات المتحدة من الذهب والعملات الاجنبية في سنة ١٩٥٠ تبلغ ٢٤,٣ بليون دولار ، في حين لم تجاوز الارصدة الدولارية للدول الاخرى ٨,٩ بليون دولار ، أي أن النسبة كانت ٢٧٣٪ ومع زيادة استخدام الدولار كاحتياطي زادت مديونية الولايات المتحدة قصيرة الاجل من ناحية وقلت من ناحية أخرى للذهب والعملات الاجنبية ، فارتفعت الارصدة الدولارية ، للدول الاخرى الى ٣٤,٢ بليون دولار في ١٩٦٧ مقابل احتياطات أمريكية ١٤,٨ بليون دولار فقط ، أى انخفضت النسبة الى ٤٥٪ فقط .

ولايخفى مايؤدي اليه ذلك من زعزعة في الثقة ، حقا ان هذا هو وضع كل البنوك ، فهي تبيع مديونيتها قصيرة الاجل مقابل حقوق طويلة الاجل ، ولكن البنوك نظام مستقر ومقبول وهناك البنك المركزي الذي يضمن التزامات هذه البنوك .

www.ibtesama.com

والولايات المتحدة الامريكية كبنك للعالم لابد ان تواجه نفس الامور ، ولكن المشكلة هي ان قيام الولايات المتحدة بدور بنك العالم لم يتم باتفاق دولي ، كما لاتوجد سلطة دولية تضمن التزاماتها ، ولذلك فان عدم الاستقرار وازمات الثقة امر التصق بطبيعة النظام .

في نطاق المسئولية الدولية :

بتحول الدولار الى نقود دولية ، يفترض ان تتم ادارته في ضوء المسؤوليات الدولية ، وفي مقدمة هذه المسؤوليات العمل على استقرار قيمة هذا الدولار سواء بالنسبة الى الذهب والعملات الأخرى ، أو بالنسبة للسلع ومنع التضخم .

وتلجأ الدول عادة الى استخدام النقود في سياستها النقدية كجزء من السسياسة الاقتصادية الداخلية لتحقيق بعض الاهداف (العمالة ، الاستثمار مستوى الاسعار) ، ولذلك فانه من الواجب ان تكون ادارة الدولار موجهة أساسا للمصلحة الدولية ، ولايستخدم كجزء من وسائل السياسات الداخلية .

وعندما بدأ التعارض بين اعتبارات المسؤولية الدولية وبين احتياجات السياسة الداخلية ترددت السلطات الامريكية ، وكان عملها مشوبا بالاضطراب ، مما ادى الى الاساءة الى الاستقرار الدولي والداخلي على السواء .

وقد تم اعتماد الدولار كنقود دولية في ظل قاعدة الذهب ، وحيث كانت السلطات الامريكية ملتزمة بتحويل الدولار الى ذهب بسعر ثابت (٣٥ دولار للاوقية) فقد كان من المفروض الاستمرار في ذلك ، ومع ذلك فقد كان من المستحيل تحقيقه .

فمع استمرار زيادة الحاجة الى السيولة الدولية ومن ثم الى الدولار ، ومع عدم نمو الذهب بنفس المعدل ، فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها وقد تراكمت عليها الديون قصيرة الاجل في نفس الوقت الذي لم تتزايد فيه احتياطاتها من الذهب ، ومع احتمالات المضاربة على الذهب من ناحية والتجاء فرنسا الى تحويل ارصدتها الدولارية الى ذهب من ناحية اخرى فقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية عدة اجراءات بدأت بسنة ١٩٦٨ وانتهت بقرار

www.ibtesama.com

اغسطس بسنة ١٩٧١ بمنع تحويل الدولار الى ذهب . كذلك فشلت الولايات المتحدة الامريكية في حماية قيمة الدولار ، واخذت الضغوط التضخمية تظهر خصوصا مع حرب فيتنام ، مما جعل إبعاد الدولار الامريكي عن ظروف الاقتصاد الداخلية أمرا صعبا ، ولذلك فقد اخذت الادارة الامريكية في استخدام السياسة النقدية لمواجهة مشاكلها الداخلية بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار خارجية على الدولار ، الامر الذي اظهر مدى التعارض بين المسؤولية الدولية والاحتياجات المحلية .

بداية عصر جديد :

بالاضافة الى الصعوبات المتقدمة في طبيعة نظام النقد الدولي فقد ادت تطورات الاقتصاد العالمي الى مضاعفة مشاكل الدولار ، فقد تغيرت اوضاع العالم الاقتصادية ، فاوروبا واليابان اعادتا بناء اقتصادياتهما وأصبحتا قوة اقتصادية يعتد بها ، ولذلك فان قيمة الدولار لم تعد معبرة عن حقيقة الاوضاع الجديدة ، واصبحت المبالغة في قيمة الدولار عقبة امام النظام الدولي ، كما كانت المبالغة في تحديد قيمة الاسترليني سنة ١٩٢٥ عقبة امام نظام الذهب الذي حاولت انجلترا اعادته بعد الحرب العالمية الاولى ، وقد ساعدت حرب فيتنام على زيادة الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة ، مما اضطرها الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي زعزعت مركز الدولار الدولي .

وقد بدأت هذه الاجراءات بمنع جزئي لتحويل الدولار الى ذهب في مارس سنة ١٩٦٨ ، وانشاء سوقين للذهب ، إحداهما للتعامل الرسمي بين المؤسسات النقدية بسعر التعادل الرسمي (٣٥ دولار للاوقية) والأخرى سوق حرة للتعامل في الذهب .

ثم اضطرت الولايات المتحدة الى تخفيض قيمة الدولار اكثر من مرة ، وفي اغسطس سنة ١٩٧١ اتخذ الرئيس الامريكي نيكسون اكثر الاجراءات خطورة بمنع تحويل الدولار لذهب لغير المتيمين ، وبذلك تحول نظام النقد الدولي الى نظام الدولار الورقي .

www.ibtesama.com

وبدأ العالم في التفكير في اعادة النظر في النظام القائم ، فشكلت في صيف سنة ١٩٧٢ في جنيف اللجنة الوزارية لاصلاح نظام النقد الدولي ولجنة العشرين بمعاونة لجنة النواب ، وبعد استقرار نسبي في اسعار العملات وخاصة بعد اتفاقية سمبثونيان في نهاية سنة ١٩٧٢ ، بدأت من جديد عمليات المضاربة الشديدة على العملات وخفضت الولايات المتحدة الامريكية الدولار من جديد في فبراير سنة ١٩٧٣ ، وبدأت الدول في تعويم عملاتها ، واصبح التعويم وتقلبات اسعار الصرف هي الظاهرة الغالبة ، رغم ماكانت تقضي به اتفاقية صندوق النقد الدولي من ضرورة تثبيت اسعار الصرف .

واستمرت المحاولات للبحث عن حل شامل يعتمد على ثبات اسعار الصرف حتى وقعت ازمة البترول ورفعت اسعاره ، وكانت نهاية عصر وبداية عصر جديد ، فقرر وزراء مالية الدول الصناعية (روما ـ يناير سنة ١٩٧٤) ، التخلي عن فكرة الحل الشامل وقبول الحلول المؤقتة ، والتنازل ـ تحت ضغط الظروف ـ عن ضرورة ثبات أسعار الصرف ، وقد تبلور هذا في التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي الذي تم الاتفاق عليه في جامايكا في نهاية سنة ١٩٧٦ ، وهو التعديل الذي يترك للدول حرية اختيار نظام الصرف ، وهو حل يوفق بين رغبة الولايات المتحدة الامريكية في الاخذ بنظام التعويم واصرار فرنسا على الاخذ بنظام ثبات اسعار الصرف وقد تم التوصل الى هذا الحل التوفيقي في اجتماع رامبويه ، بين الرئيس الامريكي والرئيس الفرنسي في نوفمبر ١٩٧٥ .

وبذلك أصبح النظام النقدي الدولي الحالي هجينا غير معروف الهوية ، فهو نظام يقوم على الدولار ، وهو نظام يعتمد أساسا على تعويم العملات ، وهو نظام لايضع أية ضوابط على الدولار الورقي بعد تحرره من القابلية للتحويل الى ذهب .

ولذلك فان التعديل الاخير لاتفاقية صندوق النقد الدولي وان كانت تعلن انتهاء نظام ، فانها ـ بعد ـ لم تنشيء نظاما بديلا .

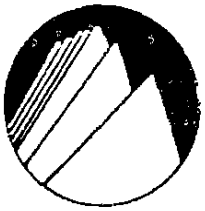

www.ibtesama.com

بعد « اليورودولار » :

كانما لم يكف ماتقدم من فوضى ، حتى نواجه بصعوبة اخرى تجعل السيطرة على الاوضاع النقدية العالمية امرا مشكوكا فيه ، فقد ظهر « اليورودولار » واليورودولار كما نعرف هي سوق للاقراض والاقتراض بالدولار خارج الولايات المتحدة ، ومن ثم خارج سيطرة السلطات النقدية الامريكية ، فهي سوق تتحرر من رقابة السلطات النقدية ، وهي نوع من الثغرات بالنسبة لواضعي اية سياسية نقدية ، وتقوم هذه السوق اساسا في لندن بالاضافة الى مراكز اخرى في بهاما والبحرين وسنغافورة وهونج كونج .

واذا كان قيام اليورودولار كظاهرة للتهرب من القيود الامريكية على رؤوس الاموال قد بدأت منذ سنة ١٩٦٣ ، فان أهميتها قد زادت بوجه خاص في السبعينيات وخصوصا بعد زيادة عائدات النفط ، حيث يستغل جزء كبير منها في هذه السوق ، وقد بلغ حجم اليورودولار في سنة ١٩٧٠ حوالي ٨٩,١ بليون دولار لتصبح ٤٦٦,١ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ (احصاءات مورجان جارنتي) .

وخطورة اليورودولار هي انها تمثل كتلة نقدية دولارية ضخمة جدا ولايمكن السيطرة عليها مباشرة من قبل السلطات النقدية الامريكية ، ويكفي في هذا الصدد ان نقارن حجم هذه السوق الدولارية بحجم الدولارات المتداولة في الاقتصاد الامريكي .

ونظرا لان تعريف النقود ليس امرا متفقا عليه ، ويمكن التمييز بين تعريفين ، احدهما ضيق يشمل الى جانب النقود المتداولة الودائع تحت الطلب ، والاخر واسع ويتضمن بالاضافة الى ذلك الودائع لاجل ، فاننا نجرى المقابلة بين الامرين ، وقد بلغ حجم النقود المتداولة في الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٠ ، ٢٢٥,٥ بليون دولار وحجم اليورودولار في نفس السنة ٨٩,١ بليون دولار أي بنسبة ٣٩,٥٪ ، وقد اصبحت هذه الكميات في سنة ١٩٧٧ ، ٣١٦,١ بليون دولار ، ٤٦٦,١ بليون دولار على التوالي أي بنسبة ١٤٧,٣٪ ، أى ان اليورودولار قد ازدادت نسبته من اقل من ٤٠٪ من النقود المتداولة في امريكا في سنة ١٩٧٠ الى حوالي مرة ونصف في ١٩٧٧ ، واذا اخذنا

www.ibtesama.com

بتعريف النقود الموسع ، فـان نفس الظاهـرة تتضح حيث تـرتفع النسبـة من ١٩,٧٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٥٦,٨٪ في سنة ١٩٧٧ .

وفي مواجهة هذه الاحجام الضخمة للدولارات خارج الولايات المتحدة الامريكية يمكن ان نتساءل عن مدى فاعلية اية سياسة امريكية داخلية للتأثير على مقدرات الدولار .

الاقتصاد الامريكي والدولار :-

تعرض الدولار في الآونة الاخيرة لضربات شديدة فانخفضت قيمته في جميع الاسواق ، ومع ذلك فانه ينبغي الاشارة الى ان الـدولار قـد اصبح لـه وجود مستقل الى حد بعيد عن حياة الاقتصاد الامريكي ، فرغم مايعانيه الدولار من مشاكل فان الاقتصاد الامريكي يعرف ظروفا مواتيه نسبيا .

فقد بدأ الاقتصاد الامريكي في الانتعاش قبل معـظم الدول الصنـاعية الاخرى ، واذا كان معدل النمو في سنة ١٩٧٧ اقل مما عليه في السنة السابقة ، الا ان الانجاز فيه يعتبر معقولا ، ويتوقع ان يعرف الاقتصاد معدلا للنمو هذه السنـة بين ٤,٥٪ - ٥٪ وهـو مـايجـاوز المتـوسط العـام للنمـو في الاقتصـاد الامريكي ، كذلك استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تحصر التضخم في حدود معقولة ، وهو يقل فيها عن متوسط التضخم في الدول الصناعية الاخرى باستثناء المانيا وسويسرا ، أما البطالة فانها لاتزال تمثل مشكلة ، ومع ذلك فانها تتجه الى التحسن ، رغم انها ترجع في كثير من ظروفها الى اسباب هيكلية .

وبالنسبة لوضع ميزان المدفوعات ، فان العجز المتوقع في الميزان التجاري لسنة ١٩٧٧ ، يبلغ حوالي ٢٠ بليون دولار وبعد اخذ العمليات غير المنظورة فـان العجز الجـارى يتـراوح بـين ٢٥ - ١٨ بليـون دولار ، ورغم ان قيمـة الواردات من النفط تبلغ حوالي ٤٠ بليون دولار فان الولايات المتحدة تحقق فائضا مع اوروبا يقـدر بحوالي ١٨ بليـون دولار مما يؤكـد استمرار القـدرة التنافسية للصناعة الامريكية بالرغم مما يثار حول هذا الموضوع . وبصفة عامة فان مجموع العجز الجارى في الولايات المتحدة الامريكية يبلغ ١٪ - ١,٥٪ من الناتج المحلي الامريكي .

www.ibtesama.com

ولايمثل تمويل هذا العجز اية مشكلة حيث ان تدفق فوائض الاوبك الى السوق الامريكية يعتبر امرا متوقعا .

وفي ضوء هذا الانفصال بين اوضاع اقتصاد مرضى وأوضاع دولار متردٍّ يصبح اتخاذ السياسة صعبا ، فالمطالبة بوضع الحدود على النمو الامريكي لحصر التضخم يمكن ان تؤثر على أحد أهم محركات النمو في الاقتصاد العالمي ، والمطالبة بتخفيض العجز الجاري الامريكي ، يمكن ان تقوى الاتجاهات الانعزالية وتضع القيود على التجارة الدولية ، لايزال الدولار مشكلة ومازلنا نبحث عن اجابات لتساؤلاتنا ، بالرغم من هذا الحديث الطويل .

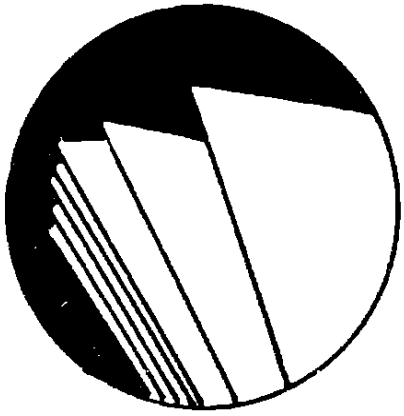

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

ملامح من صورة المستقبل

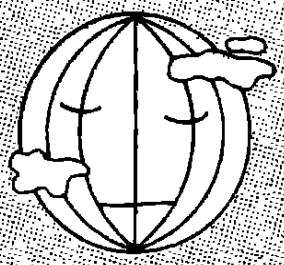

www.ibtesama.com

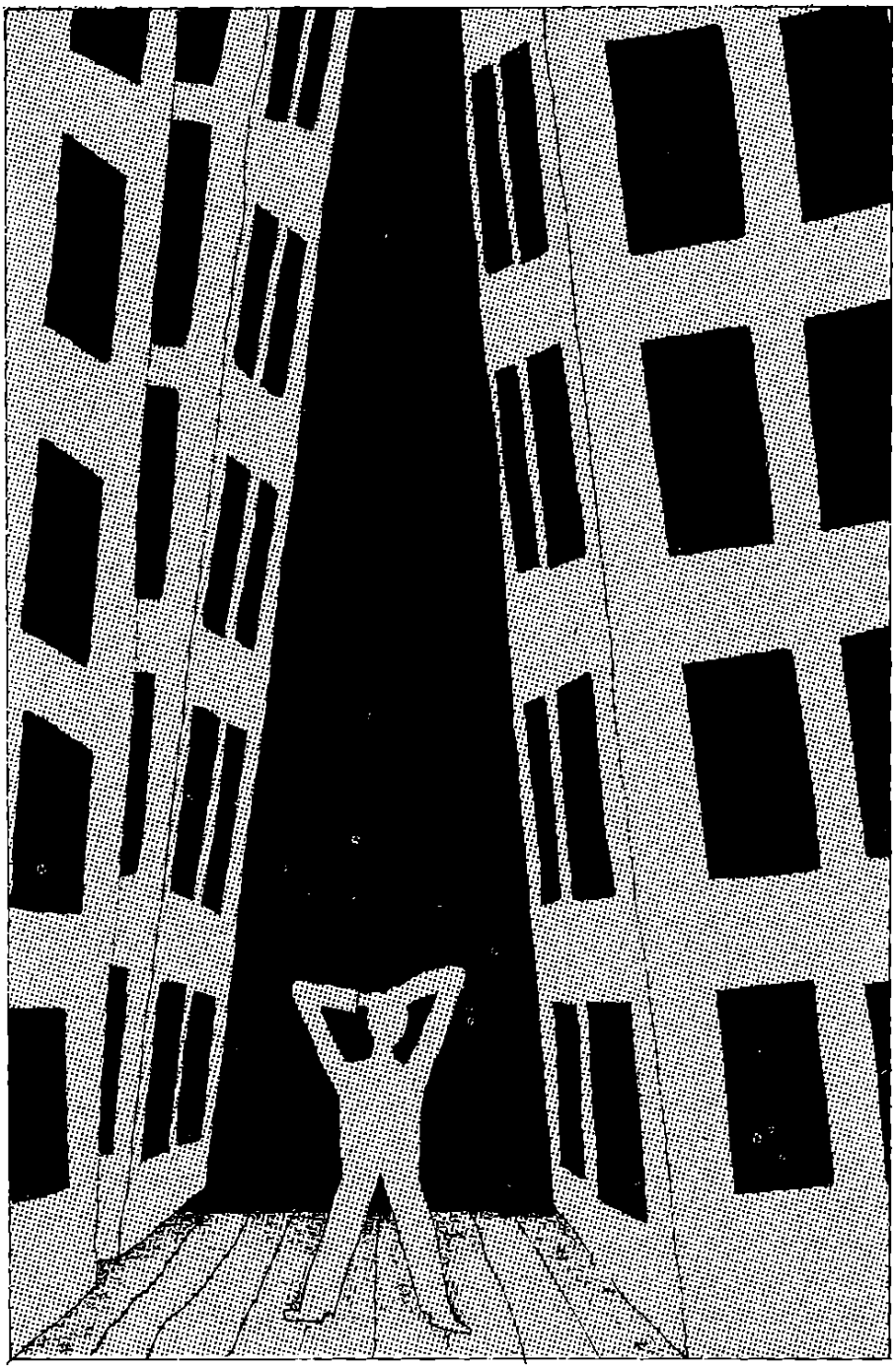

www.ibtesama.com

نصف الساعة الأخير
حدود العالم أضيق مما نتصور

« معجزة الحياة » هذه واحدة من العبارات التي تتكرر كثيرا على أسماعنا في ظروف متعددة ، حتى كادت تفقد معناها وسحرها ، ولكني لازلت أذكر تلك المرة التي تكرر الحديث عنها فبدت أمامي كما لو كانت كشفا جديدا لم يسبق اليه أحد ، كان ذلك في احدى الندوات العامة في فرنسا في بداية الستينيات حين كنت لا أزال طالبا للعلم في باريس ، وكان المتحدث أستاذا في كلية الطب ـ ولعل اسمه فيما اعتقد موریاك على اسم الكاتب الفرنسي الكبير ـ وقد أنشأ « معهدا للحياة » بهدف جذب كبار العلماء والفلاسفة والمثقفين للدفاع عن كل مظاهر الحياة والحيلولة ضد كل ما يتهددها ، وبدأ حديثه بالاشارة الى بداية ظهور فكرة المعهد في رأسه ، وقد كان ذلك عندما وجد نفسه في احدى الامسيات الى جوار سيدة جميلة في احدى حفلات الاستقبال وقد كان من الطبيعي ـ كانسان مهذب اجتماعيا ثم كفرنسي ـ ألا يتجاهل وجود هذه السيدة الجميلة الى جواره .

العربي العدد ٢٦٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٨١م .

www.ibtesama.com

وهكذا بدأ الحديث بينهما لتسأله عما يفعله في الحياة ، وبسرعة قدر أن التوقف عند ذكر مهنته كأستاذ بكلية الطب سيكون أقل الاشياء اثارة لانتباهها ، ولذلك فقد اختار أن يحدثها عن « معجزة الحياة » وكيف أن مانراه يوميا من مظاهر الحياة المختلفة لدي الانسان أو الحيوان أو النبات انما هي معجزة لامثيل لها في الاتقان والجمال ، وكيف أن الكون يكاد يتفاعل بأكمله من أجل الحفاظ على الحياة ونموها ، فارتفاع درجة الحرارة على الارض بواقع درجتين أو انخفاضها بدرجتين كفيل بالقضاء على الحياة أو على الأقل تعطيلها ، ففي الحالة الأولى قد يؤدي مثل هذا الارتفاع الطفيف في درجات الحرارة الى ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي ومن ثم غمر البسيطة كلها بالمياه ، كذلك فان انخفاضا محسوسا في درجات الحرارة قد يعني عودة العصور الجليدية واختفاء حياة الانسان المعاصر .

تحدي قوانين الطبيعة :

ثم لم يلبث محدثنا أن انتقل بها بعد ذلك إلى ظروف نشأة الحياة على الارض وما احتاجته من ملايين السنين في تطور بطيء من أشكال بدائية الى أنواع أكثر تعقيدا حتى ظهر الانسان ، وكيف ارتبط ذلك بتوفير ظروف مناخية استثنائية وتوفير للعناصر بنسب محددة لازمة للحياة وكيف أن أي اختلال فيها بزيادة أو بنقص كان يعني اختفاء الحياة بأكملها .

بل أنه ذهب الى القول بأنه يبدو أن الحياة في مجملها تمثل اتجاها نحو مزيد من التنظيم والترتيب في عالم يخضع لقانون « الانتروبيا » وذلك بالاتجاه نحو الفوضى أي عدم التنظيم ، فقد جاء القانون الثاني للثرموديناميكا مقررا بأن هناك اتجاها عاما للتطور نحو مزيد من الفوضى وعدم التنظيم ، وذلك في الوقت الذي تمثل فيه الحياة تطورا نحو مزيد من التعقيد في التنظيم ، فالمادة الحية تتميز عن المادة غير الحية بكثرة تعقيداتها وتنظيماتها ، بل ان صور الحياة نفسها

www.ibtesama.com

تتجه نحو مزيد من التعقيد والتنظيم من الخلايا البسيطة في الأميبا الى صور الحياة الأكثر تعقيدا ، وقد دعاه ذلك ـ رغبة في مزيد من التأثير على جارته الجميلة ـ الى الحديث عن أفكار القس تيلاردي شردان عن تطور المادة نحو الحياة في اتجاه متعاظم من التعقيد والتنظيم وهو مايتعارض مع قوانين الطبيعة ، فالحياة ليست « طبيعية » بهذا المعنى ولكنها معجزة وتحد للطبيعة .

ومن هذه العموميات بدأ أستاذنا يحدثها عن المادة الحية وسلوكها ووظائف الاجهزة المختلفة وإعجازها واستمر على هذا المنوال ، واذا بالسهرة تنتهي ليس فقط بانبهار سيدتنا الجميلة بجارها المثقف ، وانما باكتشاف الطبيب نفسه لاهمية الحياة وكأنما كان حديثه مع جارته الحسناء كشفا جديدا عليه أدى الى تفتيح عينيه قبل أن يكون حديث سهرة لكسب اعجاب جارته الجميلة .

وهكذا بدأت فكرة « معهد الحياة » تختمر في رأسه حتى أنشأه عبر جهود اعضائه من المثقفين في فرنسا وغيرها للتكاتف من أجل العمل على حماية الحياة ، وبخاصة وضع بعض القيود الادبية على العلماء في أبحاثهم بحيث يتوقفون عن الاستمرار في هذه الابحاث فيما لوقدروا أن نتائج هذه الابحاث يمكن أن تستخدم فيما بعد لما فيه شقاء البشرية ، وهو أمر نعرف أنه يؤرق عددا كبيرا من العلماء ، ومثال « ألفرد نوبل » ليس بالبعيد عن الاذهان حين عذبه ضميره بعد اكتشافه للديناميت وما أدركه لما يمكن أن تؤذي منه البشرية ، كذلك الحال مع « أوبنهمر » حين توقف في منتصف الطريق لتصنيع القنبلة الهيدروجينية لادراكه مدى مايمكن أن يصيب البشرية من ورائها .

وقد قصدت من سرد هذه الواقعة القصيرة أن أبين كيف يمكن أن يتجاهل الانسان في بساطة ـ أو قل ربما دون مسئولية ـ بعض الحقائق الاولية والاساسية ، فهذا أستاذ في كلية الطب يتعامل يوميا مع الحياة ويدرسها لطلبته ، ومع ذلك لم يكتشف خطورتها وأهميتها الا من خلال صدفة عابرة ، وأخشى أن نكون جميعا كذلك ، فاننا في عبثنا اليَومي بالحياة لانهدد فقط حياة الآخرين وراحتهم بتهورنا ونزقنا ، بل إننا قد نهدد الحياة نفسها ، ان التوازن الضروري

www.ibtesama.com

بين الانسان والبيئة ليس أمرا مطلوبا فقط لحياة أفضل ولكنه قد يكون مطلوبا لاستمرار الحياة ذاتها ، واستمرار التخريب والعبث في البيئة المحيطة قد يعني في النهاية القضاء على معجزة الحياة كلها بحيث تعود الأرض لبارئها خامدة صماء .

تماثل غريب :

ولعله من سخرية القدر أن نجد تقابلا غريبا بين عقلية الانسان البدائي وعقلية الانسان الحالي في علاقتهما مع حدود الطبيعة ، فالانسان البدائي يعيش في احساس دائم بالحدود ، فالقريةأو المدينة هي نهاية العالم وكل ماوراءهما مجهول أو غير طبيعي وقد ظل هذا الاحساس ملازما للحضارات القديمة ، فهي لاترى ماوراء حدودها الجغرافية والدينية والعنصرية واللغوية ، فلم يكن غريبا أن تنظر كافة الحضارات الى الأجنبي بنظرة ريبة وشك ، بل انها في كثير من الاحوال لاتراه جديرا بالآدمية ، فالقانون الروماني ـ حتى وقت متأخر ـ كان ينظر الى الاجانب باعتبارهم « أشياء » لا « افراد » ومن ثم يرد عليهم مايرد على الأشياء من ملكية أو استغلال ، واذا نظرنا الى الانسان الحديث فاننا نجده على العكس قد حطم كافة الحدود ، فلم تعد للحدود الجغرافية أو الفروق المذهبية والدينية أو الاختلافات اللغوية والعنصرية ماكان لها من قدسية في الماضي ، وأصبح الانسان يعيش ـ كما قيل ـ في « قرية عالمية » ، صغيرة وكبيرة في نفس الوقت ولم يكتف الانسان بازالة الحدود في عالمه وانما أصبح يتطلع الى الفضاء ليملكه أيضا ، وأمام هذا التطور الكبير في تحرير الانسان من القيود التي يفرضها على نفسه ، إذا بنا نجد أن حدود الطبيعة تفرض نفسها بصورة متزايدة ، فبعد أن كان يعتقد أن معظم الاشياء يمكن أن تصل ـ مع حسن الحظ ـ الى وفرة الماء والهواء اذ به يكتشف أنه حتى الماء والهواء ليسا متوافرين بلا حدود ، فالهواء النقي والماء النظيف أصبحا مهددين بشكل يمكن أن يؤثر على حياة الانسان والكائنات الاخرى ، فتلوث الهواء بنفايات المصانع ومانخرجه يوميا من سموم

www.ibtesama.com

وماتفرزه آلات المدنية (مثل السيارات) كفيلة بافساد الهواء الذي نتنفسه يوميا ، فاذا أضفنا الى ذلك مايمكن أن تتركه الانفجارات النووية على الجو من غبار قاتل لأدركنا كم هو نادر ذلك الهواء النقي العليل ، وأصبح من العادي أن نرى الانسان الحديث يهرب من المدن الكبيرة سعيا الى الريف « بحثا » عن الهواء النقي الذي لم يعد متوافرا ، كذلك فان ماأصاب مياه البحار والانهار من التلوث المستمر - نتيجة مايلقيه الانسان فيها من خبائث - أصبح يهدد الكثير من الكائنات الحية بعد أن انقرضت بالفعل أو كادت تكون أقل الكائنات مقاومة ، ومن هنا أصبح البحث في وسائل حماية البحار واحدا من الاهتمامات الحديثة في تنظيم قوانين البحار .

وهكذا تتضح لنا أزمة الانسان المعاصر ، فهو حين استطاع أن يتخلص من القيود التي فرضها على آفاقه ورؤيته أصبحت حدود الطبيعة أكثر خطورة فالانسان البدائي كان محدودا بآفاقه طليقا في بيئته ، في حين أن الانسان المعاصر وقد تحرر تماما أو كاد ، من قيوده الذهنية قد وقع فريسة لحدود الطبيعة .

هذا العالم المحدود :

والتوازن بين الانسان والبيئة أو الحياة والطبيعة كان شاغلا للمفكرين منذ وقت ليس بالقريب ، ولعل أشهر الامثلة على ذلك عن (مالتس) القس الانجليزي في حديثه عن السكان ، فقد كان يرى أن هناك توازنا بين الانسان والبيئة متمثلا في علاقة معينة بين نمو السكان ونمو الغذاء ، ورأى أن نمو الغذاء يخضع لقانون طبيعي محدد ، في حين أن نمو السكان يجاوز ذلك بما يخلق أوضاعا لايتناسب فيها عدد السكان مع حجم الموارد الغذائية المتاحة ، وقد تعرض مالتس لهجوم بالغ من معظم المفكرين في عصره ، وساعد على ذلك الهجوم أن صاحبت أقوال مالتس الثورة الصناعية التي تميزت بقدرة الانسان البالغة على السيطرة على الطبيعة مما ساعد على زيادة الموارد وليس نقصها ، كما

www.ibtesama.com

ارتبط النقد أيضا بغير قليل من التبسيط لافكاره وأحيانا التشويه لها ، ولم يمض قرن وربع قرن من الزمان على أقوال مالتس الاولى حتى وجدنا حدود الطبيعة تواجهنا في أكثر من مكان ، وأصبح الحديث عن أزمة الطاقة وأزمة الغذاء من الامور العادية في الربع الأخير من هذا القرن ، ويبدو أن الحديث عن أزمة أخرى للماء لن يكون أقل قسوة فضلا عن احتمال ظهور سلسلة من أزمات المواد الأولية ، ولذلك لم يكن غريبا أن يخرج كتاب « حدود النمو » في ١٩٧٢ ليدق ناقوس الخطر من جديد أمام حدود النمو ويحذر من أن العالم لا يستطيع أن يستمرَّ في نموه بلا حدود ، ولابد عاجلا أو آجلا أن تفرض هذه الحدود نفسها على الانسان . . وهو ماسبق أن عبر عنه الفيلسوف الفرنسي بول فاليري حين قال بأن « عصر العالم المحدود قد بدأ » .

ويبدو أن الانسان في تاريخه الطويل وفي علاقته مع نفسه والوسط المحيط به قد تناسى بعض الحقائق الاولية ، فلاشيء على هذه الأرض بلا ثمن ولاتضحية ، فعندما أخرج آدم من الجنة كتب عليه أن يشقى ، وقال الرب لآدم « بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك ، وشوكا وحسكا تنبت لك ، وتأكل عشب الارض بعرق وجهك تأكل خبزا حتى تعود الى الأرض التى أخذت منها » (سفر التكوين ، الاصحاح الثالث) .

فقدر الانسان أن يدفع ثمنا لما يأخذه من الطبيعة ، وفي كثير من الاحيان نجد أن الحساب يكون متأخرا ، فالطبيعة تمهل ولاتهمل وربما تكون قصة الانسان مع الطاقة مثيرة في هذا الصدد ، فقوة الانسان العضلية جد محدودة ، ولذلك فقد استعان الانسان منذ وقت مبكر بقوى الطبيعة من اندفاع المياه أو انجراف الرياح أو حتى قوى الحيوان بل والانسان ، فبعد أن استعبد الانسان أخاه الانسان في ظل نظام العبودية أخضع الحيوان ثم قوي الطبيعة من رياح ومياه ، واذا بالبشرية تقفز قفزة هائلة للامام مع استخدام البخار وتزيد قدرات الانسان بشكل كبير ، وقد ارتبطت ثورة البخار باستخدام الوقود المستخرج من المناجم والمحاجر ، من الفحم أولا ثم من النفط ، وعندما بدأ الانسان يعتقد في

www.ibtesama.com

خطورة ماحققه من انجاز ومن قدرات نتيجة لاشكال الطاقة الجديدة اذا به يكتشف أن موارده من النفط على وشك النضوب ، واذا به يكتشف أن ماحققه من كسب في قدراته مع الطاقة الاستخراجية انما يُفقده في نفس الوقت عمرها القصير المتاح له ، فالنفط اتاح للانسان قدرة وسرعة فائقة لم يكن يحلم بها انسان الامس ، ولكنها أيضا فترة قصيرة من عمره ينضب من بعدها النفط أو على الأقل يصعب استخراجه .

بين المعجزة والمأساة :

ومن الحقائق الأخرى الاولية التي طرحتها بعض النظريات ، أن المادة لاتنشأ ولا تفنى ، فالانتاج والاستهلاك لايخلق المادة ولايفنيها ، وإنما هو تحويل لاشكال المادة من شكل الى آخر ، وبقدر مايتج الانسان بقدر مايترك ويعدم ، وهناك دائما انتاج وهناك دائما مستهلكات ونفايات وبقايا ، وكأن الانسان يعتقد أن العالم مستودع بلا قرار لالقاء بقاياه ، فاذا به يكتشف أن هناك حدودا لامكانات بقايا الانتاج واستيعابه ، ومن هنا فان حدود البيئة لم تظهر فقط في محدودية ما تستطيع أن تقدمه للانسان بل أيضا في محدودية ماتستطيع أن تستوعبه من بقاياه وقاذوراته ، ولعلنا نذكر كيف تواجه الدول المشاكل في التخلص من النفايات الذرية ، بل انه على مستوى أقل كيف أصبحت نظافة المدن الكبيرة مشكلة رهيبة تواجهها الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء .

كل هذا حديث معروف ولكن أهميته لدول العالم وبخاصة العالم الثالث لا يمكن التهوين من شأنها في العصر الحديث ، وتزداد هذه الأهمية مع مرور الزمن ، فكما أشار مؤلفو كتاب « حدود النمو » ان هناك مشكلة « نصف الساعة الأخير » فالمشاكل تتضاعف بشكل مستمر بما يعني أنها تأخذ أبعاداً رهيبة كلما تقدم الوقت ، فقد تضاعف السكان على سبيل المثال ، خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة ، وهو ما يعني أن الزيادة في عدد السكان خلال هذه الفترة القصيرة

www.ibtesama.com

تعادل كل الزيادة في عدد السكان منذ آدم وحواء ويكفي أن نقارن هذه الخمسة والثلاثين عاماً بتاريخ الانسان منذ بدء الخلق ، وهذه مشكلة « نصف الساعة الأخيرة » ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على نمو السكان وانما تمتد الى معظم مناحي الحياة ، ففي خلال فترة تتراوح بين خمس عشرة وأربعين سنة استهلك الانسان من النفط والحديد والرصاص وأهدر من الغابات ولوث البحار بما يعادل ما فعله الانسان في عمره الطويل منذ آدم وحواء .

ومشكلة الدول النامية بالنسبة للتوازن بين الحياة والبيئة تتضمن كل ما نعرفه من سوءات المجتمعات المتقدمة مضافاً اليها ما تعانيه تلك الدول من اهمال واهدار وتبذير نعرفه جميعاً من خصائص الدول النامية ، على أن أخطر ما تعرفه الدول النامية للحياة هو اسرافها اللامسئول في زيادة السكان ، وقد يصل الوقت الذي يصبح فيه أكبر تهديد لحياة الانسان هو ذلك الافراط في أعدادهم ، ان قضية الانفجار السكاني في الدول النامية قد تعني في النهاية اهدار الحياة ذاتها ، فالزيادة المستمرة في سكان العالم ليست فقط تهديداً لموارده المتاحة بل هي نذير انهيار للتنظيم الاجتماعي نفسه وهو أساس وجود الحياة ، ان الحياة معجزة حقاً ، ولكنها ستكون مأساة أن تهدد الحياة بمزيد من الحياة ، ان قضية الانفجار السكاني في دول العالم الثالث ليست قضية تنمية أو رفاهية ، وانما قد تصبح قضية وجود أو عدم ، فلنحاول أن نصبح أكثر حرصاً على هذه الحياة فهي أغلى من أن نفرط فيها بالاكثار منها .

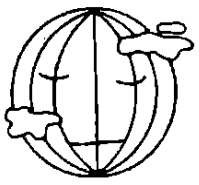

www.ibtesama.com

ثورة المعلومات وأحلام عالم الفقراء

منذ سنوات بدأ الحديث عن انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهانحن أولاء نعاصر الآن دعوة أخرى لانشاء نظام عالمي جديد للمعلومات ، يعكس مدى شعور دول العالم الفقيرة بالظلم الواقع عليها ، فالعلاقات الاقتصادية السائدة لاتجعلها فقط أكثر فقرا ، ولكن نظم تبادل المعلومات والاتصالات الدولية الحالية تساعد على تثبيت هذه الأوضاع وتأييدها . ومن هنا جاءت الدعوة لنظام عالمي جديد للمعلومات كحلقة أخرى في مطالبة الفقراء بتعديل أوضاع العالم وانشاء نظام اقتصادي جديد .

وقد تعددت التوصيات والقرارات الصادرة من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية حول الحاجة الى نظام جديد يعيد التوازن بين دول العالم فيما يتعلق بحجم نوع المعلومات المتاحة ولا يترك العالم الثالث مجرد ملحق يضاف الى نظام قائم ومكتمل ، فمنذ ١٩٦٢ أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة توصية لليونسكو باستمرار البحث والتطوير لنظم المعلومات (قرار ١٧٧٨/ ٢٣) وفي خلال السنوات الخمس الاخيرة تعددت هذه القرارات والتوصيات بكثرة ، فقد أوصى الاجتماع التاسع لليونسكو في ١٩٧٦ المدير العام بدراسة موضوع المعلومات والاتصالات في المجتمع الحديث ، وأدى ذلك

العربي ـ العدد ٢٥٨ مايو ـ آيار ١٩٨٠ م

www.ibtesama.com

الى انشاء لجنة دراسة الاتصالات برئاسة « ماكبريد » التي اقترحت تعزيزها النهائي في أوائل ١٩٨٠ ، وفي الوقت نفسه تقريبا (ديسمبر ١٩٧٦) اتخذ قرار مشابه من الجمعية العامة للامم المتحدة وأعيد بحث الموضوع من جديد في الاجتماع العشرين لليونسكو في ١٩٧٨ ، وفي ١٩٧٩ أصدر المؤتمر الحكومي للاتصالات ، المنعقد في « كوالا لمبور » قرارات وتوصيات للاهتمام بموضوع الاتصالات والمعلومات والبحث في انشاء هيئة أو جهاز دولي لتطوير ذلك لمصلحة الدول النامية ، وتأكد هذا الاتجاه من جديد في اجتماعات مؤتمر التنسيق الاعلامي للدول غير المنحازة سنة ١٩٧٩ المنعقد في لاهاي ثم في اجتماع وكالات الأنباء للدول غير المنحازة في بلجراد في نوفمبر ١٩٧٩ .

من صور التخلف :

ومجرد نظرة على الاحصاءات المتاحة حول وسائل المعلومات والاتصالات تكفي لبيان مدى مايعاني العالم الثالث من تخلف في هذا الميدان ، لاتجعله فقط غير قادر على إسماع صوته للعالم ، بل ـ وهو الأخطر ـ غير مستطيع أن يعرف نفسه ومشاكله ، فمن حيث توزيع الصحف نجد أنه في حين أن معظم الدول المتقدمة توزع صحفا يومية فيما بين ٢٠٠ ـ ٥٠٠ لكل ألف نسمة يكون الوضع في الدول النامية مختلفا جدا ، ففي أفريقيا لاتعرف تسع دول صحفا يومية بتاتا ، ويبلغ توزيع الصحف اليومية في غيرها نحو ٢٠ لكل ألف نسمة . ولا تختلف الصورة كثيرا فيما يتعلق بالاذاعة والتلفزيون ، فالتلفزيون قد وصل بجهد الى إفريقيا رغم التوسع الكبير الذي طرأ عليها خلال السنوات العشر الاخيرة ، وفي معظم دول أفريقيا تقل نسبة التلفزيون عن ١٠ لكل ألف نسمة ، والوضع في آسيا أفضل قليلا حيث تبلغ هذه النسبة ٥٠ لكل ألف نسمة .

وفيما يتعلق بشبكات الهاتف لوحظ أن توزيعها بين الأفراد يرتبط بشكل أوثق مع مستوى الدخل الفردي ، ففي الدول المتقدمة والصناعية يبلغ متوسط عدد الهواتف المتاحة أكثر من خمسين لكل مائة نسمة وتنخفض هذه النسبة في الدول النامية ، فهي نحو ٨ لكل مائة نسمة في الشريحة العليا من هذه الدول ، وأقل من ٣٪ لكل مائة نسمة في الشريحة السفلى ، وقل مثل ذلك في خدمات البريد

www.ibtesama.com

وفي لحظات الارسال الفضائية الارضية .

العالم الثالث لاينتج ، ثم هو يستهلك أقل ، ولكنه أيضا لايعرف ، ولا يُعرف عنه الا أقل القليل وهو مايحتاج الى تصحيح ، لكن غلبة مستويات الانتاج والاستهلاك المادي للسلع على تفكير رجال السياسة والاقتصاد قد ألقى بقضية المعلومات والاتصالات. بعيدا في قائمة الاولويات ، وهو ما قد يحتاج الى مزيد من التأمل واعادة النظر .

المادة والمعلومات :

التاريخ هو الى حد بعيد تاريخ التزاوج بين أمرين أساسيين المادة والمعلومات ، فالانسان في تاريخه الطويل قد حاول اخضاع المادة لسيطرته ، وتطويرها لحسابه على أن هذا ما كان يمكن أن يتم دون تطور مماثل في معلومات الانسان عن الوسط المحيط به وعن نفسه ، ويمكن أن نقول من زاوية معينة ان مشكلة الاقتصاد المعاصر هي التوازن اللازم بين المادة والمعلومات ، ففي خلال العصر الحديث شاهدنا نوعا من ثورة الانسان في سيطرته على المادة مع ما صاحبها من ثورة في المعلومات ، ولكن التوازن في هذا التطور قد انقلب لمصلحة المادة وعلى حساب المعلومات ، فتطوير المادة قد أصبح السيد والهدف ، واستخدام المعلومات لم يعد أكثر من الخادم والتابع ، وهو أمر قد لا يكون فيه تقدم الانسان ، وها نحن أولاء الآن نعاصر ثورة في المعلومات وهي ثورة في أساليب المعلومات ، ولعل تطورا مقابلا يتم في أهداف المجتمعات ، بحيث تصبح المعلومات سيدة لا خادمة ، وينظر اليها على الاقل ، على قدم المساواة مع المادة ، بدلا من التبعية الكاملة .

وينبغي أن نفهم المعلومات هنا بمعنى واسع يشمل العلوم والفنون والآداب والتاريخ وكافة صور المعرفة حتى الأساطير أيضا ، فهي أمور تتجه الى عقل الانسان وذوقه في الدرجة الاولى .

ولا أحد يستطيع أن يعارض تحسين مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حياة متكاملة : من غذاء ومسكن ، وملبس ، وعناية صحية ، وترويح . . الخ . بل الوجود الانساني كله يتعرض للزوال

www.ibtesama.com

ما لم تتوافر هذه السلع والخدمات ، وهي أمور ترتبط الى حد كبير بالانتاج المادي وتطوير المادة ، ولكن الخطر كل الخطر هو أن ينظر الى سعادة الانسان والى الهدف من الحياة باعتباره تجميعا لكمية أكبر من « الأشياء » دون الاهتمام بأمور أخرى قد لا تقل أهمية ، وكثيرا ما نسمع عن ضرورة تحقيق التوازن بين المادة والروح ، بين الاشياء المادية والعناصر المعنوية ، وفي هذا عدم دقة أو تحديد ، أما فكرة المعلومات فانها يمكن أن تضيف الى هذه المطالبة مزيدا من الوضوح .

ولعله من المفيد أن نبدأ بالاشارة الى أنه حتى في انتاج الاشياء يكون دور المعلومات دورا أساسيا ، فانتاج السلع ليس مسألة مادة وحسب بل مسألة « معلومات » أيضا ، فلا بد من معرفة بخصائص الطبيعة وقوانينها ، وهذه معلومات ، ولا بد من تصميم لأجهزة الانتاج وهو ما يستند الى تصور مسبق مصدره معلومات ، ولا بد من عملية الانتاج ، وهي بالدرجة الاولى تنظيم لجهود كثيرة بما تقتضيه سلسلة من القرارات والأوامر ، أي لا بد من نقل للمعلومات ، ولا بد أخيرا من أسواق تتبادل فيها المعلومات بين المنتج الذي يعرض سلعة والمشتري الذي ينفق دخله ، وهذا نوع من تبادل المعلومات حول خصائص السلعة واحتياجات المشتري ، وهكذا نجد أن الانتاج للاشياء يعتمد على فكرتي المادة والمعلومات .

وقد ازداد في العصر الحديث الاقتناع بأهمية المعلومات في الانتاج ، فالانتاج الصناعي لم يعد يعتمد على التجربة ، وانما على « النظرية » وهي معلومات مقننة . والتنظيم الصناعي والاداري لم يعد يتوقف على مهارة المدير وفطنته ، وانما أصبح يستند الى نظريات في الادارة والتنظيم والتسويق ، والقرارات لم تعد تصدر بناء على « انطباعات » بل استنادا الى بيانات ، وهكذا أصبحت بنوك المعلومات وادارات الاحصاء والبيانات احدى خصائص الانتاج الحديث .

على أن المشكلة تكمن واقعيا في علاقة المادة بالمعلومات . فالى حد كبير وبنوع من التبسيط ، يمكن القول بأن المجتمعات الحديثة تنظر الى تعظيم الأشياء باعتبارها الهدف ، والى المعلومات اللازمة لتحقيق ذلك باعتبارها وسيلة لهدف ، فأهداف أي مجتمع حديث هي زيادة النمو الاقتصادي ، وهذا يحسب بحجم ما يتاح من سلع وخدمات ، أما ما ينفق في سبيل ذلك من إعداد

www.ibtesama.com

للمعلومات واستخدامها فهو من قبيل التكلفة ، أكثر منه من قبيل الاشباع المطلوب لذاته ، ومن هنا لم يكن غريبا أن نتحدث عن علم غير نافع ، وعن جهل غير ضار ، فالعلم وسيلة ، والمنفعة هي الهدف ، والمنفعة تتحقق بمزيد من الأشياء نضعها تحت تصرف الافراد .

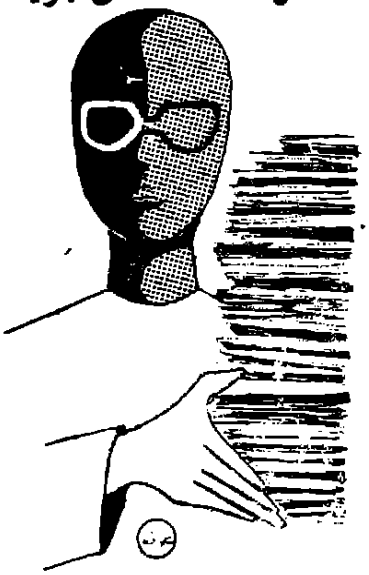

حدود النمو :

وليت هذا التصور لأهداف المجتمعات قد أعطى نتائج طيبة ، وزاد في رفاهية الافراد وسيادتهم ، ولكن الحاصل هو أننا أصبحنا نجد أن مزيدا من الاشياء للافراد يزيدهم تبعية لا تحررا .

فالصناعة الحديثة تتفنن في انتاج المزيد والغريب من الأشياء ، وأغلبها لا يشبع حاجة أساسية لدى الانسان وانما يقوم بخلق ضغط اجتماعي ونفسي على الناس يدفعهم دفعا للحصول عليها مسايرة للعصر ، لا لسد حاجة ، وبذلك فقد الفرد حريته وسط هذا الضغط الاجتماعي المتزايد بدلا من أن يجد حريته مع مزيد من الانتاج والوفرة .

على أن الأمر قد أصبح أكثر خطورة الآن ، وقد بدأ العالم يدخل مرحلة جديدة تتميز بليونة الحدود والقيود على امكاناته ، ففي كل وقت من الأوقات تنازع فكر الانسان المستقبلي نزعة تفاؤل لعالم ذي امكانات بلا حدود ، ونزعة تشاؤمية تركز عكسيا على هذه الحدود ، وقد بدأنا في السنوات الاخيرة نستيقظ من جديد على أجراس التنبيه بحدود النمو .

وقد صدر في ١٩٧٢ كتاب « حدود النمو » لنادي روما ليؤكد من جديد أننا نعيش في عالم محدود ، وأن حدوده أقرب كثيرا مما نتوقع ، ورغم ما أثاره

www.ibtesama.com

هذا الكتاب من ردود فعل مختلفة فان أزمة النفط ـ بعد ظهوره بحوالي سنة ـ أكدت للعالم أننا نعيش على مورد ناضب ، وأن البحث عن بديل له ليس بالأمر اليسير ولا الهين ، وظهرت في الوقت نفسه مخاطر الانفجار السكاني وأزمة الغذاء ، وبدأنا نعرف أن نموا مستمرا بلا حدود هو أمر غير ممكن ، فضلا عن أنه غير مستساغ ، وفي هذا الجو بدأت نظريات النمو في الدول المتقدمة ترضخ للعديد من الانتقادات ، وبدأ الحديث عن فكرة النمو من درجة الصفر ، والبحث عن صور أخرى للمجتمعات .

فاذا ما انتقلنا الى دول العالم الثالث فاننا نرى أن الامر أكثر صعوبة ومرارة ، فرغم ما حققته الدول من تقدم خلال ربع القرن الأخير فان شعور الاحباط لا يفارق هذه الدول بالنظر الى اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم ، وأصبح الحديث عن اللحاق بالدول المتقدمة أمرا بالغ الصعوبة ان لم يكن مستحيلا .

وفي هذه الظروف نجد أن خصائص المعلومات يمكن أن تقدم للدول النامية ، بل للعالم أجمع ، بديلا معقولا لعالم لا يفكر الا في المادة ، فاذا كانت المادة بطبيعتها محدودة والاقتراب من حدود نفادها أمر لا مجال لنكرانه ، فان المعلومات بطبيعتها غير محدودة ، فمجتمع يسعى لتعظيم لدى أفراده لن يصاب أبدا بالاحباط والعجز على عتبة الندرة ، والمعلومات تفتح أملا للنمو بلا حدود .

ويرتبط بهذا أمر آخر لا يقل خطورة ، فعلى حين أن المادة لا تقبل الاضافة بمعنى أن مزيدا من الأشياء لفرد من الناس تعني بالضرورة نقصا في الأشياء لشخص آخر ، فالسلعة إما لي وإما لك ، ولكنها لا تكون لنا معا في نفس الوقت ، أما المعلومات فانها تتمتع بخاصية فريدة ، وهي القابلية للاضافة ، فنقل المعرفة من المعلم يزيد التلاميذ علما ولا ينقص علم الاستاذ ويرتبط بذلك أن عالم الاشياء بطبيعته يخلق سوءا في توزيع الثروات ، لأن استئثار البعض بقدر من الثروة يحرم الآخرين من الاستمتاع بها . أما المعلومات فهي تخلق عالما يميل بطبعه الى المساواة في التوزيع بين الأفراد ، فمزيد من المعرفة لأفراد آخرين لا ينقص استمتاع أحد ، بل لعله يزيد هذا الاستمتاع ، فكم تزيد متعة من يحب الموسيقى أو الفنون بازدياد عدد من يشاركونه هذا الحب .

www.ibtesama.com

ويرتبط انتقال المعلومات بين الافراد بقيمة أخرى وهي الاستحقاق ، فالمعلومات لا تنتقل ولا تسلم بين الافراد أو فيما بين الأجيال ، وانما لابد من اكتسابها وتعلمها فعلى حين أن الثروة تورث وتنتقل بين الأفراد دون جهد فان المعلومات لابد وأن تكتسب باستحقاق .

واذا نظرنا الى أوضاع الدول الفقيرة ومقارنتها بالدول الغنية نجد أن قصور الاولى في اللحاق بالثانية يرجع الى حد كبير الى الوضع النسبي الذي بدأت به هذه الدول ، فالدول الصناعية ـ وقد بدأت التراكم الرأسمالي منذ قرنين ـ قد تركت لأبنائها تركة هائلة من القواعد الاساسية ومن الطاقة الانتاجية في شكل طرق ومصانع وغير ذلك ، مما يجعل تقدمها أمرا ميسورا أما الدول الفقيرة فانها تبدأ من الصفر تقريبا ولا يخفى أن لهذا الأمر تأثيرا بالغ السوء للشعور بالاحباط المستمر واليأس من ملاحقة الاغنياء .

ولكن اذا لاحظنا أن توفير الحاجات الاساسية ليس مشكلة ضخمة لتلك الدول ، فان امكانية السبق في عالم المعلومات تفتح آفاقا للأمل والنجاح لهذه الدول وبذلك يكون في امكان هذه الدول أن تحقق نتائج تستطيع أن تفخر بها ، بدلا من هذا الشعور المستمر بالعجز والاحباط ، فضلا عن أن النجاح في عالم المعلومات لا يمكن أن يتم إلا بناء على الاعتماد على النفس ولا تصلح فيه هبات أو قروض .

ان البحث عن مجتمع يحقق مزيدا من التوازن بين المعلومات والمادة يتطلب تحرير المعلومات من عبودية المادة ، بحيث تصبح هدفا أيضا من أهداف المجتمع ، وليس مجرد وسيلة .

على أنه ينبغي أن نتذكر أن نمو اقتصاد المعلومات لا يمكن أن يتم دون أساس من المادة ، فالمعلومات تتطلب ـ وخصوصا الآن ـ بنية أساسية لنقلها وحفظها وتطويرها ، فالامر لا يحتاج فقط الى مدارس ومكتبات ، ولكنه يتطلب بنية أساسية مهمة من أساليب الاتصال والمواصلات ، فأجهزة الحاسبات الالكترونية أصبحت أمرا ضروريا لعالم يقوم على تنظيم المعلومات،وشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والاذاعة والتلفزيون . . كل ذلك أصبح جزءا

www.ibtesama.com

من عالم المعلومات لا مناص من توافره اذا أريَد لمجتمع أن يعطي للمعلومات ما تستحقه من عناية وأهمية ، وهذه أمور تتعلق بالانتاج المادي للاشياء ، مما يميز مجتمع المعلومات ، ليس في انفصام العلاقة بين المعلومات والمادة ، فهي علاقة دائمة في ترتيب أولويات المجتمع وأهدافه .

المطلوب خلق مجتمع جديد يستند الى قيم تضع المعاني الذهنية والفنية في مرتبة عليا من اهتمام الانسان ، ولا تجعل السعي وراء حيازة الاشياء الامر الوحيد الجدير بالاهتمام ، ومتى توافرت القيم الجديدة فان الانطلاق في عالم المعلومات قد يفتح للانسان مجالا للنمو بلا حدود ، وللنجاح بلا حدود ، وبلا ظلم .

ضبط المعلومات :

على أن الأمر لا يخلو من محاذير اذا لم توضع الضوابط والقيود ، فالمعلومات حقا وسيلة لتحرير الاذهان ، ولكنها اذا لم يتحقق لها الضوابط الحقيقية قد تنقلب الى وسيلة للسيطرة على الافراد والقضاء على حرياتهم .

المعلومات أداة للتحرر ما دامت متاحة للجميع يسهمون فيها اسهاما خلاقا ، ولكنها قد تنقلب الى وبال شديد فيما اذا قامت دكتاتورية واستخدمت ماكينة المعلومات لتشكيل أذهان الافراد واخضاعهم بدلا من تحريرها ، ولذلك فان قضية المعلومات لابد وأن تستمر جنبا الى جنب مع قضية المشاركة والديمقراطية ، بل إن الديمقراطية الصحيحة لا يمكن أن تقوم بلا معلومات كافية ، كما أن أجهزة المعلومات في غيبة الديمقراطية قد تصبح كارثة على الحرية .

العالم الثالث يحتاج الى نظام جديد للمعلومات ولكنه يحتاج بنفس القوة الى اعادة النظر في أهدافه من النمو وفي مزيد من المشاركة .

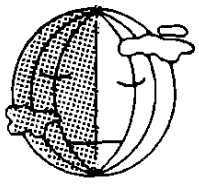

www.ibtesama.com

محنة الاقتصاديين وجناية السياسيين !

قيل ان عصرنا هو عصر الاقتصاد ، فالاقتصاد يقوم في حياة الشعوب بما قامت به الاديان في العصور الاولى ، وهاهو ماركس يعلن لمريديه قبل اكثر من قرن ان التطور الاقتصادى هو اساس تطور المجتمعات ، وانه يمكن رد المعظم ـ ان لم يكن الكل ـ من التغييرات الى اسباب اقتصادية ، وعلى الجانب الأخر نجد ان الفريد مارشال . احد مؤسسي علم الاقتصاد الحديث ، يؤكد في مقدمة كتابه « اصول الاقتصاد » في نهاية القرن الماضى ، ان لا شيء يعادل الشعور الديني في تحديد سلوك الجماعات سوى المصلحة الاقتصادية .

ويكفي ان ننظر حولنا لنرى ان المعارك والمنازعات الدولية انما تدور حول قضايا اقتصادية وتستخدم فيها الحجج والبيانات الاحصائية مما جعل الاقتصاد والاقتصاديين في مركز الاحداث ، ولم يعد غريبا ان تصبح بعض اسماء الاقتصاديين المعاصرين او القدامى من الاسماء الجارية في كل مناقشة ، بل اصبحت بعض الكتب الاقتصادية تنافس روايات الجواسيس والاثارة في قائمة اهتمام القراء ، ولعل اقرب الاشياء الى تصوير هذه الاهمية المتزايدة هو ما نراه من بروز القضايا الاقتصادية في المعارك الانتخابية الامريكية الاخيرة بين كارتر

العربي العدد ٢٧٧ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٨١

www.ibtesama.com

وريجان ، فلا بد أن يكون قد استرعى انظارنا دور الحجج الاقتصادية ، فقد كانت المناظرة التلفزيونية بينهما جدلا غلب عليه الطابع الاقتصادى سواء عند الحديث عن عجز الميزانيةاو زيادة عرض النقود او نظريات العرض ، وغرق المشاهدون في خضم من الارقام والبيانات الاحصائية ، ولم تكن هذه نزوة امريكية جديدة ، فلم تختلف المعركة الانتخابية الفرنسية بين جيسكار ديستان وفرانسو ميتران عن ذلك كثيرا ، واحتل الجدل الاقتصادى جزءا كبيرا من المناظرة التليفزيونية بينهما سواء عند تركيز جيسكار على اهمية نظام النقد الاوربي ، او الدفاع عن سياسة رئيس وزرائه بار للتقشف او عند معارضة ميتران له والدفاع عن سياسات كينزيه للقضاء على البطالة وضرورة التأميم ، وفي بريطانيا اكتسبت حكومة المحافظين لقبا من لغة الاقتصاديين هو « النقديين » كما اضاف برنامج ريجان الاقتصادى « الريجانو الاقتصادية » .

حتى النظرية الاقتصادية

وفي نفس الوقت الذى بلغ الاقتصاد هذه الاهمية المحورية فاننا نجد ان حرفة الاقتصاد لم تكن اكثر ترددا وضياعا مماهي عليه الآن،ويصعب القول بانه يوجد الآن « كيان » متفق عليه من قبل الاقتصاديين ، فقد اصبح هناك من الآراء والسياسات الاقتصادية بقدر ما هناك من اقتصاديين ، بل ان النظرية الاقتصادية الاكاديمية فقدت الكثير من الاحترام والرهبة اللذين عرفتهما في السابق ، فعندما وجه اكثر من اربعة وستين (٦٤) من اساتذة الاقتصاد في الجامعات البريطانية كتاب انتقاد للسيدة تاتشر فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية النقدية كان تعليق جريدة الفايننشال تايمز اللندنية بالغ القسوة والدلالة في نفس الوقت ، فقد رأت هذه الجريدة المالية في هذا الاجماع الاكاديمي على معارضة سياسة رئيسية الوزراء البريطانية خير دليل على صحة هذه السياسة وسلامتها ، وفي محاولة من مجلس العموم البريطاني لعرض الامور النقدية وتوضيحها فقد عقد جلسات استماع لعدد كبير من المتخصصين في الاقتصاد والبنوك ورجال الخزانة في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية واوروبا ، وكانت الحصيلة ثلاثة تقارير كل منها في عدة اجزاء تتضمن تأكيدا بأن كل الآراء صحيحة وباطلة

www.ibtesama.com

في نفس الوقت ، فقد وجد من رأى بان السبيل الوحيد لمقاومة التضخم هو استخدام سياسة تقييد عرض النقود ، وهناك على العكس من رأى انها سياسة غير صالحة البتة ، وذلك مرورا بكافة درجات التقييد والتحفظ ، وبهذا يتضح للقارىء ان النظرية الاقتصادية « حمالة أوجه » تصلح لدعم اى سياسة اقتصادية أو هدمها .

واذا تركنا الجزيرة البريطانية ـ مهد الاقتصاد السياسي ـ لم نجد في الولايات المتحدة الامريكية ـ وريثتها في تطوير علم الاقتصاد ـ ما يساعد على مزيد من الاطمئنان ، فالى جانب الخلاف المستمر بين انصار المدرسة النقدية في شيكاغو وانصار التقاليد الكينزية ، فان السياسة الاقتصادية الامريكية لا تبدو أقل ترددا ، ويكفي ان نرصد سلوك اتحاد الاحتياط المركزى (وهو ما يقابل البنك المركزى) فقد ابدى رجال الاعمال والمال في وول ستريت رضاهم وسعادتهم عندما عين كارتر فولكر رئيسا لهذا الاتحاد في الربع الاخير من سنة ١٩٧٩ وكان تطبيق سياسة نقدية متشددة في اكتوبر سنة ١٩٧٩ محل اعجابهم الشديد .

ونتيجة لسياسات فولكر ارتفعت اسعار الفائدة في ٦ اكتوبر سنة ١٩٧٩ بشكل مستمر وكبير لتصل الى حوالي ١٩,٥٪ في اوائل سنة ١٩٨٠ ، وهو ما اعتبر بمثابة صدمة لاعادة الاستقرار الى الاقتصاد ، وخلال هذه الفترة اهتزت الثقة في اسواق الاوراق المالية وقيل بان سوق السندات قد اصبح مهددا بالضياع ، وعندما بدأ الاتحاد المركزى في سياسة التخفيف انخفضت اسعار الفائدة بسرعة شديدة حتى وصلت الى اقل من ١٠٪ في ابريل عام ١٩٨٠ قيل يومها ان الاستقرار قد عاد من جديد لاسواق الاوراق المالية ، وما هي الا شهور وقد عاد فولكر والاتحاد من جديد الى رفع اسعار الفائدة حتى جاوزت ٢٠٪ لأكثر من سنة تالية رغم تأكيد كافة المحللين انه من المستحيل استمرار هذه الاسعار المرتفعة .

النصائح المدمرة

ومع ضعف الثقة في تحليلات المحللين وعدم وضوح تعاليم النظرة الاقتصادية لجأ السوق الى مايشبه سلوك المنجمين في قراءة الطالع ، وأصبح

www.ibtesama.com

التشاؤم والتفاؤل هما اساس التقدير بعد ان ضاعت اسباب التحليل الموضوعية ، واصبح للمتشائمين عميد هو كوفمان (اقتصادى مؤسسة سولومون اخوان) والذى يتنبأ بشكل مستمر بأن اسعار الفائدة لم تصل بعد الى مستوياتها العليا ، واصبحت نبوءات جرينفيل بانهيار السوق في احد ايام شهر سبتمبر ١٩٨١ أشبه بنبوءات العصور الوسطى عن نهاية العالم ، والغريب ـ او لعله ليس بغريب ـ هو ان السوق اصبحت تستجيب لنبوءات جرينفيل اكثر مما تثق في تصريحات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية .

وليست احوال المنظمات الدولية بافضل حالا ، فصندوق النقد الدولي يكاد يصبح متخصصا في تقديم نصائح مدمرة ، فبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اقترحه الصندوق على بيرو كشرط للحصول على قرض الصندوق ادى الى قيام المظاهرات والاضطرابات نتيجة لرفع اسعار المواد الغذائية والوقود طبقا لنصائح الصندوق ، وعندما حاولت حكومة مصر الاستجابة الى سياسة ترشيد الاسعار التي اقترحها خبراء الصندوق قامت مظاهرات واحداث شغب في طول مصر وعرضها في يناير سنة ١٩٧٧، وتمتد القائمة لتشمل دولا اخرى مثل تركيا حتى باتت الصحافة واجهزة الاعلام تطلق اسم « شغب واضطرابات صندوق النقد الدولى » على نوع جديد من مظاهر الفوضى الناشيء عن تطبيق اقتراحات الاصلاح الاقتصادى لخبراء صندوق النقد الدولي ، وهو نمط معروف وثابت يبدأ برفع اسعار المواد الغذائية لينتهي بنزول رجال الشرطة لضبط الامن في الشوارع .

ماذا حدث ؟

فماذا حدث للاقتصاد والاقتصاديين ؟

ليس من السهل اختصار المراحل التي مرت بها تعاليم النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، ومع ذلك فانه من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على هذا التطور قبل ان نشير الى بعض بواطن الاختلال في اوضاعنا المعاصرة .

لعل اقدم السياسات الاقتصادية المستندة الى شيء من التحليل الاقتصادى ترجع الى ما يسمى بالسياسة التجارية ، وهي السياسة التي غلبت على الفكر

www.ibtesama.com

الاقتصادى والسياسي خلال القرنين السابع والثامن عشر ، وهي سياسة كانت ترى ان هدف السياسة الاقتصادية هوتحقيق المزيد من ثروة الدولة ـ الملك ـ وذلك عن طريق التدخل المستمر وخاصة بزيادة الصادرات وتقييد الواردات .

وفي الربع الاخير من القرن الثامن عشر اخرج ادم سميث كتابه في « ثروة الامم »سنة ١٧٧٦ مفندا آراء التجاريين ومدافعا عن اهمية الحرية الاقتصادية وخطورة التدخل الحكومي ، ومؤكدا فكرة اساسية لازمته وهي ان المصلحة الخاصة وحدها كفيلة بتحقيق المصلحة العامة وانه ليس اخطر واضر على المصلحة العامة من هؤلاء الذين يدعون حماية هذه المصلحة العامة ، وعلى العكس فان سعي الافراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يدفعهم بيد خفية ودون ان يقصدوا الى تحقيق المصلحة العامة .

ومع آدم سميث استقر الفكر الكلاسيكي والذى يدعو الى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة ، ومع كتاب الفكر التقليدى اللاحقين ضبطت النظرية الاقتصادية هنا وهناك دون اى تغيير في الدعوة للحرية الاقتصادية .

وجاءت المعارضة الاساسية من الكتاب الماركسيين في اثر تطوير كارل ماركس لافكار ريكارد وفي نظرية القيمة ، وفيما عدا هذا التيار الاشتراكي المعارض للنظام الاقتصادى القائم ، فقد كانت السياسة الاقتصادية المعتمدة هي سياسة الحرية الكاملة .

وتعرضت النظرية الاقتصادية لأخطر اختبار مع الازمة العالمية سنة ١٩٢٩ وما تلاها ، وجاء الاقتصادى كينز ليقدم الاساس النظرى اللازم لضرورة تدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادى في احوال الركود ، واوضح كينز انه مع جمود الاسعار وعدم فاعلية الاجراءات النقدية فان تدخل الدولة عن طريق السياسات العالمية المالية لدعم الطلب امر لازم للقضاء على البطالة ، وكان تعاصر حكومة روزفلت في الولايات المتحدة الامريكية مع سياستها الجديدة القائمة على التدخل اكبر تدعيم لافكار كينز الاقتصادية ، واكتسبت [illegible] وهم يعتمدون اساسا على

www.ibtesama.com

وقد عرف العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات اكبر فترة من الاستقرار والنمو الاقتصادى المستند اساسا على افكار كينز الاقتصادية ، ومنذ نهاية الستينيات وخصوصا في بداية السبعينيات بدأت المشاكل الاقتصادية تخرج عن سيطرة الدول المختلفة ، وعاصر هذا الوقت إحياء لافكار المدرسة التقليدية في ثوب جديد وخصوصا على يد الامريكي فردمان في شيكاغو ، وهؤلاء يرون أن كينز قد اهمل اهمية دور النقود وزيادة عرضها في التأثير على التضخم وارتفاع الاسعار ، على ان افكار مدرسة فردمان لا تقتصر على مجرد التأكيد على اهمية دور عرض النقود وهو ما ادى الى اطلاق اسم « النقديين » عليهم ، ولكن هذه المدرسة تتضمن بشكل اساسي تغييرا ايديولوجيا يعارض تدخل الدولة ويقدس الحرية الاقتصادية ، وهذه هي الرسالة الحقيقية لكتاب فردمان الاخير (حرية الاختبار) .

التضخم مع البطالة

وقابل هذا التغيير في التفكير النظرى تغيير في طبيعة المشكلة ، فعندما واجه كينز مشكلة البطالة كان هناك ركود عام مع انخفاض في الاسعار ، ولذلك امكن لأتباع كينز ان يضعوا نوعا من المعادلة بحيث تتناقص البطالة والتضخم ، فالنظام إما أن يواجه مشكلة بطالة ترجع الى نقص الطلب أو يواجه مشكلة تضخم تعود الى زيادة الطلب ، والسياسة الاقتصادية المقترحة هي التأثير على الطلب لتحقيق التوازن المطلوب .

ومنذ نهاية الستينيات يواجه العالم شكلا جديدايتعاصر فيه التضخم مع البطالة وهو ما اصبح يطلق عليه اسمالركودالتضخمىحيث يجمع مظاهر الركود والتضخم معا ، وهو امر تجهله النظرية الكينزية تماما وترى فيه تناقضا غير متصور .

وبعد هذا الاستعراض السريع فهل حقا قصر الاقتصاديون في اداء مهمتهم أو يواجهون فعلا مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة ؟

الحقيقة التي لا مراء فيها هي ان علم الاقتصاد قد حقق تقدما وتطورا كبيرين وهو يمثل بالنسبة لكافة العلوم الاجتماعية قفزة مهمة للامام ، وقد طور

www.ibtesama.com

علم الاقتصاد اطارا نظريا صلبا يعتمد على منهج علمي راق ويستند الى تراث ضخم من التجربة الاقتصادية وقد سخر الاقتصاد في هذا الصدد نماذج رياضية وأساليب احصائية لاثراء تجربته ، ومع ذلك يواجه الاقتصاد مجموعة من الصعوبات التي تجعل السياسة الاقتصادية قاصرةاو حتى فاشلة في تحقيق نتائج ملموسة .

ولعل اول الصعوبات التي تواجهها السياسة الاقتصادية عدم وضوح الرؤية لدى رجال السياسة ، فالاقتصادى ليس من شأنه ان يضع الاهداف وترتيب الاولويات فهذه قضية سياسية ، ولكن رجال السياسة لا يعرفون بالضبط ماذا يريدون ، أو بالاصح فهم يريدون تحقيق عديد من الاهداف المتعارضة ، ويسألون الاقتصادى في كيفية تحقيق هدف او اهداف معينة في الوقت الذى تسير فيه ماكينة الحكومة لتحقيق اهداف اخرى مناقضة لها تماما ، كذلك فان عدم الوضوح لا يقتصر فقط على عدم تحديد الاهداف بل انه يمتد لعدم معرفة من هو صاحب القرار الحقيقي ؟ هل هي الحكومة ؟ هل هو البرلمان ؟ هل هو الحزب ؟ هل هي نقابات العمال ؟ هل هي الصحافة ؟ هل هم المستهلكون ؟ ان رجل الاقتصاد يجد نفسه في حيرة ليس فقط فيما يطلب منه من اهداف غير محددة واحيانا متناقضة بل ايضا في التوجيهات المتعارضة التي تصل اليه من كل صوب .

مشكلة السياسي

ويرتبط بما تقدم اختلاف جوهرى في افق كل من الاقتصادى والسياسي ، فالسياسي يعمل وعيناه على الانتخابات القادمة ، وهي قد تكون انتخابات الرياسة او تجديد البرلمان كله او جزء منه او انتخابات محلية ، وفي الدول الصناعية الغربية يصعب ان تمر سنةدون ان يكون هناك انتخاب ما ذو اهمية لرجل السياسة ، ومن هنا فان السياسي عجول لا يتحمل انتظار نتائج سياسة الاقتصادى ، فهذا الاخير يتعامل مع هيكل الانتاج وتغيير الاذواق ، واكتساب خبرة جديدة وفتح اسواق بعيدة ، وكل هذا يتطلب وقتالا يستطيع السياسي ان يتحمله ، ولذلك فانه في اغلب الاحيان ما ان توضع سياسة اقتصادية قيد التنفيذ

www.ibtesama.com

حتى يبدأ في نفس الوقت تقريبا تطبيق سياسات أخرى كفيلة بتخريب هذه السياسات الاقتصادية لاغراض انتخابية عاجلة .

واخيرا فان العالم قد بدأ يعرف تطورين مهمين ومتعارضين في نفس الوقت ، فالارتباط الاقتصادي يزداد يوما بعد يوم ، فيكفي أن ننظر الى الدولار الامريكي لكي نكتشف أن كل ما يمس هذا الدولار يؤثر في اقتصاد العالم اجمع ، فسياسة أسعار الفائدة العالمية في الولايات المتحدة الامريكية قد فرضت نفسها على كافة الدول الاوروبية التي اضطرت الى مجاراتها رغم انه لا مصلحة لها في رفع اسعار الفائدة . وعلى العكس فان سياسة الولايات المتحدة الامريكية النقدية تبد وغير فعالة لدرجة كافية نظرا لوجود كتلة دولارية ضخمة خارج سيطرة الولايات المتحدة الامريكية . (اليورو دولار) والامثلة على الترابط الاقتصادي عديدة ، فانتعاش الدول الصناعية أو ركودها معناه النمو او التراخي لصادرات الدول النامية ومن ثم حياتها الاقتصادية ، وارتفاع اسعار الطاقة مؤثر في مدفوعات الدول الاخرى ، وهكذا .

وفي مواجهة هذا الترابط الاقتصادي المتزايد والقيود الكبيرة على الاستقلال في السياسات الاقتصادية نجد ظاهرة عكسية في الاتجاه السياسي ، فالرغبة في الاستقلال في اتجاه للتزايد وليس العكس ، ففرنسا بدأت ترفع صوتها معارضة لدول حلف الاطلنطي منذ الستينيات مع ديجول ، وها نحن نعاصر دعوات مماثلة في المانيا الغربية واليابان ، وفي الكتلة الشرقية لم تنفصل الصين ويوغسلافيافقط عن بقية دول المعسكر الاشتراكي في وقت مبكر ، فان رومانيا تأخذ خطا مستقلا منذ فترة ليست قصيرة ، وتؤكد احداث بولندا انها تسير في نفس الاتجاه ، ومن يدرى ماذا سيكون رد فعل بقية دول المعسكر الشرقي في حالة نجاح تجربة بولندا ، وليس هذا فحسب ، بل انه داخل الدولة الواحدة هناك اتجاه متزايد للاستقلال السياسي ، فكندا تجد صعوبة في وضع سياسة اقتصاديةموحدة ، ومقاطعة البرتا تطالب بمزيد من الاستقلال في سياستها النفطية ، وفي انجلترا لم يقتصر الامر على مطالبة ايرلندا الجنوبية بالاستقلال بل أن اسكتلنده بدأت تتساءل عن حقوقها في استغلال بحر الشمال ، وحتى في الولايات المتحدة الامريكية بدأنا نسمع عن استقلال وتميز لكاليفورنيا والجنوب ، وهكذا . . التعارض بين حقائق الترابط الاقتصادي والانفصال

www.ibtesama.com

السياسي يضع الاقتصادى في محنة حقيقية عندما يطلب منه تنفيذ سياسة تتحد عناصرها الاساسية خارج الحدود السياسية التي يعمل في اطارها ، الاقتصاد يتجه نحو العالمية في حين ان القرارات السياسية تتجه نحو الاقليمية والتجزئة ، والسياسي في نهاية الأمر هو الذى يحدد للاقتصادى دوره ومكانه .

وفي مثل هذه الظروف ليس من الغريب ان يفشل الاقتصادى في تقديم سياسة ناجحة ، فهو يعمل في ظل ظروف بطبيعتها لا تسمح باى نجاح ، وانما الغريب انه قد يكون نجاحه في تقديم توصيات صالحة في هذا العالم المضطرب .

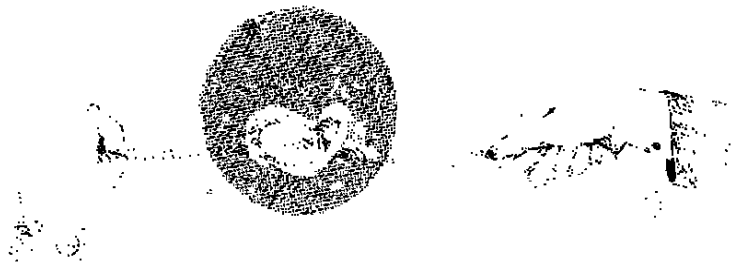

www.ibtesama.com

مـأزق الاقتصـاد العـالمى

يواجه الاقتصاد العالمي حاليا ما يشبه حالة الفوضى ، حتى تبدو السياسة الاقتصادية في معظم الدول عاجزة عن متابعة الاحداث وتقديم العلاج المناسب .

فمعدلات البطالة ماتزال مرتفعة في معظم الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية ، والتضخم يبدو أنه خرج من عقاله ليس فقط في دول ذات تاريخ طويل في ارتفاع الاسعار مثل دول أمريكا اللاتينية بل أيضا في دول كانت تتميز بانضباط الاسعار مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وأسعار الصرف باتت غير مستقرة وغير معروف اتجاهها ، فهاهو المارك الالماني والين الياباني ـ اللذان كانا من أقوى العملات لفترة قصيرة ـ يواجهان صعوبات غير قليلة .

أما أسعار الفائدة فقد جاوزت كل التوقعات ففي خلال عام ١٩٨٠ ارتفعت في الولايات المتحدة الى معدلات غير معروفة حتى وصلت الى ما يقرب من ٢٠٪ في ابريل ١٩٨٠ ، لكي تنخفض من جديد الى أقل من ١٠٪ بعد ذلك ، ثم ترتفع من جديد في سبتمبر ، وهاهي تجاوز ٢١٪ الآن، فماذا حدث؟

جاءت حكومة تاتشر في انجلترا لتصلح ما أفسده العمال ، واذ بنا نجد أن الاقتصاد البريطاني يعرف مزيدا من البطالة دون أن ينخفض التضخم ،

العربي العدد ٢٦٩ ابريل ـ نيسان ١٩٨١ م

www.ibtesama.com

وقيل : ان كارتر قد سقط لفشل سياسته الاقتصادية ، ونشك كثيرا في أن الادارة الجديدة في أمريكا ستأتي بالمعجزات فتوقعات كافة المحللين تنبيء بأن العام القادم لن يكون أسعد حظا من الفائت .

ان العالم يواجه أوضاعا اقتصادية جديدة لم يعرفها من قبل ، ولذلك فان علينا أن نتعايش مع ظواهر جديدة تكاد تقول انه لا مفر منها ، كما أن هناك حاجة الى تصورات جديدة ومن ثم سياسات مختلفة .

لقد عرف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة من الازدهار الاقتصادي غير المسبوق ، ورغم أن الحرب العالمية الثانية قد ألحقت بالعالم تدميرا رهيبا ، فان قدرة العالم على اعادة التعمير وبناء الاقتصاديات الصناعية قد تمت بسرعة وكفاية مذهلة ، وما أن انتهت الخمسينيات حتى كانت أوروبا واليابان قد عادتا من جديد قوتين اقتصاديتين مهمتين ، ومع بداية الستينيات بدأت موجة الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث،وارتبط بذلك معدلات نمو محترمة لمعظم هذه الدول بعكس حالة الركود السابقة على ذلك ، وفي خلال الستينيات حققت الدول الصناعية في مجموعها معدلات للنمو تتراوح بين ٤ ـ ٥٪ ودول العالم الثالث معدلات نمو تتراوح بين ٥ ـ ٦٪ وهي معدلات معقولة جدا للعالم في مجموعه ، وقد ارتبط ذلك بنمو أكبر للتجارة الدولية ٧ ـ ٨٪ مما زاد من الترابط والاندماج الاقتصادي العالمي كما توافر للعالم في مجموعه استقرار كبير في الاسعار وكانت معدلات التضخم تتراوح بين ٢ ـ ٣٪ في الدول الأكثر انضباطا و ٦ ـ ٧٪ في الدول الاقل انضباطا .

وما أن دخلنا السبعينيات حتى بدأت الصورة تتغير بشكل كبير . فالأسعار بدأت ترتفع بشكل كبير وأصبح الحديث عن معدلات للتضخم في حدود ٢٠٪ من الاشياء العادية حتى في أكثر الدول استقرارا للاسعار ، وازداد الاضطراب في موازين المدفوعات وانخفض النمو الاقتصادي الى ما يقرب من الصفر في عديد من البلدن .

وبشكل عام حل الركود محل الازدهار والاضطراب محل الاستقرار ، وأصبحت السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم صورة للفشل أكثر منها نموذجا للنجاح . . فما الذي حدث لعالم السبعينيات . . ؟

www.ibtesama.com

ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة :

تميزت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات بتوافر موارد الغذاء والطاقة الرخيصة ، ففي خلال الاربعين سنة الماضية تضاعفت انتاجية الارض في معظم المحصولات وفي بعض الأحيان بلغت الزيادة ثلاثة أضعاف ، وعرفت الولايات المتحدة الامريكية فائضا في المحاصيل الزراعية كان وراء القانون المعروف بالقانون العام رقم ٤٨٠ لتوزيع الفوائض الزراعية .

على أن الوضع بدأ يتغير منذ بداية السبعينيات . فالزيادة المستمرة في سكان العالم الثالث لم تلبث أن فرضت نفسها خصوصا على مشكلة الغذاء . فسكان العالم وقد كانوا حوالي ٢٠٠٠ مليون نسمة في سنة ١٩٣٠ وصلوا الى حوالي ٣٠٠٠ مليون نسمة في ١٩٦٠ والى ما يجاوز ٤٠٠٠ مليون الآن ، ولن ينتهي هذا القرن قبل أن يصلوا الى ٦٠٠٠ مليون نسمة ، وفي نفس الوقت بدأ الانتاج الزراعي يتراجع في دول العالم الثالث في بداية السبعينيات ويكاد يختفي الفائض الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها منذ ٧٣/ ٧٤ . ولذلك لم يكن غريبا أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير منذ سنة ١٩٧٢ .

ومن المهم التأكيد هنا على أن أزمة دول العالم الثالث ليست أزمة عالمية ، ولكنها أزمة دول العالم الثالث ، فالدول المتقدمة لا تواجه مثل هذه الازمة حيث أن النمو السكاني يتراخى كثيرا عن النمو الزراعي فيها ، وفي حين أنه قبل الحرب العالمية الثانية كانت معظم مناطق العالم ـ ربما باستثناء أوربا ـ تعرف اكتفاء ذاتيا أو حتى فائضا في الغذاء ، فان الوضع الآن اختلف وأصبحت معظم دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مستوردة للغذاء ، وهكذا بدأ عصر الغذاء الرخيص للدول النامية يختفي منذ بداية السبعينيات .

واذا كانت الدول الصناعية لاتعرف أزمة للغذاء فانها تواجه منذ السبعينيات أزمة مماثلة في ارتفاع تكاليف الطاقة ، فأساس الحضارة الصناعية ـ كما نعرف ـ هو توافر موارد الطاقة الرخيصة ، وقد اتجه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى مزيد من الاعتماد على النفط الذي أصبح يمثل حوالي ٧٥٪ من الطاقة في الولايات المتحدة وحوالي ٧٠٪ من الطاقة في غيرها من الدول

www.ibtesama.com

المتقدمة ، وقد ظلت أسعار النفط ثابتة طوال الخمسينيات،بل انها مالت الى الانخفاض في سنة ١٩٥٩ الى حوالي ١,٥ دولار للبرميل وظل الأمر كذلك حتى بداية السبعينيات ومنذ سنة ١٩٧٠ بدأت بعض الزيادات القليلة في أسعار النفط (ديسمبر ١٩٧٠) ثم اتجه الارتفاع الى معدلات كبيرة بقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣حين تضاعفت خلال هذه الفترة وحتى رفع الحظر النفطي الى حوالي أربعة أضعاف .

وبدأت بعد ذلك سلسلة من ارتفاعات أسعار النفط خصوصا في اثر ثورة ايران مما جعل برميل النفط حاليا يجاوز ثلاثين ضعف ما كان عليه في نهاية الستينيات .

وخطورة ارتفاع أسعار الغذاء في الدول النامية والطاقة في الدول المتقدمة ترجع الى أن كلا منهما لايمثل فقط سلعة يرتفع ثمنها ، وانما كل منهما يعبر عن سلعة أساسية ترتبط بها مجموع الاسعار ، فالغذاء في الدول النامية مازال يمثل الاساس في مستوى الاجور ومن ثم فان أي تغيير في أسعار الغذاء ينعكس بالضرورة على مستوى الاجور وهو ما ينعكس على مختلف الاسعار الاخرى ، والطاقة في الدول المتقدمة تمثل المستخدم الاساسي لكافة الصناعات ومن ثم فان تأثيرها لابد وأن ينعكس على كافة الصناعات ، وهكذا نجد أن ارتفاع تكاليف الغذاء في الدول النامية من ناحية والطاقة في الدول الصناعية من ناحية أخرى قد فرضت على العالم في مجموعه اتجاها تضخميا ترتفع فيه الاسعار باستمرار .

ظهور اليورودولار والفوائض النفطية :

. . . . . .

ان ما يسمى بظاهرة اليورودولار يشير الى تداول العملات خارج نطاق سيطرة السلطات النقدية ، وأصل الكلمة يشير الى الدولارات المتداولةفي البنوك الاوروبية والتي لاتخضع للسلطات النقدية الامريكية ، وقد ظهرت بعد ذلك ظواهر مماثلة للعملات الاخرى والتي تتداول خارج سيطرة دولها (مثل الاسترليني ، والمارك والفرنك الفرنسي وهكذا) . وقد بدأت ظاهرة اليورودولار تظهر منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات مع فرض قيود على حرية خروج رأسمال من الولايات المتحدة من ناحية وامكانية التحلل من بعض

www.ibtesama.com

قيود السلطات النقدية فيها من ناحية أخرى ، ورغم أن هذه السوق قد بدأ ظهورها قبل قيام ظاهرة الفوائض النفطية ، فان هذه الاخيرة مسؤولة الى حد كبير عن توسعها وتضخيمها ، قد كان حجم سوق اليورودولار حوالي ٥٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٥٩ وهو الآن قد جاوز تريليون دولار (التريليون يعادل ألف بليون) .

وأخطر ما تمثله ظاهرة اليورودولار هي أنها تعكس كتلة نقدية ضخمة لاتخضع لرقابة السلطات النقدية ، ومن هنا فان أية سياسة نقدية لاحدى الدول يمكن أن يضيع أثرها بالنظر الى وجود هذه الكتلة النقدية الضخمة والتي تكاد لاتخضع لأي تنظيم أو رقابة ، وهذا ما يبين بعض أسباب عجز الكثير من السياسات النقدية للدول الصناعية .

واذا كان سوق اليورودولار يمثل تأثيرا اقتصاديا خارجيا لا يخضع لسلطات الدول النقدية ، فان ظهور الفوائض النفطية أصبح يمثل لمعظم الدول ضغطا اقتصاديا خارجيا يصعب التأثير عليه ، ولم تقتصر الفوائض على مجرد تدعيم سوق اليورو ماركت وانما فرضت نوعا من علاقات الاختلال في موازين مدفوعات الدول ، فالعالم في مجموعه لا بد وأن يكون متوازنا ، وظهور فائض كبير لدى دولة أو مجموعة من الدول يعني في نفس الوقت ظهور عجز مقابل لدى دولة أو مجموعة دول أخرى .

وحتى قيام مايسمى بثورة النفط في ٧٣/ ١٩٧٤ كانت أوضاع الاقتصاد العالمي من حيث الفوائض والعجز محصورة الى حد بعيد ، فبصفة عامة كانت الدول المتقدمة الصناعية تعرف في مجموعها فائضا بلغ متوسطه في الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٢ حوالي ١٠ بلايين من الدولارات ، وكان يتحمل العجز المقابل له الدول النامية حيث كان مجموع عجزها لايتجاوز ١٠ بلايين دولار أيضا ، وكانت دول الاوبك تعرف توازنا في مجموعها .

وبعد ثورة النفط حدث تغيران ، وذلك بازدياد حجم الفوائض والعجز من ناحية وتغير اتجاهات هذه الاختلالات من ناحية أخرى ، ففي عام ١٩٧٤ وحدها بلغ فائض الدول النفطية حوالي ٦٠ بليون دولار تحملت الدول الصناعية عجزا مقابلا بلغ حوالي ٣٤ بليون دولار ، وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ الى ٢٠ بليون دولار .

www.ibtesama.com

على أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد اذ لم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية في الوصول من جديد الى وضع التوازن في سنة ١٩٧٨ وأصبح عجز الدول النامية وحده يمثل المقابل لفائض الدول النفطية ، ومنذ سنة ١٩٧٩ بدأت موجة جديدة في ارتفاعات أسعار النفط ومن ثم ارتفاع جديد في الفوائض ، ويتوقع أن تبلغ فوائض الدول النفطية لهذا العام وحده حوالي ١٠٠ ـ ١١٠ بليون دولار ، وهو مايعني أن العالم سوف يتحمل في المقابل عجزا مقابلا ، ولذلك لم يكن غريبا أن تزداد مديونية الدول النامية بشكل كبير جاوز حاليا ٣٠٠ بليون دولار .

على أن أمر الفوائض النفطية لايتوقف على مزيد من الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية ومن ثم مزيد من المديونية لكثير من الدول ، انما يجاوز ذلك الى التأثير في القوى الاقتصادية والتي تعجز السياسات الاقتصادية من السيطرة عليها .

الفوائض النفطية تمثل في نهاية الامر مزيدا من مدخرات العالم حققتها الدول النفطية ، وكان يمكن أن تؤدي هذه الزيادة العالمية في المدخرات الى زيادة مقابلة في الاستثمارات الحقيقية في العالم . ولكن يبدو أن معظم دول الفائض تفضل توظيف فوائضها في أشكال من الاستثمار المالي الذي يزيد من الدائنية العالمية بأشكالها المختلفة دون أن يعني بالضرورة زيادة مقابلة في الاستثمارات الحقيقية .

وقد أدت هذه الزيادة في الاستثمارات المالية الى التوسع الكبير في الاصدارات المالية والتي كان لها تأثير بالغ على أشكال التضخم ، وهذا نوع من التأثير التضخمي الذي تقف أمامه السلطات النقدية في كثير من الدول المستوردة للنفط عاجزة عن التصرف فيه ، فهذه الدول رغبة في تقليل العبء الحقيقي لارتفاع أسعار النفط تفضل تمويل النفط عن طريق الاصدارات المالية المتنوعة ، ولكن هذه الاصدارات المالية لم تلبث بدورها أن ساعدت على مزيد من التضخم النقدي وارتفاع الاسعار ، وبطبيعة الاحوال لم تلبث هذه الضغوط أن انتقلت من الدول الصناعية المتقدمة الى معظم الدول النامية عن طريق ارتفاع أسعار الواردات الصناعية .

www.ibtesama.com

ولذلك لم يكن غريبا أن تستمر الدول الصناعية المتقدمة في استيراد أكثر من ثلاثة أرباع النفط ، ومع ذلك تنجح بعد حوالي خمس سنوات من الارتفاع الاول لاسعار النفط (٧٣/ ٧٤) الى الوصول الى وضع توازن في علاقاتها الخارجية (١٩٧٨) ، وعلى العكس فان الدول النامية والتي لم تزد من نسبة استهلاكها من النفط المستورد قد أصبحت تتحمل بكل العجز المقابل للفوائض النفطية في نهاية هذه السنوات الخمس (١٩٧٨) ، ويبدو أننا دخلنا دورة جديدة بعد الارتفاع الثاني لأسعار النفط (١٩٧٩) والمتوقع أن تتمكن الدول الصناعية من تحقيق التوازن من جديد في علاقاتها الخارجية بعد توافر فترة معقولة ، وفي كل هذا كان التضخم العالمي أحد القوى الاقتصادية الاساسية لاعادة التعادل في العلاقات الاقتصادية .

من الصرف الثابت الى تقلبات الصرف :

اتجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز سنة ١٩٤٤ الى الاخذ بنظام ثبات أسعار الصرف ، وفي خلال الثلاثين سنة التالية عرف العالم تقدما ملحوظا في العلاقات الدولية ، على أن الامر لم يخل من اعتراضات ومشاكل صاحبت هذا النظام ، وبوجه خاص فقد تضمن هذا النظام نوعا من التناقض تمثل في الاخذ بثلاثة أمور يصعب التوفيق بينها وهي : الاخذ بثبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة ، والرغبة في تطبيق سياسات اقتصادية داخلية لتوفير العمالة واستقرار الأسعار ، والسماح بحرية انتقال رؤوس الاموال دون قيود ، ولذلك لم يلبث النظام أن عرف عديدا من المشاكل في العمل ، كما أن اتجاه النظام الى الاعتماد على الدولار الامريكي قد أدى بدوره الى خلق مشاكل لميزان المدفوعات الامريكي من ناحية ولدول العالم الاخرى من ناحية أخرى ، وازاء ذلك فقد اتجهت المطالبات منذ الخمسينيات الى التخلي عن نظام ثبات الاسعار والاخذ بنظام تقلبات أسعار الصرف ، على أن هذه الدعوة لم تصبح تيارا جارفا الا في السبعينيات وخصوصا بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الامريكية تحويل الدولار الى ذهب في أغسطس ١٩٧١ ، ثم الاخذ بنظام التعويم منذ ١٩٧٣ والذي تأكد في التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي

www.ibtesama.com

في جاميكا (١٩٧٦) والتي أصبحت نافذة منذ سنة ١٩٧٨ وان كان التعويم قد بدأ عملا منذ سنة ١٩٧٣ .

على أن الجدير بالاعتبار هنا ليس مجرد انتقال العالم من نظام صرف الى نظام جديد وانما في توقيت هذا الانتقال ، فقد صاحب هذا التحول في نظام الصرف العالمي ظهور الفوائض المالية النفطية الكبيرة وانتعاش اليوروماركت ، وكان لهذه المعاصرة أثرها الواضح على مزيد من الاضطراب وعدم الوضوح في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولعل أهم ما يميز نظام تقلبات أسعار الصرف بالمقارنة بنظام أسعار الصرف الثابت ، ليس فقط الاعتماد على تقلبات أسعار العملات في تحقيق التوازن ولكن تأثير ذلك على السياسات الاقتصادية الداخلية للدول .

فمن المعروف أنه في ظل نظام الصرف الثابت تكاد تفقد السياسات النقدية المحلية أي دور لها ، وتصبح السلطات النقدية عاجزة في الواقع عن اتخاذ سياسات مستقلة . فأي تغيير في أسعار الفائدة في دولة من الدول مع ثبات أسعار الصرف يؤدي الى انتقال لرؤوس الاموال بما يلغي أثر تغير أسعار الفائدة ، وهو أمر يتم دون أية مخاطر لأن أسعار الصرف ثابتة بين العملات المختلفة ، وقد كان هذا هو مدار الشكوى لعدد من الدول خلال الستينيات مثل المانيا وسويسرا ، فما أن تحاول احدى هذه الدول تطبيق سياسة نقدية متشددة ـ كما حدث في المانيا في سنة ١٩٦٠ ثم سنة ١٩٧٣ ـ حتى تجد أن تدفقات رؤوس الاموال عليها من الكثرة بما يلغي أثر السياسة النقدية المتشددة ، كذلك فانه يمكن القول بأنه في ظل نظام أسعار الصرف الثابت فان هناك معدلا عالميا للتضخم ، وأية دولة تنحرف عن هذا المعدل تجد أن توازنها الخارجي قد أصبح مهددا بما يفرض عليها ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لكبح التضخم حماية لتوازنها الخارجي ولذلك فانه في ظل نظام ثبات أسعار الصرف عرف العالم بشكل عام معدلات متقاربة لأسعار الفائدة ومستويات متماثلة من التضخم .

أما في ظل نظام الصرف المتقلب (التعويم) فان كل دولة تستطيع أن تعزل اقتصادها المحلي عن طريق التغييرات في أسعار الصرف بحيث تطبق سياسات نقدية مختلفة وتمارس مستويات متعددة من التضخم ، وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن ، فأسعار الفائدة تتراوح بين ٢٠٪ في الولايات المتحدة

www.ibtesama.com

الامريكية وانجلترا و ٦ ـ ٨٪ في سويسرا مثلا ، كذلك فان معدلات التضخم في الدول الصناعية بدأت تتفاوت بشكل كبير ، وغني عن البيان أن تعدد مستويات أسعار الفائدة من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخرى من شأنه أن يزيد من البلبلة والاضطراب في الاسواق المالية والنقدية ويحول دون امكان التوقعات السليمة .

على أن مايدعو الى الغرابة هو أن توقيت التحول لنظام التعويم قد عاصر ظهور الفوائض المالية النفطية الكبيرة ، فمن المعروف أن أحد مزايا نظام أسعار الصرف الثابت هو المساعدة على نمو حركات رؤوس الاموال بين الدول . والغريب أنه في اللحظة التي زادت فيها احتياجات العالم لانتقالات رؤوس الاموال مع ظهور الفوائض المالية النفطية اتجه العالم الى نظام التعويم ، وقد أدى ذلك الى تزايد فرص المضاربة بشكل كبير حيث أن توافر كميات كبيرة من السيولة العالمية وامكانية الانتقال من عملة الى أخرى وتحقيق أرباح من وراء اختلاف أسعار الصرف لا يمكن الا أن يشعل المضاربة الدولية . وفي وقت تختلف فيه أسعار الفائدة بين دولة وأخرى وتسود معدلات مختلفة للتضخم ، فان احتمالات انتقال رؤوس الاموال من مكان الى آخر لابد وأن تزيد ، مما يؤكد احتمالات المضاربة من ناحية ويساعد على مزيد من عدم الاستقرار والوضوح من ناحية أخرى .

ونخلص من كل ما تقدم بأن العالم يواجه ظروفا تضخمية ناجمة عن ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة ، وفي نفس الوقت فان السياسة الاقتصادية الداخلية تبدو مقيدة حتى في الدول المتقدمة نظرا لتزايد الثغرات التي تخرج عن رقابتها ، سواء نتيجة لظهور اليوروماركت أو للاختلالات الناجمة عن الفوائض المالية النفطية ، كذلك فان استخدام الفوائض المالية النفطية في توظيفات مالية دون زيادة حقيقية في الاستثمارات العينية لابد وأن تخلق بدورها اتجاها تضخميا في الدول المتقدمة ، ما يلبث أن ينتقل الى دول العالم الثالث عن طريق ارتفاع أسعار الواردات وتدهور معدلات التبادل ، ويرتبط بذلك كله ازدياد مديونية دول العالم الثالث وبالتالي عبء خدمة هذه الديون .

ومن الطبيعي أن يؤدي استمرار هذه الأوضاع الى التشكيك في قدرة هذه الدول على السداد ، فدولة واحدة (البرازيل) بلغت مديونيتها وحدها ٥٥

www.ibtesama.com

بليون دولار ، وقد تمت هذه التطورات عندما انتقل العالم الى الاخذ بنظام جديد للصرف العالمي ساعد على تعدد أسعار الفائدة على العملات واختلاف مستويات التضخم بين الدول مما شجع على مزيد من المضاربة في أسواق المال ، ومع توافر السيولة الكبيرة لفوائض النفط فقد تفاقمت أوضاع الاسواق النقدية والمالية بمزيد من المضاربة مما خلق جوا عاما من الفوضى والاضطراب في الاسواق العالمية .

هذه باختصار أوضاع الاقتصاد العالمي ، وهي أمور لاتبعث اطلاقا على التفاؤل . ولعل حاجة العالم الآن الى التأمل والبحث عن صيغة اقتصادية جديدة أكثر ضرورة من أية فترة ماضية .

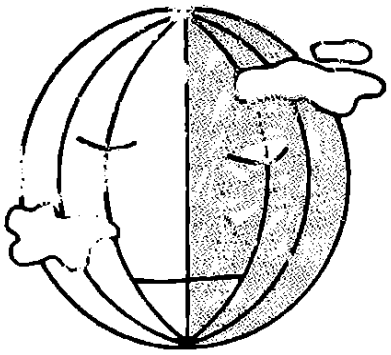

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

www.ibtesama.com

العـــالم غـــدًا

لقد اصبحت العلوم المستقبلية للبحث والتنبؤ عن مصير البشرية والمجتمعات من اكثر الدراسات رواجا ، فاذا لم يكن قدر العالم التدمير والكوارث كما تنذر بذلك كل يوم احتمالات التدمير النووي الشامل والفوضى العارمة ، فاي مستقبل يخبئه الزمن لنا ؟

هذا السؤال تحاول الاجابة عنه العديد من الدراسات والبحوث لمراكز متخصصة أو أفراد مستقلين ، وهي دراسات تجمع عادة بين الخيال وأدوات البحث العلمي ، فلا هي خيال محض يترك الباحث فيه العنان لشطحاته وانما يحاول ان يستند الى العديد من الملاحظات القائمة والاتجاهات العامة والاحصاءات المتاحة ، ولكنها ليست أيضا من قبيل البحث العلمي الموضوعي المستند فقط الى وقائع ثابتة ، ففي جميع الاحوال هناك تزاوج بين فروض الباحث واختياراته المستندة الى مزاجه او فراسته وبين الملاحظات والاحصاءات

العربي العدد ٢٦٥ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٨٠

www.ibtesama.com

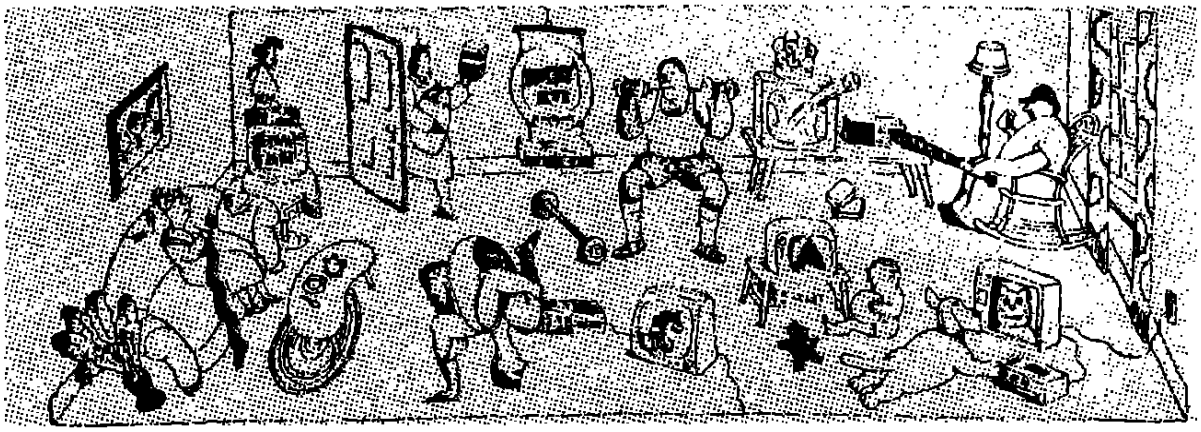

المستمدة من الواقع والحياة ، ولذلك لم يكن غريبا ان تتراوح نتائج هذه الدراسات بين تشاؤم البعض وتفاؤل الآخرين

كلنا لم نزل نذكر تنبؤات نادي روما في دراسته « حدود النمو » الصادرة في سنة ١٩٧٢ حيث اعادت الى الاذهان مخاوف القس الانجليزي مالتس في القرن الماضي من قصور الموارد الزراعية في الطاقة والمواد الأولية ، فضلا عما يلحق العالم من تلوث وتدهور في البيئة من جراء الاستمرار في معدلات النمو الحالية ، كل ذلك قدم ضمن اطار نظري من المعادلات الرياضية والنماذج النظرية للدوائر الهندسية والتغذية المرتدة ، والمستندة الى بيانات مذهلة جمعت على الحاسب الآلي ، ولم يكد هذا التقرير يظهر حتى عرف العالم في السنة التالية مباشرة ـ ١٩٧٣ ـ ازمة النفط ثم ازمة الغذاء ، وفي مواجهة هذه الدعوات المتشائمة ظهرت دراسات اكثر تفاؤلا كما هو الحال في دراسة ليونتيف التي أعدها لهيئة الامم المتحدة او في تقارير نادي روما اللاحقة . وهكذا تتابعت دراسات المستقبل سواء في اطار من الاستقراء او ضمن البحث عن برامج العمل . ومن هذا النوع الاخير تقرير (ريو) (اعادة تشكيل النظام العالمي) تحت رعاية الاقتصادي الهولندي تنبرجين وكذلك الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ الذي تجرى دراسته ضمن عدد من المنظمات الاقتصادية الاقليمية العربية . وغير هذا كثير .

ومن الكتاب الذين حققوا شهرة في هذا النوع من الدراسات المستقبلية الامريكي توفلر ، فبعد ان صدر كتابه « صدمة المستقبل » في السبعينيات ها هو يخرج بمؤلفه « الموجة الثالثة » في اول الثمانينيات وكما كان (صدمة المستقبل) واحدا من اكثر الكتب رواجا فان (الموجة الثالثة) لتوفلر قد استأثرت بنفس

www.ibtesama.com

الاهتمام ، وفي الكتابين يحاول توفلر ان يلقي ضوءا على مستقبل المجتمع ، على أنه في كتابه الاخير لايكتفي بابراز صعوبة التأقلم مع المجتمع الجديد كما هو الحال في السابق واغا يحاول ان يستخلص ماوراء آلام التلاؤم والتأقلم ، من ظهور مجتمع جديد أكثر انسانية من مجتمعنا المعاصر .

فتوفلر في كتابه الجديد « الموجة الثالثة » يندرج ضمن الكتاب المتفائلين الذين يرون واحة الأمن والاستقرار في نهاية النفق الطويل ، فكل مانعانيه من اضطراب وفوضى في عالمنا المعاصر ليس أكثر من آلام المخاض لمستقبل آخر مختلف مستقل أقل قهرا وأكثر إنسانية ، ونود في هذا المقال ان نلخص الافكار الاساسية لتوفلر في كتابه الاخير « الموجة الثالثة »أو ما بعد المجتمع الصناعي .

حضارة الخدمات ؟

ولعل نقطة البدء هي ضرورة تفسير اختيار عنوان الكتاب « الموجة الثالثة » فماذا تكون الموجتان الاولى والثانية ، يرى توفلر مجاراة لعدد من الكتاب ان الانسانية قد مرت بمرحلتين حضاريتين اساسيتين الاولى الحضارة الزراعية والثانية الحضارة الصناعية ، وهانحن الآن بصدد الدخول في مرحلة حضارية ثالثة هي مابعد الحضارة الصناعية او (الموجة الثالثة) ، وهذه الفكرة ليست جديدة في ذاتها فقد سبق اليها عدد كبير من المفكرين بل وجعلها البعض اساسا لنظرياته ، ومن ذلك مثلا الكاتب الفرنسي جان فوراستيه الذي اصدر في نهاية الخمسينيات احد الكتب الاساسية (امل القرن العشرين) ، وفي هذا الكتاب يرى فوراستيه ان العالم يعيش فترة انتقالية تفصل بين توازن قديم استمر مع الحضارة الزراعية ، وتوازن مستقبلي يتجه اليه العالم فيما بعد الحضارة الصناعية ، فالنشاط الانتاجي ، كما نعرفه الآن ينقسم بين نشاط اولي يتمثل في الزراعة ، ونشاط ثان يتمثل في الصناعة ، ونشاط ثالث يتمثل في الخدمات ، ومنذ الثورة الصناعية بدأ يتضاءل دور الزراعة لحساب الصناعة سواء من حيث عدد العاملين في كل قطاع أو من حيث الأهمية النسبية لكل منهما في الاقتصاد ، فبعد أن كانت الزراعة تمثل أكثر من ٨٠٪ من اقتصاديات العالم لما قبل القرن الثامن عشر ، اذ بدورها يتضاءل الى أقل من ٥٪ في الدول الأكثر تقدما ، على

www.ibtesama.com

أن الظاهرة الأكثر أهمية ـ في نظر فوراستيه ـ ليست فقط في تضاؤل أهمية الزراعة وتزايد أهمية الصناعة ، وانما في الاتجاه نحو قطاع الخدمات بعد مرحلة معينة من النمو الصناعي ، فالدول الأكثر تقدما أصبحت تستخدم في قطاع الخدمات نسبة متزايدة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية أكثر من ٥٥٪ من العاملين يعملون خارج الزراعة والصناعة في القطاع الثالث للخدمات ، ولذلك فقد انتهى فوراستيه بأن أغرب ما ستؤدي اليه الثورة الصناعية هو قيام حضارة خدمات تتزايد فيها باستمرار أهمية الخدمة الانسانية المباشرة .

واذا كان العالم القديم قد عرف نوعا من التوازن والاستقرار عندما كان أكثر من ٨٠٪ يعملون في الزراعة والباقي في الصناعات الحرفية والخدمات ، فان العالم الحديث سوف يتجه الى توازن مستقبلي حيث يعمل حوالي ٨٠٪ من السكان في الخدمات والباقي يوزع بين الزراعة والصناعة ، وهكذا فان المجتمع الصناعي الذي نعيشه الآن ليس أكثر من مرحلة انتقالية بين توازن قديم وتوازن مستقبلي ، وكجميع مراحل الانتقال فان كل شيء يكون محلا للمراجعة والتغيير والاضطراب .

وتوفلر لا يقول الشيء نفسه تماما في كتابه الجديد لكنه يقول شيئا غير بعيد ، فالعالم الآن يتجه الى الموجة الثالثة الى مرحلة ما بعد الصناعة .

وهكذا فان كل ما نعانيه الآن من آلام واضطراب لا يعدو أن يكون نتيجة طبيعية لمراحل الانتقال ، وهكذا ليس فقط نتيجة احتياجات المرحلة الجديدة الوليدة ، وانما نتيجة تعايش أكثر من مرحلة في نفس الوقت ، فالحضارة الزراعية والحضارة الصناعية والحضارة لما بعد الصناعية ليست مراحل متتابعة فقط ولكنها أيضا مراحل متداخلة .

وهذا يفسر الى حد بعيد التناقض والتعارض في المجتمعات الحديثة فالتطور لا يتم بدرجات واحدة في كل القطاعات في نفس الوقت ، ففي نفس الوقت تتعاصر قيم ومتطلبات لحضارات مختلفة بعضها يمثل (موجة) زائلة والبعض الآخر يبشر (بموجة) قادمة ، ولكنها كلها قد تتعاصر في لحظة واحدة مما يزيد من الغموض والتعارض .

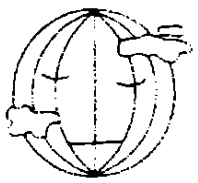

www.ibtesama.com

وتحتل الموجة الثانية ـ الحضارة الصناعية ـ مكانا مرموقا من دراسة توفلر حيث اننا لا زلنا نعيش هذه المرحلة رغم أنها في طريقها الى الزوال ، وهنا نجد أن توفلر في استعراضه لخصائص هذه الموجة الثانية لا يميز بين الأشكال الاقتصادية والسياسية المختلفة ، فالدول الرأسمالية والاشتراكية الصناعية تقدم صورا متماثلة من الحضارة الصناعية ، وتوفلر يتابع في هذا الصدد تيارا مهما بين عدد من المفكرين الذين يركزون على خصائص المجتمع الصناعي ولا يرون في الرأسمالية والاشتراكية أي تعارض أساسي ، بل هما تطبيقان متقابلان لحضارة واحدة ، وقد كان المفكر الماركسي الامريكي برنهام من أوائل من أكد على هذا التماثل عند اصدار كتابه « ثورة المديرين » خلال الحرب العالمية الثانية عندما راعه مع عدد من المثقفين اليساريين تحالف ستالين مع هتلر في سنة ١٩٣٨ ، وقد كانت فكرة برنهام أن أخذ النهج الماركسي في التحليل التاريخي يؤدي الى ظهور طبقة المديرين التي تدير كلا من الاقتصاد الصناعي الالماني والاقتصاد الصناعي الروسي مما سهل عليهم امكان التقارب السياسي ، ومن المفكرين المحدثين الذين يركزون على خصائص المجتمع الصناعي دون تفرقة أساسية بين النظم الرأسمالية والنظم الاشتراكية الاقتصادي الامريكي جالبرت ويفسح توفلر في استعراضه لخصائص الموجة الثانية أو الحضارة الصناعية مكانا مهما لقضية الطاقة ، فالحضارة الانسانية كلها تقوم على استخدامات الطاقة ، وهنا نجد ملاحظة توفلر المهمة حول الفارق بين صور الطاقة المستخدمة في الحضارة الزراعية وتلك المستخدمة في الحضارة الصناعية ، فالأولى تعتمد على صور متجددة من الطاقة سواء أكانت الطاقة المستخدمة مستمدة من الطبيعة أم من الحيوان ، فالرياح واندفاع المياه مصادر متجددة دائما وكذلك الحال مع قوة الحيوان بل والانسان أيضا (أحوال استخدام العبيد) أما الطاقة المستخدمة في الحضارة الصناعية فهي أساسا تعتمد على استهلاك المناجم والحفائر سواء الفحم أو البترول ، ففي الحالتين نجد أنفسنا في مواجهة مصادر للطاقة غير متجددة والتي تثير قضية نفاد مصادر الطاقة ، ومن المشروع التساؤل في ظل هذا التغيير عن جدوى التقدم الذي حدث مع تطوير مصادر الطاقة ، حقا ان استخدام

www.ibtesama.com

الفحم أو البترول مع ثورة البخار وآلة الاحتراق الداخلي قد زاد من قدرة الانسان وسرعته بشكل لا مثيل له بالمقارنة بوضعه حين كان يعتمد على قوة الريح أو تحميل الحيوان .

ولكن أليس من الممكن أيضا التساؤل عن الأفق الزمني لكل من الحضارتين ، فالحضارة الزراعية لا تعطي حقا مصادر الطاقة فيها نفس القدرات التي تتيحها مصادر الطاقة في الحضارة الصناعية ، ولكن الأولى دائما متجددة لأفق زمني لا ينتهي في حين أن الثانية محدودة بأفق زمني بعيد تنفد عندها تلك المصادر ، وبذلك فان ما اكتسبته الحضارة الصناعية من قوة بمصادر الطاقة الجديدة قد ضيعته بالعمر الزمني المحدود ـ مهما طال ـ لها ، فالأمر لا يعدو أن يكون استهلاكا على حساب الأجيال القادمة .

وفي استعراض للخصائص التكنولوجية للانتاج ركز توفلر على أهمية الفصل بين الاستهلاك والانتاج في الحضارة الصناعية ، وهو أمر لم يكن كذلك دائما . . فالفصل بين المنزل والعمل (المصنع) أمر حديث نسبيا ، فحتى وقت قريب كان هناك خلط واندماج بين المنزل والعمل وتتداخل الأعمال المنزلية مع النشاط الانتاجي ، أما الحضارة الصناعية فالفصل كامل ليس فقط من الناحية المكانية بل أيضا من حيث قواعد السلوك والقيم السائدة في كل منهما ، وبصفة عامة فان أهم ما يميز الحضارة الصناعية هو تغلب (قيم العمل) على كل شيء حتى على حياة المنزل ، فالمصنع أصبح يحدد الى حد كبير نموذج الحياة ، فالمدرسة هي إعداد التلميذ لحياة المصنع في المستقبل ، بل ان المدرسة هي مصنع في تنظيمها . . ففي المدرسة لا يتلقى التلميذ فقط المعلومات والمهارات ولكنه يتعلم قبل كل شيء (النظام) و (الانضباط) و (الطاعة) وهي كلها أمور تهيء التلميذ لحياة (المصنع) فيما بعد .

السوق في الحياة الحديثة

. . . . . .

والفصل بين الانتاج والسوق يجعل التبادل أو السوق أمرا جوهريا في الحياة الحديثة . وعندما نتحدث عن السوق تنصرف اذهاننا عادة الى المجتمعات الرأسمالية . ولكن الحقيقة هي ان جوهر السوق هو التبادل : هو الانتاج من

www.ibtesama.com

أجل مستهلك آخر غير المنتج وهو أمر لا يختلف بين مجتمعات رأسمالية ومجتمعات اشتراكية ، واذا كان جل الانتاج هو للسوق وله قيمة نقدية يتم التبادل بها ، فليس معنى ذلك ان كل شيء يتم من أجل السوق ، فهناك العديد من صور النشاط الانساني الذي يتم بعيداً عن السوق مثل خدمات الزوجة في المنزل : تربية الأطفال ، اعداد الطعام ، تهيئة جو أسرىّ . . كذلك هناك العلاقات الانسانية مثل الحب والصداقة ، ولكن المجتمع الصناعي يتميز بغلبة قيم السوق على السلوك ، حتى داخل الاسرة اصبح مكان الرجل متميزا لأنه يعمل من أجل السوق ومن ثم تقدر قيمة عمله نقديا في حين ان الزوجة تعمل بعيدا عن قيم السوق .

والانتاج للسوق هو بطبيعته إنتاج كبير ، وهنا نجد التأثير المتبادل بين التكنولوجيا والسوق ، فالتكنولوجيا تساعد على الانتاج الكبير ومن ثم على الفصل بين الانتاج والاستهلاك وظهور السوق ، ولكن ظهور الأسواق من ناحية اخرى وتطورها يساعد على مزيد من تقسيم العمل ومزيد من التقدم التكنولوجي ، ونعرف جميعا كيف ان آدم سميث (ابو الاقتصاد السياسي) قد ركز على اهمية تقسيم العمل والسوق واثرهما على التقدم الاقتصادي . وقد أصبح مؤلفه فيما بعد دستورا لكافة النظريات الاقتصادية التي عاصرت وتابعت الثورة الصناعية ، ويرتبط بالانتاج الكبير وظهور اهمية السوق ظاهرة اخرى هي الترابط الاقتصادي ، فمع الحضارة الصناعية زالت صور الاكتفاء الذاتي والاستقلال النسبي واصبحت كافة الوحدات مرتبطة ببعضها مع البعض الاخر على انه من الضروري هنا التأكيد على ان الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل ليس بالضرورة علاقة بين متساويين ، بل لقد أوضحت العلاقة الاقتصادية أن التطور يسير في اتجاهين في نفس الوقت ، فمع مزيد من الترابط والتداخل ، هناك مزيد من علاقات السيطرة والتبعية ، وقد عنيت هذه الظاهرة باهتمام الاقتصاديين الماركسيين ثم عديد من الاقتصاديين الغربيين مثل الفرنسي فرانسوا بيرو الذي اهتم منذ وقت طويل (باقتصاديات السيطرة) والامريكي سوبزي الذي كتب كثيرا عن الاحتكارات .

www.ibtesama.com

خصائص العصـــر

ويرى توفلر ان الانتاج في ظل الحضارة الصناعية قد تميز بعدة خصائص تراعي طبيعة هذه المرحلة : النمطية والتركيز والمركزية والتعظيم والتوقيت .

الانتاج الكبير يحتاج بطبيعته الى نمطية الانتاج وعـدم التميز فيه وهذا يرتبط بضرورة تقسيم العمل وتجزئته مما يجعل التخصيص أمرا ضروريا ، ولا يمكن ان يستمر التخصيص ويزداد دون تركيز الانتاج في وحدات كبيرة ، وهذا بدوره يؤدى الى مركزية القرار ، في كل هذا يصبح البحث عن أقصى ربـح وأدنى تكلفة مؤشرا الى حسن الادارة ، وبذلك يصبح تعظيم النتائج معيـارا للكفاية ، وأخيرا فان ترابط العمليات المختلفة واعتمادها بعضها على البعض الآخر يجعل التوقيت أمرا ملحا .

ويشير توفلر الى أهمية الفنيين والمديرين في تحقيق التنسيق بين العناصر المختلفة في المجتمع الصناعي ، وازدياد أهمية الفنيين والمديرين من الأمور التي حظيت باهتمام المفكرين منذ وقت ليس بالقليل ، وان كان ذلـك على أسس مختلفة ، ففي بداية الثلاثينيات أشار بيرل ومينز الامريكي الى الفصل بين الملكية والادارة في العصر الحديث مع نمو أهمية شركات المساهمة وغياب دور المساهمين في السيطرة الفعلية على القرارات ، وفي الاربعينيات استخلص برنهام من تطبيق المنهج الماركسي على التطور ظهور طبقة المديرين نتيجة الصراع بين رأس المال والعمال ، كما حدث في مرحلة سابقة عند الصراع بين الاقطاع والفـلاحين حيث ظهرت طبقة جديدة لم تكن طـرفا في الصـراع ، وفي الستينيات أشـار جالبيرت الى أهمية طبقة الفنيين نتيجة تعاظم أهمية المعرفة في اتخاذ القرارات .

أما عند توفلر فان الحاجة الى المديرين والفنيين ترجع الى ضرورة التجميع بين الجزئيات المختلفة التي يخلقها المجتمع الصناعي ، والى ضرورة التنسيق واتخاذ السياسات بين العديد من مراكز القرارات المبعثرة نتيجة للتخصص والبعثرة .

بل ان توفلر يرى في الدولة وسيلة لتحقيق التكامل السياسي الضروري للتكامل الاقتصادي فيما بين الوحدات الاقتصادية المتناثرة . ويذهب الى أن الاتجاه الى العالمية أمر مرتبط بطبيعة المجتمع الصناعي .

فالمشروع الصناعي قد أصبح يجاوز حدود الدولة السياسية .

www.ibtesama.com

وهنا نحن نرى توسع ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية ، ويؤكد توفلر أن هذه ظاهرة ليست مقصورة على الدول الرأسمالية ، بل ان الدول الاشتراكية هي الاخرى تعرف ظاهرة مماثلة لهذه الشركات متعددة الجنسية

وهكذا فان توفلر يرى أن الحضارة الصناعية قد غلبت على كل شيء من تنظيم حياة الانسان الى معتقداته وقيمه ، بل ان نظرة الانسان الى الطبيعة قد تغيرت في ظل هذه الحضارة ، فالانسان لم يعد جزءا من الطبيعة ، وانما هو على العكس يعمل في مواجهة الطبيعة ، الانسان ليس من الطبيعة وانما هو في صراع معها ، فالانسان والطبيعة ليسا كلا متكاملا ، ولكنهما في علاقة بين شخص وموضوع . . والطبيعة ليست طرفا في هذه العلاقة وانما موضوع أو محل لها .

الى الموجة الثالثة

. . . . . .

وهذه وغيرها من مظاهر الحضارة الصناعية أو « الموجة الثانية » تواجه الآن مرحلة انتقالية الى مرحلة جديدة ، الى « الموجة الثالثة » وفي هذا يتفق توفلر مع عدد من المفكرين الذين يرون ان العالم يواجه مرحلة انقطاع وتغيير ، ففي كتاب ظهر في نهاية الستينيات « عصر الانقطاع » أشار الكاتب الامريكي النمساوي الأصل بيتر دروكر أنه على خلاف ما يعتقده الكثيرون فقد كان النصف الأول من القرن الحالي فترة استمرار وتطور في نفس الاتجاه ، وما ظهر من اختراعات وأساليب جديدة كانت بدورها معروفة منذ القرن الفائت ، ولكننا نواجه منذ نهاية الستينيات عصرا جديدا مختلفا عما سبق يؤذن بعصر جديد مختلف . ولذلك فقد انتهى عصر الاستمرار وبدأ عصر الانقطاع

ولعل من أهم مظاهر هذه المرحلة الجديدة ما نواجهه من أزمة في الطاقة فعصر الطاقة من المواد النافدة قد اقترب من نهايته وهو ما يفرض على البشرية ضرورة البحث عن مصادر جديدة مختلفة . ولعل أهم ما ستتميز به هذه المصادر هو تنوعها ، فلن يعود العالم من جديد الى عصر الفحم أو عصر [illegible]

www.ibtesama.com

واذا كانت المصادر الجديدة للطاقة ستكون بطبيعتها أقل تركيزا وتميل الى التجدد ، فان ذلك لا يعني أبدا العودة الى أوضاع الطاقة في « الموجة الأولى » (الحضارة الزراعية) بل على العكس الى المجاوزة لكل من الحضارتين الزراعية والصناعية .

ويفرد توفلر في عناصر الموجة الثالثة مكانا بارزا لثورة المعلومات ، فالحضارة الصناعية قد تميزت بقفزة هائلة في دور المعلومات في الحياة ، فذاكرة الانسان لم يعد يحملها معه ، وانما أصبحت مدونة في سجلات ومراسلات ومؤلفات ومكتبات وهو أمر لم تعرفه حضارة « الموجة الاولى » على الاقل بنفس الدرجة ، وقد عمدت الحضارة الصناعية الى اخضاع المعلومات لنفس خصائص المجتمع في النمطية والتركيز والمركزية . . الخ ، ولكن المعلومات تعرف الآن ثورة حقيقية مع ظهور العقل الالكتروني (الكومبيوتر) والدوائر الكهربائية والترانزستر والمواد الجامدة ، وقد كان لذلك أثره الكبير في دور المعلومات وتأثيرها على حياة الفرد ، فانظر مثلا الى تأثير التليفزيون حين وحّد أو نمّط الأذواق وبث الأخبار والمعلومات بشكل مكثف في نفس الوقت على مئات الملايين ، وقارن هذا بظهور (الفيديو) حيث عادت من جديد الفردية والذوق الخاص في اختيار ما يراه المشاهد ، هنا نجد أن التطور في وسائل نقل المعلومات قد انعكس أثره على الأفراد .

التليفزيون وسيلة للتنميط والغاء الفردية وعلى العكس فان الفيديو مثلا وسيلة للتحرر واعلاء دور الذوق الشخصي وهكذا ، وقد اصطحب كل ذلك بتغير في نظرة الأفراد لأجهزة الاعلام المركزية وبدأت الثقة فيها تهتز .

وكذلك الحال مع الكومبيوتر فقد بدأ مع المؤسسات العملاقة حيث يحتاج الى تكاليف مذهلة ، ويعالج أحجاما ضخمة من البيانات وها نحن الآن بصدد صورة صغيرة متطورة من العقول الالكترونية الصغيرة بل والمنزلية التي يمكن أن تساعد في العديد من الأعمال المنزلية ، لم يعد الكومبيوتر فقط مقصورا على الشركات الصناعية الكبرى وشركات الطيران بل أصبحنا نجده في عيادات الأطباء أيضا ، وساعد على هذا التطور ما لحق وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية من تطور .

www.ibtesama.com

وفي مواجهة التطور الذي يمكن أن يلحق مصادر الطاقة الجديدة من ناحية المعلومات وتوزيعها من ناحية أخرى لم يعد الانتاج الكبير هو الصورة الأساسية للنشاط الاقتصادي وأصبحنا نسمع عن دعوات جديدة تفضل صغر الحجم ، ومنذ وقت ليس بالبعيد يذكرنا نيف في كتابه عن الحضارة الصناعية ان أهم ما يميزها هو غلبة الكم على الكيف ، فالأكبر دائما أفضل . . وها هو كتاب « الصغير جميل » يصدر في بداية السبعينيات ليحاول أن يحطم أسطورة الحجم ، فالأكبر قد لا يكون دائما الأفضل ، وها نحن مع شوماشر نكتشف أن الصغير أيضا جميل .

المنزل الالكتروني

. . . . . .

ونلاحظ فيما سبق أن توفلر يركز بصفة خاصة على قضيتي الطاقة والمعلومات وما يلحقهما الآن من تطور ينبىء بظهور حضارة جديدة : الموجة الثالثة .

والحقيقة أنه يمكن متابعة التاريخ البشري من خلال ما لحق هذين الأمرين من تطور ، وهو ما تنبه له الاقتصادي الفرنسي الشاب جاك اتالي منذ فترة وخاصة عندما نشر كتابه الشيق عن « الكلمة والاداة » في منتصف السبعينيات ، ولعلنا نضيف هنا ان الحضارة الصناعية لم تعبر فقط عن مستوى وشكل معينين لكل من الطاقة والمعلومات ، وانما أخضعت المعلومات بشكل كبير لمقتضيات الطاقة ، فالكلمة سُخرت للآلة الى حد بعيد .

ويؤكد توفلر أن خصائص الموجة الثالثة ستختلف عما تعودنا عليه مع الحضارة الصناعية ، فمن الناحية الشكلية يبدو أن هناك عودة الى خصائص الموجة الأولى (الحضارة الزراعية) ولكن الحقيقة أن التماثل الظاهري يخفي اختلافا كيفيا ، فالفصل بين العمل والمنزل والذي أصبح من خصائص المجتمع الصناعي قد بدأ يتراجع مع التطورات الجديدة في ميدان الطاقة والمعلومات ، فكثير من الأعمال لم يعد من الضروري انجازها في المصنع ، فهناك عدد متزايد من المصانع في الولايات المتحدة الامريكية الذي يترك للعمال حرية انجاز بعض الأعمال في منازلهم بحيث لم يعد الحضور والانصراف في مواعيد محددة

www.ibtesama.com

ذا أهمية ، وهذا لا يعني العودة الى الأعمال المنزلية الحرفية ، بل انه يشير الى تطور المنزل وظهور ما يمكن أن يعرف بالمنزل الألكتروني فالعامل يجد تحت تصرفه في منزله العديد من الأجهزة الصغيرة التي تدار بوسائل جديدة للطاقة كما ان اعتماده يزداد على ما يمكن أن نطلق عليه الكومبيوتر المنزلي حيث يتصل منزله بالمراكز الرئيسية لتوزيع المعلومات ، ويظهر ذلك بوجه خاص في العديد من الأعمال المكتبية .

فالسكرتيرة التي أصبحت جزءا من مظاهر الادارة الحديثة ، يمكن أن يختفي مكانها تماما في الحضارة الجديدة ، فمع وسائل الاتصال اللاسلكي الحديثة ووسائل نقل المعلومات لم يعد من الضروري الوجود المادي للسكرتيرة في أماكن العمل .

ومن شأن هذه التطورات ومثيلاتها اعادة النظر في وضع الأسرة ، فالأسرة الكبيرة التي عرفت في الحضارة الزراعية الأولى بدأت تختفي مع الحضارة الصناعية ، ودور الأسرة يتراجع كثيرا في ظل هذه الحضارة لمصلحة مؤسسات أخرى مثل المدرسة والمستشفى والحضانة فضلا عن المصنع ، بحيث لم يعد قائما من العلاقات الأسرية سوى أقل القليل ، والآن فانه يمكن أن يتزايد دور الأسرة في ظل التطورات الجديدة ، فاذا كان العمل في المنزل في جزء كبير منه يشترك فيه الزوج والزوجة وربما الأولاد أيضا ، فانه من الطبيعي أن يخف الفصل الشديد الذي عرفناه مع الحضارة الصناعية ، كذلك فان الفصل الكامل بين الاستهلاك والانتاج يمكن أن تخف حدته ويتأكد الطابع الأكثر ذاتية في العلاقات الاجتماعية .

ويرى توفلر أن ما رأيناه من حضارة المجموع (الانتاج الكبير ، النمطية) سوف يبدأ في التراجع لأشكال جديدة أكثر ذاتية وتنوعا ، بل انه يرى أن الاتجاه نحو التنوع وتأكيد الذاتية لم يقتصر على اشكال الانتاج وأساليب العمل وطرق التربية والتعليم وانما ستعبر عن نفسها في مزيد من تأكيد الاتجاهات الاستقلالية للجماعات ، فاذا كانت الأمة قد ظهرت كوسيلة لتحقيق التكامل السياسي اللازم للتكامل الاقتصادي القائم على النمطية والانتاج الكبير ، فان عناصر الاستقلال والتميز سوف تظهر مع الحضارة الجديدة المعتمدة أكثر على مصادر الطاقة الأكثر تنوعا ووسائل الانتاج الأكثر تلاؤما مع

www.ibtesama.com

تعدد الأذواق .

وهكذا فانه يرى أن حركات الاستقلال بدأت تظهر في كل مكان ، فهناك حركات استقلالية في كندا ودعوات مماثلة في بلجيكا وارهاصات في فرنسا ، بل ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليسا في نظره بعيدين عن هذا الاتجاه العام ، فالحديث عن صفات تكساس أو خصائص الجنوب أو الغرب في الولايات المتحدة الامريكية لم تعد أصواتا غريبة على الأسماع .

كذلك فان التخوف من حركات الاستقلال القومي لبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي يمثل هاجسا معروفا سواء تعلق الأمر بأوكرانيا أو بالجمهوريات السوفيتية الاسلامية أو المغولية أو غير ذلك ، وفي جميع الأحوال يرى توفلر ان الدعوة الى مزيد من الاستقلال المحلي أو الاقليمي ستكون من طبيعة المرحلة القادمة ، ويرى توفلر أن وحدة الدولة وسلطتها المركزية لم تعد مهددة فقط من أسفل عن طريق هذه الحركات الاقليمية ، بل انها أيضا مهددة من أعلى بتزايد دور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية التي بدأت تتجاهل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد .

وفي استعراضه لأشكال الحضارة الجديدة ينتقل توفلر من ميدان الى آخر في سرعة مذهلة ولا يكاد القارىء يحيط بمثال أو أمثلة في مجال معين حتى ينقله المؤلف الى اطار جديد مختلف تماما ، فكتاب توفلر أشبه بمصور سينمائي على سيارة سريعة أو حتى طائرة لا يكاد ينتهي من نقل لقطة الى القارىء حتى يجد نفسه في لقطة جديدة تماما ، وهو ينتقل في كل هذا من غريب الى أغرب ، وهذه السرعة الشديدة أفقدت الكتاب بعض الوحدة برد هذه اللقطات أو الصور الى محور أو محاور رئيسية واضحة .

وباستثناء القول بأننا على مشارف مرحلة حضارية جديدة مختلفة في خصائصها عن مرحلة الحضارة الصناعية لم نعد نعرف تماما ما المقصود « بالموجة الثالثة » سوى أنها ليست الموجة الثانية ، وهي أقرب في مظاهرها الشكلية الخارجية للموجة الأولى وان كانت مجاوزة لها في طبيعتها .

وفي تعليق لمجلة الايكونومست اللندنية على كتاب توفلر أشارت الى ما بذله الكاتب من جهد كبير في قراءة العديد من الكتب والمقالات والتقارير والبحث في العديد من الجرائد والمجلات والمقابلات مما أغرق القارىء في أمثلة

www.ibtesama.com

وحالات متنوعة من كل صوب .

وخلصت المجلة الى أنه ربما كان من الأفضل للكاتب والقارىء معا ، لو أن توفلر بذل جهدا أقل في القراءة وجهدا أكبر في التفكير ، وقد يكون في هذا التعليق بعض القسوة ، ولكن الحقيقة هي أن كثرة القصص والأمثلة الطريفة التي أوردها الكاتب قد أفقدت القارىء عند وصوله الى نهاية الكتاب النظرة الشاملة لطبيعة (الموجة الثالثة) وان أغنته بالعديد من صورها .

www.ibtesama.com

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

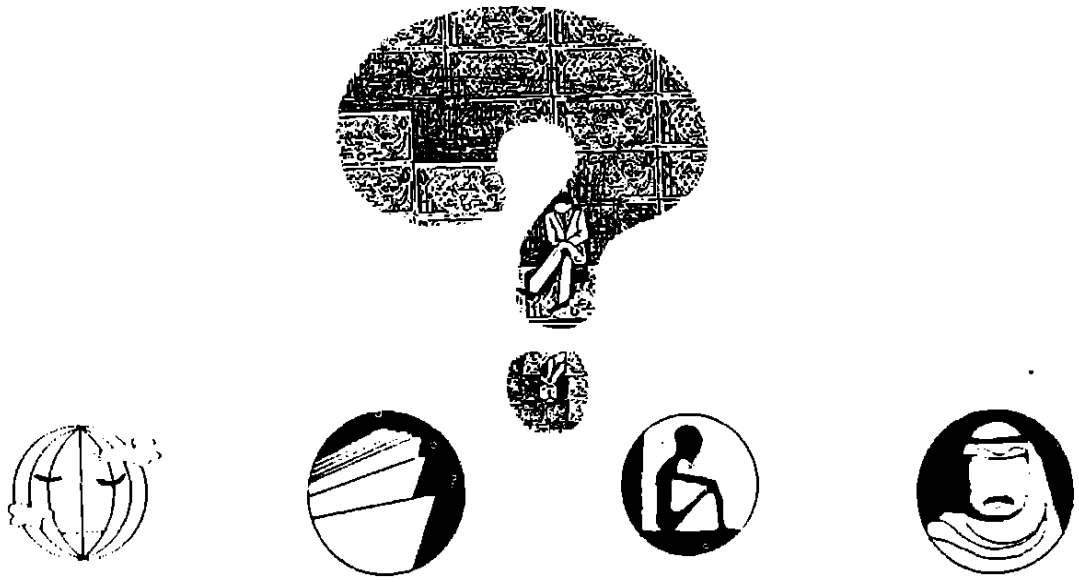

www.ibtesama.com

كتاب العربي

الفهرس

نظرات في

الواقع الاقتصادي المعاصر

www.ibtesama.com

● تقديم ● بقلم : د . محمد الرميحى ٥
● الفصل الاول ●
■ نظرات فى واقعنا الاقتصادى العربى ■ ١١
ـ نحو نظام اقتصادى عربى جديد ١٣
ـ فقراء بالنفط وفقراء بغيره ! ٢٦
ـ الدينار العربى بين الحقيقة والوهم ٣٥
ـ علاقة الاوبك بالعالم الثالث ٤٥
.....
● الفصل الثانى ●
■ موقع . . للعالم الثالث ■ ٥١
ـ الدول النامية . . مصاعب وآمال ! ٥٣
ـ العالم الثالث والدعوة الى نظام اقتصادى جديد ٦٧
ـ نظام النقد الدولى وخلاف بين الفقراء والاغنياء ٧٦
ـ نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ٨٤

www.ibtesama.com

● الفصل الثالث ●
■ تعبيرات ومفاهيم ■ ٩٥
ـ جنون الذهب ... الى أين ؟ ٩٧
ـ حقوق السحب الخاصة ! ١٠٩
ـ « يور وماركت » .. « يورو دولار » .. ماذا تعني ؟ ١١٩
ـ الدولار المشكلة ١٢٨
.....
● الفصل الرابع ●
■ ملامح من صورة المستقبل ■ ١٤٣
ـ نصف الساعة الاخير ... حدود العالم أضيق مما نتصور .. ١٤٥
ـ ثورة المعلومات واحلام عالم الفقراء ١٥٣
ـ محنة الاقتصاديين وجناية السياسيين ! ١٦١
ـ مأزق الاقتصاد العالمى ١٧٠
ـ العالم غدا ١٨٠

www.ibtesama.com

صدر من كتاب العربي

● الكتاب الأول ●

الحرية ..... د . أحمد زكى ● يناير ٨٤ ●

● الكتاب الثاني ●

العلم . . في حياة الانسان ..... د . عبدالحليم منتصر ● ابريل ٨٤ ●

● الكتاب الثالث ●

المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة . . د . عبدالله العمر

د . محمد جابر الانصارى

د . فؤاد زكريا

كامل زهيري ● يوليو ٨٤ ●

● الكتاب الرابع ●

مراجعات حول : العروبة والاسلام وأوربا د . محمود السمرة ● اكتوبر ٨٤ ●

● الكتاب الخامس ●

العربي ومسيرة ربع قرن مع :

الحياة . . والناس . . والوحدة ، في دول

الخليج العربي (مجموعة كتاب) ● نوفمبر ٨٤ ●

www.ibtesama.com

● الكتاب السادس ●

طبائع البشر . . دراسات نفسية واجتماعية د . فاخر عاقل ● يناير ٨٥ ●

● الكتاب السابع ●

حوار . . لا مواجهة

دراسات حول الاسلام والعصر . . . . . د . أحمد كمال أبو المجد ● ابريل ٨٥ ●

● الكتاب الثامن ●

آراء ودراسات في : الفكر القومي . . . . . ساطع الحصرى

د . أحمد زكى

د . محمد أحمد خلف الله

د . عبدالعزيز الدورى

د . عبدالله عبدالدائم

د . عبدالرحمن البزاز

(وآخرون) ● يوليو ٨٥ ●

● الكتاب التاسع ●

أضواء على لغتنا السمحة . . . . . محمد خليفة التونسي ● اكتوبر ٨٥ ●

● الكتاب العاشر ●

الكويت وربع قرن من الاستقلال . . . . . د . أحمد أبو حاكمه

د . عثمان خليل عثمان

عبدالعزيز أحمد البحر

لولوة القطامى

الحسيني حسن العوضى

زكي طليمات (وآخرون) ● يناير ٨٦ ●

www.ibtesama.com

هذا الكتاب

يصعب تماما الفصل بين المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها وتأثرها ، فقد تشابكت الدوائر وتداخلت في شبكة الاقتصاد العالمي . وظهرت قوى اقتصادية مهيمنة امتد اثرها الى عالمنا الثالث الذي لا نستطيع ان نفصل ما يحدث فيه - في عالم الاقتصاد والمال وغيرهما - عن الظواهر والقوى الاقتصادية في العالم .

حول موقعنا نحن العرب وموقع العالم الثالث من القوى والظواهر الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة،وعن بعض المفاهيم المتداولة عالميا ، وصورة العالم في المستقبل ، تدور فصول هذا الكتاب

فارس مصري 28
www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة

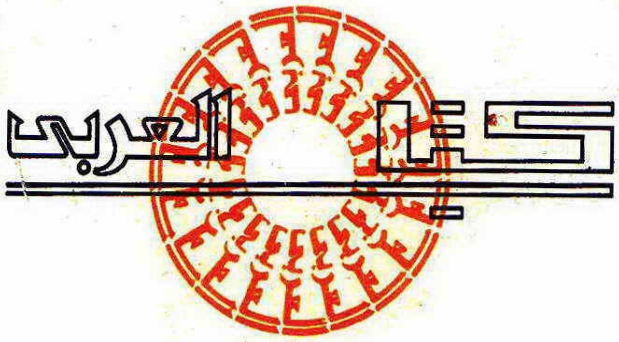

مِرآة العَقل العَربي

● الأسعار بالداخل ●

مطبعة حكومة الكويت

www.ibtesama.com

www.ibtesama.com